مجلة جامعة الملكة أروى

مجلة علمية محكمة، تصدرها جامعة الملكة أروى
العدد العشـرون - (يناير- يونيو) 2018

رئيس التحرير
أ.د. وهيبـــة غالب فـــارع

نائب رئيس التحرير
د. غســان علي محمد هاشم

هيئة التحرير
أ.د. محمد أحمد الخيـــاط
د. هـــزاع الحميـــدي
د. عبـــد الملك سيف الصـــلوي

مستشارو التحرير
أ.د. فـــريـــد كورتـــل
جامعة 20أوت 1955 - الجزائر
أ.د. مليكـــة زغيـــب
جامعة 20أوت 1955 - الجزائر
أ.د. قـائـــد الشرجبـــي
جامعة صنعاء - اليمن
أ.د. خليـــل الهـادي ڤـزڤـــز
جامعة تونس- تونس
د. فهمـــي سعيد محمـــد
كلية المجتمع - اليمن

الإخراج الفني
عزيز غالب إسماعيل

جامعة الملكة أروى
بلدة طيبة ورب غفور
1996
Queen Arwa University

مجلـة جامعة الملكة أروى: مجلـة علميـة محكمـة تهتـم بتقديم الإنتـاج العـلمي للبـاحثـين باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف المجالات العلمية

قواعد النشر:

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف مجالات المعرف، وفقاً للشروط التالية:

1. أصالة البحث أو الدراسة، واكتمال المنهجية العلمية.
2. سلامة ودقة اللغة.
3. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع وتثبيت هوامش البحث.
4. أن يطبع البحث على نظام IBM وبنط 14، ونوع الخط Simplified Arabic.
5. أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية.
6. أن لا تزيد عدد أوراق البحث عن عشرين صفحة.
7. أن لا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر في مجلة أخرى.
8. ترحب المجلة بنشر ما يصل إليها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة الملكة أروى.

الجمهورية اليمنية - صنعاء
جامعة الملكة أروى - الإدارة العامة - مجلة جامعة الملكة أروى
ص. ب. 11586 هاتف: 450121 - 449991 فاكس: 449992
E-mail:arwauniversity@y.net.ye

2. ترسل ثلاث نسخ من البحث على ورق A4 على أن تكون المادة المطبوعة محفوظة بقرص مرن.
3. يرفق بالبحث ملخص في حدود (100 - 150) كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.
4. يرفق بالبحث موجزاً للسيرة الذاتية، يظهر فيها عنوان الباحث بالتفصيل، ورقم هاتفه.
5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، يتم اختيارهم بسرية تامة ولا يعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته.
6. رسوم التحكيم في المجلة:

أ. في الداخل 100 $ ب. في الدول العربية 200 $ ج. باقي الدول 250 $

الموضوعات المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن توجه المجلة بقدر ما تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

ISSN 2226 - 5759

المحتويـات

1 **تقديــر دالة الطلب على النقود في اليمـــن: منهـج التكامل المشـــترك ARDL.**
د. عادل قائد العامري - د. توفيق محمد عبدالجبار ..... 5 - 26

2 **دراسة مقارنة لبعض متغيرات الجهاز الدوري التنفسي في وقت الراحة بين الرياضيين و غير الرياضيين بدلالة جهاز AT-2 Plus-SchiIIer.**
د . محمد عبد الحليم حيدر ..... 27 - 58

3 **دور استخـــدام بطاقة الأداء المتـــوازن لتقييم أداء المصـــارف الإسلامية**
أ. نعيمة علي محمد أحمد ..... 59 - 88

4 **أهميـة المراسم والبروتوكول في العمل الدبلوماسي.**
د. محمد احمد مشرح ..... 89 - 112

5 **« مدى تطبيق المصارف التجارية العاملة في اليمن لمبادئ إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين في المصارف « دراسة تطبيقيـــة».**
د. فهمي الدقاف ..... 113 - 136

6 **دور معلمي المرحلة الثانوية في تنميـــة القيم الخلقية لدى طلابهم في محافظة البيضاء.**
د. بدورعبدالله علي الماوري ..... 137 - 170

7 **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية 1990-2010.**
د. علي أحمد علي الحاوري ..... 171 - 206

8 **الفكـــر الإجتماعي عند الإمـــام يحيى بن حمزة العلوي (1270-1348م).**
د.سعد إبراهيم العلوي ..... 207 - 223

الافتتاحيـــة

يسر هيئة تحرير "مجلة جامعة الملكة أروى" أن تضع بين أيدي قرائها العدد العشرين، ومن المؤكد أن فريق العمل فخور بهذا الإنجاز المثمر الذي يشكل خطوة عملية نحو خدمة البحث العلمي، ويضيف مجال للتواصل بين المتخصصين وأصحاب الخبرات، ويوسع دائرة الإفادة من البحوث والدراسات التي تندرج تحت حقول المعرفة المختلفة بمفهومها العلمي الواسع، ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن المجلة التي بين أيدينا ليست وليدة الساعة، بل هي ثمرة جهود سابقة ومحاولات جادة تعود إلى الوراء إلى قرابة عقدين من الزمن. ومن حسن التوفيق، أن المشروع لم يتوقف، وأن الفكرة وجدت من يعمل على بلورتها واستمرارها بشكل عملي الى ان وصلت لهذه المرحلة.

وقد تضمن هذا العدد ثمانية بحوث منوعة من ناحية الموضوعات. تحدث البحث الأول عن تقديـــر دالة الطلب على النقود في اليمـــن، وقارن البحث الأخر بين متغيرات الجهاز الدوري التنفسي في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين، والبحث الثالث تحدث عن دور استخـــدام بطاقة الأداء المتـــوازن لتقييم أداء المصـــارف الإسلامية، وضم العدد ايضاً بحثاً عن أهميـــة المراسم والبروتوكول في العمل الدبلوماسي، ودراسة أخرى عن مدى تطبيق المصارف التجارية العاملة في اليمن لمبادئ إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين فيها، وتضمن العدد كذلك بحوث أخرى عن دور معلمي المرحلة الثانوية في تنميـــة القيم الخلقية لدى طلابهم في محافظة البيضاء، والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية واخيرًا الفكـــر الإجتماعي عند الإمـــام يحيى العلوي.

إن هيئة تحرير مجلة جامعة الملكة أروى تحرص على استمرار سياستها في السعي إلى أن تبقى مجلة رائدة على المستوى المحلي والإقليمي، وأن تصبح مصنفة ضمن أشهر القواعد العالمية، وتعمل على تحقيق شروط الإدراج في تصنيف معهد المعلومات العلمية (ISI) والتي من بينها التنوع بكافة أشكاله في المجلة، ولتحقيق ذلك و تعميماً للفائدة للباحثين والمهتمين قامت المجلة بنشر جميع أعدادها الكترونياً على موقع الجامعة بالاظافة الى النسخ الورقية.

وتود هيئة مجلة جامعة الملكة أروى من قرائها أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وبريدها الإلكتروني بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم التي يرون أن لها مردود جيد على تطوير المجلة والارتقاء بها.

و في الختام نتقدم بخالص الشكر والثناء والتقدير لجميع الذين أسهموا في إخراج هذا العمل العلمي إلى حيز الوجود واستمرارة، وجميع من كان لهم إسهام في الفكرة والمادة العلمية والتحرير والمراجعة والإخراج النهائي، و الهيئة الاستشارية وأعضاء هيئة التحرير، والباحثين الذين شاركوا بتزويد المجلة بدراساتهم و بحوثهم.

والله ولي التوفيق والنجاح...

رئاسة التحرير

تقديـــر دالة الطلب على النقود في اليمـــن: منهـج التكامل المشـــترك ARDL

د. عادل قائد العامري
استاذ مساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية -
كلية العلوم الادارية - جامعة تعز
د. توفيق محمد عبدالجبار
استاذ مساعد بقسم الاقتصاد – كلية العلوم الادارية- جامعة تعز

الملخص:

يهدف البحث إلى محاولة التعرف على العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الأرصدة النقدية الحقيقية وبين العوامل المحددة لها (الدخل الحقيقي، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف) في الاقتصاد اليمني باستخدام بيانات شهرية تغطي الفترة من يناير 2005 إلى نوفمبر 2014. وقد استخدم منهج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة للتكامل المشترك (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach to cointegration)، والذي يعد من المناهج القياسية الحديثة المستخدمة في تقدير دالة الطلب على النقود، وتشير نتائج التقدير إلى وجود تأثير معنوي إحصائياً للعوامل المحددة للطلب الحقيقي على النقود بمعناها الواسع M_2 M_2 في الأجل الطويل في الاقتصاد اليمني. في حين يتأثر الطلب الحقيقي على النقود، في الأجل القصير، بكل من الدخل الحقيقي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، فقط، ومع ذلك كشفت النتائج عن انخفاض أثر كل من سعر الفائدة، وسعر الصرف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل. كما كشفت نتائج الدراسة من خلال اختبار الاستقرار CUSUM، CUSUMQ Test أن الطلب الحقيقي على النقود بمعناه الواسع تتسم بالاستقرار بما يسمح للسلطات النقدية الاعتماد على دالة الطلب على النقود في صياغة سياسة نقدية فاعلة.

Abstract:

In this paper we investigate both the long and short-run relationship between real money balances، real income، inflation rate، foreign interest rate and real effective exchange rate with reference to Yemen over the period 2005:01-2014:11 using ARDL approach which is a newly developed econometric technique. The estimated results indicate that in the long-run real income، inflation rate، interest rate and nominal exchange rate have a significant impact on real money balances in Yemen. The dynamics of real money demand show that the effects interest rate and the exchange rate are much smaller in the short run than long run. The results also reveal that the demand for real money balances in Yemen is stable. The a stable demand for money function is essential for the conduct of effective monetary policy.

1. مقدمة:

تحظى دالة الطلب على النقود باهتمام كبير لدى واضعي السياسة الاقتصادية، ومتخذي القرار، والباحثين الاقتصاديين، على حد سواء، وذلك نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه عامل الطلب على النقود في سياسات الاستقرار الاقتصادي، على نحو خاص، وفي التحليل الاقتصادي الكلي، على نحو عام. حيث، غالباً، ما يسعى هؤلاء إلى محاولة دراسة دالة الطلب على النقود وتحليلها بغرض معرفة العلاقة بين عامل الطلب على النقود وبين المتغيرات المؤثرة إحصائياً ومعرفة حجم هذا التأثير (Arshad and Zabir، 2005: 88).

وعلى الأساس المتقدم، غدت دالة الطلب على النقود إحدى الدوال المهمة في سياسات الاستقرار الاقتصادي، إذ تسعى هذه السياسات إلى خلق تناسب بين عرض النقود والطلب عليها، وذلك في إطار الحد من الاختلالات النقدية وتأثيرها السلبي في الناتج الحقيقي (Anwar and Asghar، 2012: 1).

وفي هذا السياق، يؤكد أصحاب المدرسة النقدية على دور السلطات النقدية في التحكم بكمية النقود المتداولة. فوجهة نظرهم عن الاقتصاد النقدي تشير إلى أن التغير في العرض النقدي له تأثيره الفاعل على الناتج القومي في الأجل القصير، كما له تأثيره، أيضاً، على مستوى الأسعار في الأجل الطويل. ويدعي هؤلاء بأن الأهداف النهائية للسياسة النقدية يمكن تحقيقها من خلال استهداف معدل الزيادة في العرض النقدي. فقد أكد فريدمان أن "التضخم دائماً وأبداً ظاهرة نقدية"، فهو، غالباً، ما يؤيد قيام البنك المركزي بتنفيذ السياسات الهادفة للاحتفاظ بحالة التوازن بين عرض وطلب النقود، والذي يقاس بالنمو في الإنتاجية والطلب. وبناءً على ذلك؛ تبنت عدد من البنوك المركزية، في فترة الثمانينات، في الكثير من الدول، المجاميع النقدية كأهداف وسيطة للسياسة النقدية، حيث سعت هذه البنوك، في الأغلب الأعم، إلى تحديد حجم الرصيد النقدي الأمثل الذي سوف يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة (Dritsakis، N.، 2011: 3).

إلا أنه على العكس من ذلك، وفي فترة التسعينات، تبنت بعض البنوك المركزية معدل التضخم، وإجمالي الناتج المحلي الاسمي كأهداف وسيطة للسياسة النقدية، بدلاً من الخيارات التقليدية (المعروض النقدي وأسعار الفائدة) التي تم تبنيها في العقود السابقة. ولقد عزى المحللون الاقتصاديون هذا التغير إلى أمرين: الأول يتمثل في؛ فشل الإجماليات النقدية - عند استخدامها كأهداف وسيطة - في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ويتمثل الثاني في؛ التسليم بفرضية استقرار دالة الطلب على النقود ومن ثم الاعتماد عليها في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية؛ وهي

الفرضية المهمة التي تقف وراء استخدام دالة الطلب على النقود لغرض التحكم بإجمالي السيولة في الاقتصاد، وكبح جماح معدل التضخم (Oluwole and Olugbenga، 2007: 1).

وعموماً يمكن القول، إنه ينبغي التفرقة بين جانبين من سلوك الطلب على النقود، هما جانب الأجل الطويل والأخر الأجل القصير. فنمو الناتج يرتبط بالجانب طويل الأجل للطلب على النقود أو الطلب بغرض المعاملات. حيث يسفر عن الاحتفاظ بعرض النقود في اتجاه ثابت مع نمو الناتج، ثبات المستوى العام للأسعار. بمعنى آخر أن الزيادة الكافية في عرض النقود بهدف تحقيق استقرار الأسعار، ربما تحقق هذا الهدف بالتأكيد في الأجل الطويل، إذا ارتبطت بمعدل نمو موازٍ لمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي. وفي الأجل القصير؛ ربما يسبب الانخفاض في معدل دوران النقود ارتفاعاً في الطلب على النقود بغض النظر عن التحركات في الناتج الحقيقي. ومع ذلك، فإن الزيادة المتنامية في العرض النقدي، التي لا تراعي اتجاهات وتحركات الناتج، تقود لامحالة إلى ضغوط تضخمية كبيرة (Maravić and Palić 2010: 4).

إن إحدى المعتقدات الجوهرية لأصحاب المدرسة النقدية للنقوديين تكمن في وجود دالة للطلب على النقود مستقرة وقابلة للتقدير. وبشكل آخر؛ وجود علاقة تكامل مشتركة بين التغيرات في عرض النقود من جهة والتغيرات في العوامل المحددة لها مثل؛ الدخل أو الإنفاق والأسعار وبقية العوامل، من جهة أخرى، بحيث يكون هذا التغير قابلاً للتقدير والتنبؤ. كما أن وجود علاقة دالية مستقرة بين الطلب على النقود وعدد محدود من المتغيرات يعد مهماً لضمان صياغة سياسة نقدية فاعلة. وعلى ضوء هذه العلاقة يمكن للسلطات النقدية أن تتنبأ بالأثر الذي يمارسه عرض النقد في النشاط الاقتصادي (Anwar and Asghar، 2012: 1).

وعلى حساب التكرار، يمكن القول إن وجود علاقة مستقرة بين رصيد النقود ومحدداتها يعتبر متطلباً أساسياً لاستخدام الإجماليات النقدية كأهداف وسيطة. فإذا وجدت دالة مستقرة للطلب على النقود، فإن البنك المركزي ربما يعتمد على السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة (Abdulkheir، 2013: 1). لكن متى أصبح الطلب على النقود أكثر حساسية للتغيرات في البيئة الاقتصادية (مثل الأخذ بسياسات الاصلاح الاقتصادي، والتحرير المالي، والنمو المتسارع للابتكارات المالية الحديثة في مجال التمويل، فضلاً عن؛ تزايد المنافسة بين المؤسسات التمويلية)، انخفضت فعالية دالة الطلب على النقود، وقل الاعتماد على المعروض النقدي، كهدف وسيط، يمكن السيطرة والاعتماد عليه من قبل السلطات النقدية. لذا أصبح نجاح هذه السياسة يعتمد على ما إذا كانت هناك علاقة تتمتع بحالة من الاستقرار بين الطلب على النقود وبين محدداته (Baharumshah، et al.، 2009: 232).

ونظراً للدور الذي تلعبه دالة الطلب على النقود في إدارة السياسة النقدية، غدت الأبحاث التطبيقية لدالة الطلب على النقود أكثر الأبحاث شيوعاً وأهمية على مستوى الاقتصاد الكلي في الكثير من الدول. فقد زخرت الأدبيات الاقتصادية بالعديد من الدراسات التطبيقية التي عنيت بتحليل دالة الطلب على النقود ودراسة مدى استقرارها، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية. حيث اعتمدت نتائج هذه الدراسات، وعلى نحو واضح، على طبيعة البيانات، وعلى المناهج المستخدمة في التقدير، والاختبارات الخاصة بقياس استقرار هذه الدوال، وأخيراً، على مستوى التنمية في هذه الدول (Dritsakis، N.، 2011، 4).

- مشكلة الدراسة

تبنت الحكومة اليمنية منذ عام 1995 حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية للتخلص من الاختلالات في الموازنة العامة للدولة واختلال ميزان المدفوعات. مثل هذه الإصلاحات المالية كان لها آثارها الواضحة على النظام المالي. فإزالة الرقابة على النقد الأجنبي (تحرير سعر الصرف) وتطوير أذون الخزانة الحكومية وتحرير أسعار الفائدة، علاوة على تطوير وسائل غير مباشرة للرقابة على النقد كان لها تغيرات فعلية على بيئة عمليات السياسة النقدية. وعلى الرغم من هذه التغيرات والصدمات إلا أنه يمكن القول أنه يمكننا الحصول على دالة طلب مستقرة من خلال تبني الأساليب القياسية الملائمة المستخدمة في التقدير.

- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الطلب على النقود والدور الحيوي الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي. فإن تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الطلب على النقود، في إطار مفهوم نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، يقود إلى معرفة سلوكه، كما يعتبر إسهاماً علمياً يضاف إلى أدبيات الاقتصاد اليمني.

فعلى الرغم من الحقيقة، سالفة الذكر، القائلة بوجود عدد كبير من الدراسات التجريبية لدالة الطلب على النقود في الدول النامية والمتقدمة، إلا إنه وفقاً لمعرفة الباحث، لا توجد أبحاث منشورة إلى الآن حول هذا الموضوع في اليمن سوى دراسة واحدة قدمها الحكيمي في هذا الموضوع، وبذلك تعتبر هذه الدراسة مساهمة في الأدب الاقتصادي التجريبي المتعلق بموضوع الطلب على النقود في الاقتصاد اليمني لدعم صانع القرار في اتخاذ السياسة النقدية الملائمة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قدمها الحكيمي في عدة نقاط، تتمثل الأولى في؛ اختلاف الفترة الزمنية موضع الدراسة،

وتتمثل الثانية في؛ اختلاف المنهجية المستخدمة في التحليل حيث تستخدم هذه الدراسة أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. حيث قام الحكيمي بدراسة محددات الطلب على النقود (الدخل، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الاسمي) واختبار مدى استقرار الدالة في اليمن، باستخدام منهج يوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من 1990 - 2005، وتوصل إلى عدم استقرار دالة الطلب على النقود بمعناها الواسع خلال فترة الدراسة من خلال استخدام اختبار cusum، و cusumQ (الحكيمي، 2008).

- أهداف الدراسة:

تأسيساً على ما تقدم؛ تسعى الدراسة إلى سد هذه الفجوة في الأدبيات، فيتمثل هدف الدراسة في تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد اليمني، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في أدبيات الطلب على النقود، حيث أصبحت دالة الطلب على النقود تشتمل على أسعار الصرف مع المتغيرات التقليدية الأخرى مثل الدخل، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة، كما شملت هذه التطورات استخدام المناهج الحديثة في التحليل القياسي، حيث استخدمت أسلوب الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (The Autoregression Distributed Lag (ARDL) Approach) الذي طوره Pesaran et al. (2001). ومن أجل القيام بتقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد اليمني باستخدام هذا الأسلوب، سعت الدراسة إلى الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي يتوافر فيها بيانات شهرية متسقة، ودقيقة، ومعلنة من قبل مصادر البيانات المتاحة، تغطي الفترة من 2005-2014.

وعلى نحو محدد، تتمثل أهداف الدراسة في ثلاثة أهداف رئيسة. يتمثل الأول في؛ تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام المنهجية الحديثة للتكامل المشترك. في حين يتمثل الثاني في؛ تحديد العوامل المؤثرة على الطلب على النقود في الاقتصاد اليمني. وأخيراً؛ يتمثل الهدف الثالث في؛ اختبار استقرار دالة الطلب على النقود، وذلك لما يلاقيه استقرار دالة الطلب على النقود من أهمية في إدارة سياسة نقدية فاعلة.

- هيكل الدراسة:

تحقيقاً للأهداف سالفة الذكر، فإن إطار الدراسة يقع في ثلاثة أقسام رئيسة بخلاف المقدمة والخاتمة. يحتوي القسم الثاني على توصيف النموذج المستخدم في تقدير دالة الطلب على النقود. أما القسم الثالث فيناقش طبيعة البيانات ومصادرها والمنهجية المستخدمة في تقدير النموذج. في حين

خصص القسم الرابع لمناقشة نتائج تقدير النموذج وفق منهج ARDL من خلال أربعة خطوات. تركز الخطوة الأولى على القيام باختبار الحدود، ثم تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يليها تقدير معلمات العلاقة قصيرة الأجل، وتقدير معلمة تصحيح الخطأ، وتخصص الخطوة الأخيرة لدارسة استقرار دالة الطلب على النقود. وأخيراً تلخص الخاتمة أهم المضامين الرئيسة للدراسة.

2. توصيف النموذج

تفترض النظرية الاقتصادية أن دالة الطلب على النقود تعتمد على كل من متغير الحجم، والذي يعبر عنه في الغالب بمتغير الدخل، ومتغير تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود والذي، في المقابل، يعبر عنه بمتغيري سعر الفائدة ومعدل التضخم. وعليه؛ تأخذ دالة الطلب على النقود، في صورتها العامة، الصيغة الآتية (Goldfeld and Sichel، 1990):

$$M/_{P} = \text{L}\,(Y, R_1, R_2) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ تمثل $(\text{M}/_{\text{P}})$ الطلب الحقيقي على النقود (حيث تعبر $(M)(M)$ عن النقود الاسمية، وترمز (P) إلى مستوى الأسعار)، أما (Y) فترمز إلى مستوى الدخل الحقيقي والذي يعبر عن حجم المبادلات، في حين تشير R_iR_i إلى عناصر متجه تكلفة الفرصة البديلة، والتي من الممكن أن تتضمن عدداً من العوامل منها التضخم، وسعر الفائدة. مثل هذه الصيغة لم تأت نتيجة النظرية التقليدية للطلب على النقود، ولكن لما جاءت بها، أيضاً، نماذج التوازن العام الجزئية (Walsh، 2003). وتبعاً

$$\text{Ln}\ \text{M}/_{P} = \text{b}_0 + \text{b}_1\,\text{Ln}\,Y_t + \text{b}_2\,\text{Ln}\,\pi_t + \text{b}_3\,i_t + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تشير $M/_{P}$ إلى الأرصدة الحقيقية النقدية، وأن (π) تعبر عن معدل التضخم المتوقع، وأخيراً تعبر (i) عن سعر الفائدة كمتغير لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، وغالباً ما يستخدم سعر الفائدة على الأصول المالية البديلة للتعبير عن هذا المتغير.

إن هيكل النموذج السابق لا يبدو ملائماً للاقتصادات المغلقة نظراً لما يلعبه القطاع الخارجي من دور رئيس فيما يتعلق بدالة الطلب على النقود. وعليه؛ فإنه في ظل انفتاح هذه الاقتصادات، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد اليمني، فإن الهيكل الملائم لنموذج الطلب على النقود ينبغي أن يأخذ في الحسبان التطورات النقدية الأجنبية، مثل: التغيرات في سعر الصرف (Arango and Nadiri، 1981). إن الربط بين سعر الصرف وبين الطلب على النقود يمكن أن يستخدم، أيضاً، لدراسة ظاهرة إحلال العملة. حيث تقترح الأدبيات أن التحول في المحفظة بين النقود الأجنبية والمحلية تظهر دور

متغير سعر الصرف الأجنبي (Agenor and Khan، 1996). وعليه؛ يمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود بالصورة شبه اللوغاريتمية الآتية:

$$\text{Ln RM}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Ln } RY_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 \text{Ln } EX_t + \beta_4 \text{Ln } TB3_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث إن (E)، تمثل سعر الصرف الاسمي. ويعرف سعر الصرف، بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. فالزيادة (الانخفاض) في (E) يفسر على أنه انخفاض (ارتفاع) في قيمة العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية.

واستناداً إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، يتوقع أن تكون إشارة معلمة مرونة الدخل β_1 موجبة؛ في حين يتوقع أن تكون إشارة معلمة التضخم β_2 سالبة، وهي تشير إلى أن الزيادة في التضخم المتوقع سوف تؤدي إلى التحول من النقود إلى الأصول الحقيقية. أما فيما يتعلق بإشارة معلمة متغير سعر الصرف β_3، فإنها من الممكن أن تكون سالبة أو موجبة (Arango and Nadiri، 1981). فإذا استتبعت الزيادة في سعر الصرف (أي الانخفاض في قيمة العملة المحلية) زيادة في الثروة وأدت إلى زيادة الطلب على النقود المحلية، فإن معلمة سعر الصرف ستكون موجبة. ولكن إذا أدت الزيادة في سعر الصرف (أي الانخفاض في قيمة العملة المحلية) إلى انخفاض في الطلب على النقود فإن معلمة سعر الصرف ستصبح سالبة، مما يعني وجود ظاهرة إحلال العملة، ووفقاً لأدبيات الطلب على النقود بغرض المضاربة، فإن معلمة سعر الفائدة β_4 يتوقع أن تكون سالبة (Arango and Nadiri، 1981). و وأخيراً؛ تشير ε_t إلى عنصر الخطأ العشوائي، والذي يفترض أن يتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفر، وتباين ثابت $\varepsilon_t = \sim N(0, \sigma^2)$.

3. البيانات والمنهجية

- طبيعة البيانات ومصادرها

تستخدم الدراسة بيانات شهرية خلال الفترة الزمنية من 01:2005 – 11:2014 لتقدير دالة الطلب على النقود، وعليه؛ تشتمل الدراسة على 119 مشاهدة. ويتمثل توافر بيانات شهرية دقيقة ومعلنة السبب الرئيس في اختيار هذه الفترة. وعموماً؛ تستخدم الدراسة M_2 (M_1 + ودائع الادخار + ودائع لأجل) للتعبير عن الطلب على النقود. وتم الحصول على الطلب الحقيقي للنقود من خلال قسمة الطلب على النقود الاسمي على الرقم القياسي للأسعار CPI (100=2008). وبالمثل تم

الحصول على RY، والتي تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كبديل تقريبي للدخل الحقيقي، من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الرقم القياسي للأسعار. أما INF فيشير إلى معدل التضخم ويعرف بأنه $\frac{CPI-CPI(-1)}{CPI(-1)}$، في حين تشير EX إلى سعر الصرف الاسمي ويعرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية (الريال) مقابل وحدة واحدة من الدولار، وعليه؛ فالزيادة في EX تعكس تدهور قيمة العملة المحلية. وأخيراً، تشير TB3 إلى سعر الفائدة على أذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر. الجدير بالذكر أن جميع قيم متغيرات الدراسة أخذت باللوغاريتمات ما عدا متغير معدل التضخم.

وتم الحصول على كافة بيانات متغيرات النموذج من نشرات التطورات النقدية والمصرفية الصادرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني، أعداد مختلفة، ما عدا متغير الناتج المحلي الإجمالي فقد تم الحصول على قيم هذا المتغير من البيانات الواردة في بنك البيانات من موقع البنك الدولي على الانترنت.

وتتمثل العقبة الأساس، في حالة اليمن، في كيفية اختيار متغير الحجم. فعندما نتعامل مع تقدير دالة الطلب على النقود، فإن الدخل الحقيقي (real GDP) غالباً ما ينظر له كمتغير حجم، وفي العديد من الدراسات يتم استخدام بيانات شهرية عن الرقم القياسي للصناعات التحويلية أو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي، كبديل تقريبي في حالة عدم توفر بيانات شهرية لمتغير الدخل. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في حالة اليمن، فإن كلاً من سلسلتي البيانات الشهرية للمتغيرين، سالفي الذكر، غير متاحتين. وللتغلب على هذه العقبة، فقد استخدمت الدراسة الطريقة التي قدمها Litterman لتوليد بيانات شهرية (منخفضة الدورية) من بيانات سنوية لإجمالي الناتج المحلي (بيانات عالية الدورية) من خلال حزمة Eviews. وقد استخدمت هذه الطريقة في العديد من الأبحاث الخاصة بالدراسات التطبيقية لدالة الطلب على النقود في الدول النامية (انظر في ذلك، على سبيل المثال، Darrat and Al-Mutawaa (1996)، Weliwita and Ekanayake (1998) and Chaisrisawatsuk et al. (2004).

- **المنهجية المستخدمة في التقدير**

هناك العديد من الأساليب المختلفة المستخدمة في تحليل التكامل المشترك وتطبيقه على دالة الطلب على النقود والحصول على العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدالة. وأكثر هذه المناهج شيوعاً؛ المنهج المعتمد على البواقي المقدم من قبل Engle and Granger (1987)، والمنهج القائم على طريقة الإمكان الأعظم المقدم من قبل Johansen and Juselius (1990)

and Johansen (1992). وفي حالة وجود أكثر من متغيرين متكاملين من الفرق الأول I(1) في النموذج، فإن منهج الإمكان الأعظم ليوهانسون - جوسيلس هو الأفضل من المنهج المعتمد على البواقي (منهج إنجل – جرانجر)[1]، ومع ذلك يتطلب تطبيق كل من المنهجين بأن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة ذاتها. وعندما تختلف درجة تكامل المتغيرات في النموذج، فإن مثل ذلك يولد صعوبة لدى الباحثين في تقدير النموذج وتحليله. ولتخطي هذه المشكلة، اقترح بيساران وآخرون Pesaran et) al. ،1996 ،2001) نموذجاً عرف باسم اختبار الحدود للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). ويتميز هذا المنهج بعددٍ من المزايا، أهمها:

- يمكن تطبيقه في حالة العينات الصغيرة، على عكس الطرق التقليدية، مثل؛ طريقة أنجل – جرانجر، ويوهانسن – جوسيليس، حيث لا تكون نتائجها موثوقة في حالة العينات الصغيرة. ونظراً لمحدودية عينة هذه الدراسة حيث تشتمل على 119 مشاهدة فقط، فإن هذا المنهج يبدو ملائماً[2].
- أنه يمكن تطبيقه، أيضاً، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0)، أو متكاملة من الفروق الأولى I(1)، أو أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة جميعها من الرتبة ذاتها. بيد أنه ينبغي القيام باختبارات جذر الوحدة للتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الفروق الثانية (Budha، 2012: 6).
- أنه يساعد في تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير للنموذج المقدر معاً وفي ذات الوقت.

ونظراً لهذه المزايا أصبح هذا المنهج أكثر المناهج شيوعاً واستخداماً في العديد من الدراسات والأبحاث التطبيقية لتحليل ودراسة دوال الطلب على النقود في العديد من الدول (Imimole and Uniamikogbo، 2014: 125).

وتأسيساً على ما تقدم؛ تستخدم الدراسة، في تحليل دالة الطلب على النقود في الاقتصاد اليمني، نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) من خلال الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة unrestricted error correction version of ARDL model، وعليه؛ يمكن إعادة صياغة دالة الطلب على النقود الموضحة في المعادلة (3)، وعلى النحو الآتي:

1- يؤكد بيساران أن منهج التكامل المشترك المعتمد على البواقي غير كفؤ ويقدم نتائج متضاربة، وبالأخص، عندما يكون هناك أكثر من متغيرين متكاملين من الفروق الأولى I(1) في النموذج المقدر (Pesaran and Pesaran، 1997: 291).

2- يقدم ناريان nayaraN (5002) قيماً حرجة بديلة عن القيم الحرجة التي قدمها la te naraseP. (1002)، وتستخدم للعينات الصغيرة التي تشتمل على عدد مشاهدات بين 03 مشاهدة و08 مشاهدة.

$$\Delta Ln\,RM_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n} \beta_{1i}\ \Delta Ln\,RM_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \beta_{2i}\ \Delta Ln\,RY_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \beta_{3i}\ \Delta\ INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \beta_{4i}\ \Delta Ln\,EX_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \beta_{5i}\ \Delta Ln\,TB3_{t-i} + \lambda_1\ Ln\,RM_{t-1} + \lambda_2\ Ln\,RY_{t-1} + \lambda_3\ INF_{t-1} + \lambda_4\ Ln\,EX_{t-1} + \lambda_5\ Ln\,TB3_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ينطوي هذا المنهج على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، كما هو موضح في الصيغة أعلاه. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معياري (AIC) و(SBC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC) و(SBC). وتكون معلمة المتغير المبطأ لفترة واحدة في يمين المعادلة (λ_1)، هي معلمة تصحيح الخطأ. بينما تعبر معلمات الفروق الأولى $(\beta_{1i}, \beta_{2i}, \beta_{3i}, \beta_{4i}, \beta_{5i})$، عن مرونة الطلب على النقود بالنسبة للمتغيرات التفسيرية في المدى القصير.

ولاختبار مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ المقيد (UECM)، أوضح بيساران وبيساران أن نموذج ARDL يشتمل على خطوتين (Pesaran and Pesaran ، 1997؛ 304)؛ تتمثل الأولى؛ في اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة أجل بين المتغيرات في النموذج المزمع تقديره، وهي ما تعرف بطريقة اختبار الحدود (Bounds Test) والتي تعتمد على اختبار Wald وإحصائية (F-test). بعبارة أخرى، يتم اختبار الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة أجل بين متغيرات النموذج، من خلال فحص معنوية مستوى المتغيرات المبطأة $(lnRM_{t-1}, lnRY_{t-1}, INF_{t-1}, lnEX_{t-1}, lnTB3_{t-1})$، بمعنى $(H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = 0)$، مقابل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك $(H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq 0)$ من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المقدرة مع القيم الجدولية التي اقترحها (Pesaran and Pesaran، 1997)، و(Pesaran et al.، 2001)، وليس قيم F الاعتيادية. حيث يوجد مجموعتين من القيم الجدولية، إحداها محسوبة مع فرضية أن كل المتغيرات في نموذج ARDL متكاملة من الدرجة واحد صحيح أي I(1)، وهي قيم الحد الأعلى، والأخرى محسوبة مع فرضية أن كل المتغيرات تكون متكاملة من الدرجة صفر أي I(0)، وهي القيم التي تمثل الحد الأدنى. فإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة قيمة الحد الأعلى فإنه يمكن رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض الفرض العدمي، وفي حالة وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين

فإنه لا يمكن اتخاذ قرار حاسم. ومن ثم فإنه لا بد من القيام بفحص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار. مع العلم أن اختبار F يعتمد على عدد المتغيرات المفسرة، وفيما إذا كان نموذج ARDL يشتمل على ثابت واتجاه.

يستتبع هذه الخطوة القيام بتقدير معلمات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل باستخدام صيغة تصحيح الخطأ error correction في إطار توصيف نموذج ARDL وعلى النحو المحدد في المعادلة (4)، وذلك لمعرفة سرعة العودة للتوازن من خلال المعلمة المقدرة لتصحيح الخطأ. ويتوقع أن تكون معلمة تصحيح الخطأ أقل من صفر (سالبة)، ومعنوية للتأكيد على وجود علاقة تكامل بين المتغيرات.

ومن أجل التأكد من صحة أداء النموذج، فإن أهم الاختبارات التشخيصية المصاحبة للنموذج تتمثل، كخطوة ثالثة، في اختبارات الكشف عن وجود بعض المشكلات القياسية من عدم وجودها في النموذج، مثل؛ الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، واختلاف التباين.

وكخطوة أخيرة، يتم تطبيق اختبار CUSUM and CUSUMSQ tests على بواقي النموذج بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، من أجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين الطويل والقصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما (Brown et al. 1975)؛ اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM، و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتكون هذه المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصائيتي الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى (Budha، 2012: 5).

4- نتائج تقدير النموذج

- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار السكون من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع سكون المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل. ولاختبار سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن الدراسة سوف تعتمد على أشهر هذه الاختبارات وهي اختبار «دكي- فوللر» الموسع Augmented Dickey-Fuller، للتأكد، من أن المتغيرات موضع

الاهتمام ليست ساكنة في الفروق الثانية لقيمها (أي I(2)) (Budha، 2012: 5)، حيث يشترط لتطبيق نموذج التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL أن تكون المتغيرات محل الدراسة إما متكاملة من الرتبة صفر (أي I(0)) أو متكاملة من الفروق الأولى (أي I(1)) (Obben، 1998: 114). ونتائج الاختبار ملخصة في جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

اختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة؛ اختبار I(0)، I(1)

	المستوى		الفروق الأولى	
	ثابت	واتجاه ثابت	ثابت	ثابت واتجاه
$LnRM_2$	-1.5173 (-2.8863)	-1.4340 (-3.4486)	-14.2938× (-2.8863)	-14.2926× (-3.4486)
$LnRY$	-1.7766 (-2.8865)	-1.7908 (-3.4490)	-4.1546× (-2.8865)	-4.3784× (-3.4490)
$LnIN$	-9.0200× (-2.8860)	-8.9819× (-3.4483)	-11.5726× (-2.8865)	-11.5192× (-3.4490)
$LnEX$	-2.0015 (-2.8862)	-2.2446 (-3.4487)	-14.0529× (-2.8863)	-14.0889× (-3.4487)
$LnTB3$	-1.4008 (-2.8861)	-1.1106 (-3.4483)	-8.9691× (-2.8863)	-8.9815× (-3.4487)

الملاحظات:

(1) × معنوية عند مستوى 5%.

(2) الأرقام بين الأقواس، أسفل إحصائيات الاختبار، تشير إلى القيم الحرجة، عند مستوى معنوية 5%.

(3) طول فترة الإبطاء المناسبة آلياً وفق المعيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى 13 فترة.

يبين الجدول رقم (1) نتائج اختبار «ديكي – فوللر» لسكون متغيرات الدراسة. وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتضح أن جميع متغيرات النموذج غير ساكنة في المستوى، ولكنها ساكنة في الفروق الأولى، ما عدا متغير التضخم والذي كشفت نتائج الاختبار أنه ساكن في المستوى. كما كشفت نتائج الاختبار عن عدم وجود متغيرات ساكنة في الفروق الثانية، وعليه؛ يعد منهج ARDL هو المنهج الملائم لتحليل الطلب على النقود في هذه الحالة.

- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)

- اختبار الحدود Bound Test

قبل القيام بتقدير نموذج ARDL، ينبغي التحقق، أولاً، من وجود تكامل مشترك، أو وجود علاقة طويلة أجل بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة اختبار الحدود Bound Test كما ذكرنا سالفاً. وعليه؛ يبرز الجدول رقم (2) النتائج التي تحصلنا عليها بإجراء اختبار (Wald test) لمستوى المتغيرات المبطأة في المعادلة (4).

جدول رقم (2)

القيم الجدولية والقيم المحسوبة لإحصائية F الخاصة باختبار الحدود Bound Test

مع الثابت والاتجاه

	K	F	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%		القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%		القيم الحرجة عند مستوى معنوية 10%	
			I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
$LnRM_2$	4	4.6664	4.4	5.72	3.47	4.57	3.03	4.06

الملاحظات:

- القيم الحرجة للحد الأعلى I(1)، والحد الأدنى I(0) وفق (2001) ،.Pesaran et al.

- تم الحصول على قيمة إحصائية F باستخدام حزمة Eviews9.

وكما يتضح من النتائج المعروضة في الجدول، فإن إحصائية F للمتغيرات المبطأة تساوي (4.6664) وبمقارنة هذه القيمة مع القيم الجدولية للحد الأدنى والحد الأعلى لبيساران لأربعة متغيرات تفسيرية مع ثابت واتجاه، يلاحظ أنها تجاوزت قيمة الحد الأعلى للقيم الجدولية (4.57) عند مستوى معنوية 5%. مما يعنى رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، الأمر الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، مما يمكننا من تقدير المعادلة (4) للحصول على معلمات المتغيرات قصيرة وطويلة الأجل.

- نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك، تم الانتقال إلى الخطوة الثانية من الإجراءات والتي تتضمن تقدير معادلة الطلب على النقود على النحو الموضح في المعادلة (4). ومن أجل اختيار فترات الإبطاء الملائمة لكل فرق من الفروق الأولى تم الاعتماد على معيار Schwarz Bayesian (SBC)

Criteria. يعرض الجدول رقم (3) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل.

جدول رقم (3)

تقدير معلمات الأجل الطويل لمتغيرات النموذج باستخدام منهج ARDL

Dependent Variable: $ln(RM_t) ln(RM_t)$

Regressor	Coefficient	t-values	p-values
$ln(RY_t)$	0.9956	6.1920	0.0000×××
INF_t	-3.6805	-2.7014	0.0080×××
$ln(Ex_t)$	-0.9320	-2.1437	0.0343××
$ln(TB3_t)$	-0.1498	-2.5958	0.0107××
constant	3.4913	2.1053	0.0376××
trend	0.0037	8.1077	0.0000×××

الملاحظات:

1. ×××، ××، × تشير إلى معنوية التقديرات إحصائية عند مستوى معنوي 1%، 5%، 10% على الترتيب.
2. يشير $lnln$ إلى اللوغاريتم الطبيعي.
3. تم اختيار النموذج ARDL (2، 2، 1، 0، 0) في عملية التقدير بالاعتماد على معيار SBC.
4. استخدم برنامج Eveiws9 للحصول على نتائج تقدير النموذج.

وكما هو واضح من النتائج المعروضة في الجدول (3)، فإن المقدرات قد نجحت في الحصول على الإشارات المتوقعة والمعنوية إحصائياً. فمعلمة الدخل الحقيقي معنوية وقريبة من الواحد الصحيح، مشيرة إلى أن زيادة الدخل الحقيقي بنحو 1% سوف يؤدي، تقريباً، إلى زيادة مماثلة في الأرصدة الحقيقية النقدية.

كما توضح النتائج أن معدل التضخم يمارس أثراً سلبياً كبيراً على الاحتفاظ بالنقود، حيث بلغت معلمة معدل التضخم 3.68-. وتشير المعلمة إلى أن الأفراد في اليمن يفضلون إحلال الأصول الحقيقية بدلاً عن الأرصدة النقدية.

كما تظهر النتائج أن متغير سعر الفائدة له تأثير سلبي، أيضا، على الطلب الحقيقي للنقود. حيث جاءت معلمته بإشارة سالبة كما هو متوقع في النظرية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن أثر هذه المعلمة يعد ضئيلاً نسبياً نظراً لصغر قيمة المعلمة.

وأخيراً؛ يلاحظ أن معلمة سعر الصرف سالبة ومعنوية إحصائية. وتتضمن هذه النتيجة إلى أن زيادة قدرها 10% في سعر الصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الحقيقي على النقود بنحو

9%. جاءت هذه النتيجة منسجمة مع ما يطلق عليه بأثر إحلال العملة في أدبيات الطلب على النقود (Kjosevski، 2013: 47).

- نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

يعرض الجدول (4) نتائج تقدير انحدار تصحيح الخطأ غير المقيد. فعلى ضوء هذه النتائج نلاحظ أن المعلمة المقدرة لتصحيح الخطأ بفترة إبطاء ($Ecm_{t-1}Ecm_{t-1}$) سالبة وذات معنوية إحصائية عالية، كما هو متوقع. حيث يلاحظ أنها تبلغ 0.279-، هي تشير إلى أن الطلب على النقود تتعدل في الفترة (t) بما يعادل 27.9% من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة (t-1). أي أن الطلب على النقود لا يستغرق سوى أكثر من ربع سنة بقليل ليتعدل نحو قيمتها التوازنية في المدى الطويل بعد أثر الصدمة في النظام (النموذج). وتمثل هذه المعلمة سرعة التعديل للتوازن، وهي إلى حد ما كبيرة السرعة نسبياً، بمعنى أن اختلال التوازن في الفترة الماضية يتم تصحيحه خلال أقل من سنة بكثير.

جدول رقم (2)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في ظل نموذج ARDL

Dependent Variable: $\Delta ln(M_t)\Delta ln(M_t)$

Regressor	Coefficient	t-value	p-value
$\Delta ln(RM_{t-1})$	-0.2461	-3.1349	0.0022×××
$\Delta ln(RY_t)$	6.8663	4.5163	0.0000×××
$\Delta ln(RY_{t-1})$	-7.1492	-4.3699	0.0000×××
ΔINF_t	6.2398	4.2055	0.0001×××
$\Delta ln(EX_t)$	-0.2599	-2.2014	0.0298××
$\Delta ln(TB3_t)$	-0.0418	-2.0905	0.0389××
Ecm_{t-1}	-0.2789	-5.2574	0.0000×××
Trend	0.0010	4.8955	0.0000×××
		$adj\ R^2 adj\ R^2$	0.4175
		SE of Regression	0.0199
		Diagnostic test:	
A. Serial correlation (LM test)		$\chi^2_{Auto}\chi^2_{Auto}$ (2) = 4.05	(0.132)
B. Normality		$\chi^2_{Norm}\chi^2_{Norm}$ = 5.1650	(0.0756)
C. Heteroscedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey)		$\chi^2_{BP}\chi^2_{BP}$ (2) = 10.02	(0.438)

الملاحظات:

1. تم اختيار النموذج ARDL (2، 2، 1، 0، 0) بالاعتماد على معيار SBC. وأن معادلة تصحيح الخطأ هي:

$$Ecm_{(-1)} = \ln RM_t - 0.9956 * \mathrm{Ln}(\mathrm{RY}_t) - 3.6805 * \mathrm{INF}_t - 0.9320 * \ln(\mathrm{EX}_t) - 0.1498 * \ln(\mathrm{TB3}_t) - 0.1498$$

2. الأرقام بين الأقواس القيم الاحتمالية.
3. ××، ××، × تشير إلى معنوية التقديرات إحصائية عند مستوى معنوي 1%، 5%، 10% على الترتيب.
4. تم اختيار النموذج ARDL (2، 2، 1، 0، 0) في عملية التقدير بالاعتماد على معيار SBC.
5. استخدم برنامج Eveiws9 للحصول على نتائج تقدير النموذج.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن مثل هذه النتائج تتضمن عدداً من النقاط المهمة التي ينبغي الإشارة إليها وهي: أولاً، أن إغفال التكامل المشترك بين المتغيرات سوف يولد خطأً في توصيف الهيكل الديناميكي، والثانية؛ هي وجود قوى في السوق في القطاع النقدي تعمل نحو العودة إلى التوازن في الأجل الطويل بعد التكيف قصير الأجل، والثالثة أننا لسنا بحاجة سوى لأكثر من ربع سنة بقليل لتصحيح 84% من الانحرافات عن التوازن طويل الأجل.

وبالعودة إلى الجدول (4)، يتضح من خلال النتائج أن معلمة معدل التضخم على الرغم من أنها معنوية إحصائياً إلا أنها جاءت بإشارة مخالفة للنظرية الاقتصادية، وأن للدخل الحقيقي، وسعر الفائدة وسعر الصرف آثاراً قصيرة أجل معنوية إحصائياً. وطبقاً لهذه النتائج الموضحة في الجدول رقم (4)، فإن المرونة قصيرة الأجل للدخل الحقيقي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف هي؛ (6.86، 0.259-، 0.041-) على الترتيب. الجدير بالملاحظة أن مرونات سعر الفائدة وسعر الصرف أقل من مثيلاتهما في الأجل الطويل بكثير.

وعلى ضوء الإحصاءات المحسوبة في الجدول (4) أعلاه، يتضح سلامة النموذج وخلوه من المشكلات القياسية، وذلك من خلال الاحصاءات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر. حيث يتضح من خلال اختبار (Jarque-Bera) تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي بقيمة احتمالية 0.0756، وهي أكبر من 5%. وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي باستخدام اختبار «مضاعف لاجرانج» (LM test)، وكذلك رفض فرضية اختلاف التباين باستخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). وعليه؛ يشار إلى أن نموذج ARDL قد تم توصيفه على نحو سليم.

- اختبار استقرار دالة الطلب على النقود

وتتمثل الخطوة الأخيرة من عملية تقدير النموذج، هو التأكد من استقرار معلمات الأجل الطويل، وسيتم ذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ). يعرض الشكل (1)، نتيجة هذين الاختبارين.

ويتضح من خلال الشكل أن المعاملات المقدرة للنموذج المقدر مستقرة هيكليًا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%. وتأسيساً على هذه النتيجة يمكن القول بأنه بإمكان البنك المركزي اليمني التنبؤ بمستوى وحجم العرض النقدي، ولن تكون هناك ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد.

الشكل (1) الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUMS، CUSUMSQ

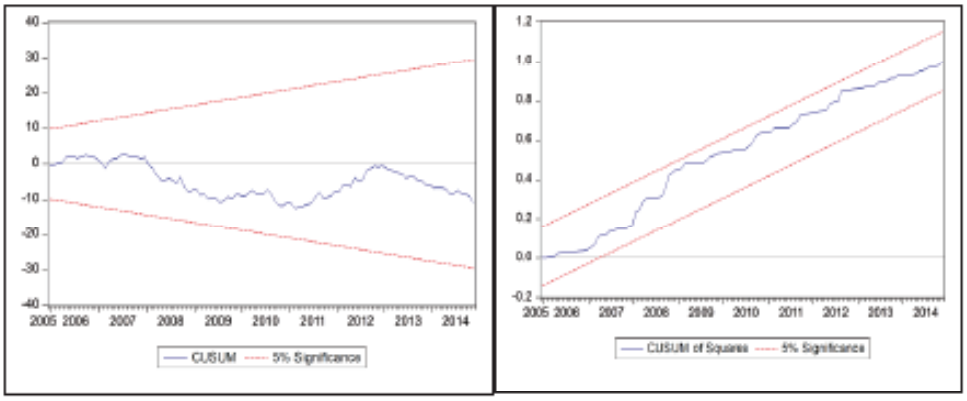

5- الخاتمة والتوصيات:

تعتبر المعرفة الدقيقة لهيكل دالة الطلب على النقود ومحدداتها شرطاً أساسياً لصياغة سياسة نقدية فاعلة للوصول إلى الأهداف النهائية المرغوبة. ونتيجة لهذه الأهمية، غدت دالة الطلب على النقود إحدى الدوال المهمة في سياسات الاستقرار الاقتصادي. وعليه؛ زخرت الأدبيات الاقتصادية بالعديد الدراسات التطبيقية التي عنيت بتحليل دالة الطلب على النقود ودراسة مدى استقرارها، وعليه؛ غدت هذه الأبحاث أكثر الأبحاث شيوعاً وأهمية على مستوى الاقتصاد الكلي في الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية. وعلى الرغم من هذه الحقيقية إلا أن هناك ندرة لمثل هذه الدراسات في الاقتصاد اليمني، ولسد هذه الفجوة، استهدفت هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد اليمني باستخدام المنهجية الحديثة للتكامل المشترك المقترحة من جانب

.Pesaran et al. (2001)

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الطلب على النقود ومحدداتها (الدخل، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة)، من خلال اختبار الحدود، أو معلمة تصحيح الخطأ المقدرة.

كما كشفت الدراسة عن وجود تأثير معنوي إحصائياً لمتغيرات النموذج على الطلب الحقيقي على النقود بمعناها الواسع M_2 في الأجل الطويل في الاقتصاد اليمني. حيث كشفت الدراسة أن معلمتي المرونات المقدرة لكل من الدخل الحقيقي موجبة وقريبة من الواحد الصحيح، وأن معدل التضخم سالبة مشيرة إلى تفضيل الأفراد للتحول نحو الأصول الحقيقية مع زيادة معدل التضخم. و أن معلمة سعر الصرف سالبة مشيرة إلى سيادة أثر إحلال العملة في الاقتصاد اليمني، وأن معلمة سعر الفائدة سالبة ومعنوية كما هو متوقع في الأدبيات إلا أن حجمها ضئيل.

وعلى الرغم من ذلك، أظهرت النتائج أن معدل التضخم ليس له تأثير على الطلب على النقود في الأجل القصير، حيث جاءت معلمته موجبه على الرغم من معنويتها إحصائياً. في حين لوحظ تأثر الطلب الحقيقي على النقود، في الأجل القصير، بكل من الدخل الحقيقي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، فقط. ومع ذلك؛ كشفت النتائج عن انخفاض أثر كل من سعر الفائدة، وسعر الصرف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل.

وتوصلت الدراسة، أيضاً، ومن خلال اختبار الاستقرار CUSUMQ Test ،CUSUM، إلى أن دالة الطلب الحقيقي على النقود بمعناه الواسع تتسم بالاستقرار بما يسمح للسلطات النقدية الاعتماد على دالة الطلب على النقود في صياغة سياسة نقدية فاعلة. وأخيراً؛ من المهم أن نبقي في أذهاننا أنه نظراً لمحدودية البيانات المتاحة، فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ينبغي أن تؤخذ بحذر وعلى أنها نتائج أولية. ومتى كانت البيانات متاحة، على نحو كبير، يتطلب الأمر مزيداً من الأبحاث التطبيقية لدالة الطلب على النقود. ومع ذلك، فإننا نقر بأن هذه الدراسة تمثل مساهمة في الأدب الاقتصادي التطبيقي المتعلق بموضوع الطلب على النقود، وأنها ألقت الضوء أو قدمت أساساً تطبيقياً أو عملياً لمزيد من الدراسات حول دالة الطلب على النقود في اليمن.

قائمة المراجـــع

المراجع باللغة العربية

الحكيمي، سيف سلام (2008): «قياس استقرار دالة الطلب على النقود»، مجلة شؤون العصر، السنة الثانية عشرة، العدد: الثامن والعشرون.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Abdulkheir، A.Y.، (2013)، "An Analytical Study of the Demand for Money in Saudi Arabia"، International Journal of Economics and Finance، Volume: 5/4، pp. 31-38، Canada.
2. Agenor، Pierre-Richard and Mohsin Khan.(1996)، "Foreign Currency Deposits and Thedemand for Money in Developing Countries". Journal of Development Economics: pp. 101-118.
3. Anwar، S. and Asghar، N. (2012)، "Is Demand for Money Stable in Pakistan"، Pakistan Economic and Social Review، Volume: 50/1 (Summer 2012)، pp. 1-22، Pakistan.
4. Arango، S. and Nadiri، I.M. (1981)، "Demand for Money in Open Economies"، Journal of Monetary Economics، Vol.7، No.1، pp. 69-83.
5. Baharumshah، Ahmad Zubaidi، Siti Hamizah Mohd and A. Mansur M. Masih (2009)، "The stability of money demand in China: Evidence from the ARDL model"، Economic Systems، 33(3): 231-244.
6. Brown، R. L.، J. Durbin، and J. M. Evans (1975)، "Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time". Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological) 37: 149-192.
7. Budha، B. B. (2012)، "Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach" NRB Working Paper No. 12. Nepal

Rastra Bank، Nepal.

8. Budha، B.B. (2011)، "An Empirical Analysis of Money Demand Function in Nepal." Economic Review، Occasional Paper، No 23. Nepal Rastra Bank، Nepal.
9. Chaisrisawatsuk، S.، S. C. Sharma، and A. R. Chowdhury (2004)، "Money Demand Stability under Currency Substitution: Some Recent Evidence". Applied Financial Economics 14: 19-27.
10. Darrat، A. F.، and A. Al-Mutawa (1996)، "Modelling Money Demand in the United Arab Emirates". Quarterly Review of Economics and Finance، 36: 65-87.
11. Dritsakis، N. (2011)، "Demand for Money in Hungary: An ARDL Approach"، Review of Economics and Finance، November 2011، pp. 1-16، Canada.
12. Engle، R. F.، and C. W. J. Granger (1987)، "Co-Integration and Error Correction: Representation، Estimation، and Testing". Econometrica 55: 251-276.
13. Goldfeld، S.M. & Sichel، D.E. (1990)، "The Demand for Money"، in: Friedman and Hahn، eds.، Handbook of Monetary Economics. Amsterdam: Elsevier Science Publishers. pp. 300-356.
14. Imimole، B.، Uniamikogbo، S. O.،(2014)، "Testing for the Stability of Money Demand Function in Nigeria"، Journal of Economics and Sustainable Development، Vol. 5، NO: 6، ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online). www.iiste.org
15. Johansen، S. (1992) "Testing Weak Exogeneity and the Order of Cointegration in Uk Money Demand Data". Journal of Policy Modelin". 14: 313-334.
16. Johansen، S.، and K. Juselius (1990) "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration—with Applications

to the Demand for Money". Oxford Bulletin of Economics and Statistics، 52: 169-210.

17. Kjosevski، J.(2013) "The determinants and stability of money demand in the Republic of Macedonia"، Zb. rad. Ekon. fak. Rij. vol. 31. sv. 1: 35-54
18. Maravić، Jelana، and Mirjana Palić (2010)، "Econometric Analysis of Money Demand in Serbia"، Working Paper.
19. Narayan، P.K.، (2005)، "The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests". Appl. Econ. 37، 1979–1990.
20. Obben J. (1998)، "The demand for money in Brunei"، Asian Economic Journal، Vol: 2، No: 12، pp. 109-121.
21. Oluwole، O. and Olugbenga، A. O. (2007). "M2 targeting، money demand، and real GDP growth in Nigeria: Do rules apply?"، Journal of Business and Public Affairs، 1(2): 1-20.
22. Pesaran، M. H.، and B. Pesaran (1997) Microfit 4.0 (Window Version). New York، Oxford University Press.
23. Pesaran، M. H.، Shin، Y.، Smith، R.J. (2001)، "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships". Journal of Applied Econometrics، 16: 289-326.
24. Pesaran، M. H.، Y. Shin، and R. J. Smith (1996) Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. DEA Working Paper 9622، Department of Applied Economics، University of Cambridge.
25. Walsh، C. E. (2003)، "Monetary Theory and Policy". Second Edition. The MIT Press، USA.
26. Weliwita، A.، and E. M. Ekanayake (1998) Demand for Money in SriLanka during the Post-1977 Period: A Cointegration and Error Correction Analysis. Applied Economics، 30: 1219-1229.

دراسة مقارنة لبعض متغيرات الجهاز الدوري التنفسي في وقت الراحة بين الرياضيين و غير الرياضيين بدلالة جهاز AT-2 Plus-SchiIIer

د . محمد عبد الحليم حيدر
أستاذ مشارك - كلية التربية الرياضية – جامعة صنعاء

الملخص :

تهدف الدراسة الحالية التعرف إلى نتائج قياس القلب الكهربائي وقياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين والمقارنة بينهما . وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (20) فردا بواقع (10) أفراد لكل مجموعة . واستخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لملامته لطبيعة الدراسة . وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية . واستخدم الباحث الاختبارات والقياسات كوسائل لجمع البيانات ، والتي شملت بعض متغيرات تخطيط القلب الكهربائي وقياس التنفس والتي تعتبر كمؤشرات حيوية لعمل الجهاز الدوري التنفسي . وقد استخدم الباحث الوسائل الإحصائية التالية : المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، اختبار "ت" . وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع متغيرات الدراسة في وقت الراحة ، ما عدا متغير ضغط الدم الانقباضي والانبساطي والموجة PQ . ويوصي الباحث بإجراء دراسات مشابهة أخرى ، وخاصة بين الرياضيين في ألعاب مختلفة وعلى عينة أكبر .

الكلمات الدالة : جهاز تخطيط القلب الكهربائي - جهاز قياس التنفس - المتغيرات القلبية والتنفسية - الرياضيين - غير الرياضيين

Abstract

The current study aimed to recognize the results of electrocardiography and spirometry at rest among athletes and nonathletes subjects ، and comparison between them . This study conducted on sample consisted of (20) subjects، which divided into two equal groups by (10)subjects for each . the researcher used the descriptive method for being suitable to the study methodology . the sample was randomly selected . the researcher used tests and measurements to collect data، which covered some variable of electrocardiography and spirometry that were taken as vital indictors for functioning of cardiorespirartory system . the researcher used the following statistical tools . Arithmetic mean ، standard deviation ، coefficient of variation ،and .. test . the results of study showed signification difference at rest in all variable of the study ، except systolic ،diastolic blood pressure and PO2 wave .

The researcher recommended to conduct other similar studies ،especially between athletes from different sport events with bigger sample.

Key words: Electrocardiography-Spirometry-Cardio-pulmonary variations–Athletes – Nonathletes

المقدمة :

يُمثل الطب الرياضي اليوم بعلومه المختلفة أحد العلوم الحديثة، التي إمتدت أبحاثه لتشمل كثير من المجالات الطبية و الفسيولوجية التي تبحث في تأثير النشاط البدني والرياضي على أجهزة الجسم الحيوية المختلفة كالجهاز الدوري والتنفسي . وتعتبر فسيولوجيا الرياضة من أهم التطبيقات العلمية التي ساعدت على تحقيق قفزة نوعية في الإنجازات الرياضية ، كما ساعدت الإختبارات الفسيولوجية في تقويم الحالة الوظيفية لجسم الرياضي وغير الرياضي . ويُشير(Ogedengbe et al.، 2012)بأن الجميع بحاجة إلى ممارسة التمارين من أجل أداء أفضل ، وليس الرياضيون فقط ، وذلك بهدف تعزيز الصحة الجسدية والنفسية . وتساعد ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بشكل منتظم على تنمية جسم الفرد الممارس لها فسيولوجياً ومورفولوجياً ، وزيادة كفاءة أجهزة الجسم الحيوية ، وخاصة الجهازين الدوري والتنفسي ، اللذان يلعبان دوراً مهماً في زيادة القدرة على أداء نشاط بدني أو رياضي و القيام بالأعباء الجسمانية (تشازوف، 1982؛ يانكيفيتش، 1985؛ شكيب، 1993 ؛ Wilmore &Costill ، 1999 ؛ Astrand ، 1992 ؛ Amstrong؛ Adams، 2002 Guyton &؛ & Welsman ، 2005 ، Hall، 2006).

وتترافق المشاركة المنتظمة في أداء التدريبات و التمرينات البدنية مع تكيفات وعائية وقلبية محيطية و مركزية ، حيث يزداد معدل النبض وحجم الضربة ، وتنخفض المقاومة الطرفية بشكل كبير، كما يرتفع الضغط الانقباضي وينخفض الضغط الإنبساطي أو لا يتغير (، Fagard 1997؛ Sharma et al.، 1999) . كما يؤثر التدريب الرياضي المنتظم على حجم البطن الأيسر (Sharma et al. ،2002 ; Lawan et al. ، 2008) ، في حين يبقى حجم القلب في حدوده الطبيعية لدى غير الرياضيين (ATchelly & Douglas، 2007) . وتختلف إستجابة القلب للتمرين بحسب حجم الجسم ، الجنس ، والعرق غير أن هذه العوامل ليست وحدها التي تحدد مدى استجابة القلب للتمرين ، بل توجد عوامل أخرى مثل العوامل الجينية وعوامل المحيط الخارجي (; Karjalainen et al. ، 1999 ; Spirinto et al. ، 1994 ;Sharma، 2003).

وفي معظم الدول المتقدمة تبدأ فحوصات القلب في مرحلة مبكرة من العمر ومع بداية النشاط التنافسي ، ويتم تكرارها بصورة منتظمة ، ومن ضمنها تخطيط القلب الكهربائي لغرض استبعاد الأمراض القلبية (Corrado et al.،2007 ; Fagard،2003) . وتوصي غالبية اتحادات الطب الرياضي في أوربا إلى ضرورة إجراء فحوصات تخطيط القلب لجميع الرياضيين والممارسين للرياضة وذلك قبل الإنخراط في ممارسة الرياضة وخلالها (Borjesson،2011 ؛ Brosnan، 2014)وتشير كثير من الدراسات إلى زيادة فولتية وطول مدة QRS لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين(Lawan et al. ، 2003 ؛ Bjornstad et al. ، 1993 ؛ Bjornstad؛

et al.، 1991) وخاصة مع ارتفاع المستوى التدريبي (Sharma ، 2003).

وقد بدأ معايرة الوظائف التنفسية العام 1979م من قبل جمعية الصدر الأمريكية (ATS) ، ثم تم تحديثها خلال الأعوام 1987 ، 1994م، وأخيراً العام 2005 م (Miller et al. ، 2005) . وتختلف قيم الوظائف التنفسية وفقاً لطبيعة الخصائص الجسدية والتي تشمل العمر والطول و وزن الجسم والجنس والارتفاع والمجهود البدني والحالة الصحية للفرد ونوعية الرياضة الممارسة (عبدالفتاح وحسانين، 1987 ؛ فتحي والنجار، 2001 ؛ البشتاوي وإسماعيل ، 2006 ؛ Miller et al.، 2005; Marik – khan et al.، 2004؛Udwadia et al.، 1987) .

ويذكر كثير من الباحثين أمثال(الهزاع، 2008 ; Hagberg ; Wasserman ، 1978 ; 1988 ، ; West ،2000 ; Petty ، 2001 ; Walker et al.، 2006) أن إختبار الوظائف التنفسية يقود إلى تقييم نوعي وكمي للوظيفة الرئوية ، كما أن لمتغيرات وظائف الرئة علاقة بالتدريب المنتظم أو عدم التدريب (Wasserman et al. ، 1995 ; 7Schuene R ، 199 ; Twick et al. ، 1998) لدرجة أن ممارسة التمارين بانتظام تجعل الرياضي يمتلك زيادة في السعة الحيوية عند مقارنته مع الأفراد الغير رياضيين . وتشير دراسات أخرى إلى أن الرياضيين يمتلكون أحجام رئوية أكبر مقارنة بغير الرياضيين (Altan ; 1998،.Mehrotra et al.; et al.،2012; Tulin et al.، 2012; Pareek&Modac، 2013 Singh et al.، 2015; ShobhaRani et al.، 2013 ; Khosrovi et al. ، 2013 ; Mazic et al ، 2015) . ويُحدث التدريب المنتظم تغيرات فسيولوجية و مورفولوجية في أعضاء الجهاز التنفسي، وتشمل هذه المتغيرات نمو عضلات التنفس وزيادة السعة الحيوية للرئتين والأحجام الرئوي(سعد الدين، 2000 ، Adegoke & Arogundade ، 2012 ; Guyton & Hall، 2006) ، في حين تشير دراسات أخرى إلى عدم حدوث أي تغييرات في الوظائف التنفسية تحت تأثير التدريب(، Hagberg 1988 ; Nikolic &Ilic ، 1992 ; Gokhan ، 2011) .

ويرى كل من رياض (1999) ، علاوي و عبد الفتاح (2000)، عبد الفتاح (2003) أن الجهاز الدوري التنفسي يعملان كوحدة واحدة ، وأن كفاءة عملها هي الأساس في تحقيق مستويات رياضية عالية . وكنتيجة عامة يؤثر التدريب طويل المدى في تحسين الوظائف التنفسية وقيم تخطيط القلب (Savucu et al.;2012 ; Ivaniura، 1999).

ونظراً للأهمية الوظيفية للجهازين الدوري والتنفسي في الممارسة الرياضية فقد اهتم الباحثون بطرق تقويم كفاءة القلب والرئتين من الناحية الفسيولوجية بإستخدام وسائل متعددة من أهمها تخطيط القلب الكهربائي وقياس اختبارات الوظيفة الرئوية . وبالرغم من أن طريقة تخطيط القلب الكهربائي وقياس الوظائف التنفسية تستخدمان كوسيلة تشخيصية في الجانب الطبي السريري ، إلا أنهما أيضاً تستعملان كوسيلة تقيميه في كثير من الدراسات والبحوث العلمية في المجال الرياضي أيضاً .

وتكمن أهمية الدراسة الحالية في استكشاف الفروق في قيم متغيرات تخطيط القلب الكهربائي وقياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين بدلالة جهاز AT-2 Plus-SchiIIer.

مشكلة الدراسة :

تعود مشكلة الدراسة الحالية إلى قلة الدراسات المحلية التي تتناول متغيرات تخطيط القلب الكهربائي وقياس الوظائف التنفسية بين الرياضيين وغير الرياضيين ، الأمر الذي شجع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة لغرض المقارنة بينها في هذه المتغيرات .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية :

- التعرف إلى نتائج قياس تخطيط القلب الكهربائي في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين والمقارنة بينهما.
- التعرف إلى نتائج قياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين والمقارنة بينهما .

تساؤل وفرضية الدراسة :

- هل توجد فروق في نتائج قياس تخطيط القلب الكهربائي في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين ؟
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نتائج قياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين ولصالح الرياضيين .

مجالات الدراسة :

- المجال البشري : عينة من الرياضيين وغير الرياضيين
- المجال الزمني : الفترة من 3/1/2016 إلى 30/3/2016م
- المجال المكاني: مركز الطب الرياضي بمدينة الثورة الرياضية

الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولاً : الإطار النظري

- تخطيط القلب الكهربائي (ECG)

عبارة عن اختبار وظيفي الهدف من إجرائه تقييم حالة ووظيفة القلب . ويستخدم الجهاز المعلومات المجمعة من أربعة أقطاب طرفية، وستة أقطاب صدرية لكي يعطي صورة واضحة عن النشاط الكهربائي للقلب (Hougton & Gray ، 2003). ويتكون مخطط كهربائية القلب من مجموعة من الموجات الرئيسية (P ، Q ، R ، S ، T ، U) بحيث تمثل كل موجه زوال استقطاب أو عودة استقطاب لمنطقة معينة من القلب . وتُعرف المسافات بين الإنحرافات بالشدف Segment، أما الزمن في الدورة القلبية فيعرف بالفترة Interval (Hampton، 2003; West،1991). ويسمى ارتفاع الموجات على شريط رسم القلب الكهربائي بالسعات Amplitude . وهو يمثل فرق الجهد الكهربائي ويقاس بالملي فولت (MV).

ويتكون مخطط القلب الطبيعي من الموجه (P)، الفترة (P-R)، المعقد (QRS)، الموجة (T)، والفترة (Q - T) ، والشدف (S T) . ويضم مخطط القلب الطبيعي الفترات الطبيعية التالية : الفترة PR (200 ملي ثانية)، االفترة QRS (120 ملي ثانية)، الفترة QT (400 ملي ثانية). ويتم حساب المسافة بين الموجات الكهربائية عن طريق حساب عدد الخطوط الطولية للورقة البيانية بين كل ذبذبة وأخرى ، وكذا تحديد زمن الإستثارة للأذينين والبطينين ، كما تُمثل الموجة (PQ) زمن انقباض الأذينين، والموجة (QRS) فترة زوال إستقطاب البطينين (الجماسي و الكزبري 1986 ؛ 2003 ، Hampton) . ويُستخدم مخطط القلب الكهربائي في تحديد الحالة الفسيولوجية ومستوى التكيف، كما يعطي إمكانية لتشخيص حالة القلب (Lipman & Casic ، 1994) .

ويعتبر معدل ضربات القلب(H R) واحداً من أبسط وأفضل المقاييس الفسيولوجية لمعرفة الاستجابة الفسيولوجية للجهد البدني ، وهو يعكس عمل القلب أثناء الراحة أو الجهد . ويتراوح متوسط معدل ضربات القلب أثناء الراحة لدى الفرد العادي (الغيرياضي) ما بين 60 - 80 ضربة في الدقيقة (الهزاع، 1992) . أما الإنسان الرياضي فيبلغ معدل ضربات القلب لديه أثناء الراحة حوالي 40 - 60 ضربة في الدقيقة (الهزاع، 1992 ؛ 1997 ، .Shin et al ؛ Timothly et al. ، 2014) . وقد يقل معدل ضربات القلب إلى حدود 30-40 ضربة في الدقيقة لدى الرياضيين المتميزين من ذوي المستويات العليا (الهزاع، 1992، سلامة ، 2000). ويعود السبب في انخفاض معدل ضربات القلب لدي الرياضيين أثناء الراحة إلى التكيف الفسيولوجي لعضلة القلب الذي يؤدي إلى رفع كفاءة القلب . وهو انخفاض طبيعي ناتج عن انخفاض حدة النشاط الودي ، وزيادة حدة النشاط لدى نظير الودي (Wilmore & Costill ; Oakley ، 1992 ; Balantyne ،1989)

. (; Pelliccia & Maron،2001 Baggish&Wood ، 2011 ; ، 1999

ويعتبر ضغط الدم (BP) من المؤشرات الصحية الهامة التي تحدد حالة الجسم الصحية بصفة عامة ، وحالة الجهاز الدوري بصورة خاصة (عبد الفتاح و آخرون ، 1995 ; Laragh & Brenner ، 1990 ؛ Braden & Carrol ، 1999) .

ويقاس ضغط الدم بوحدة ملم / زئبق ، ويُعبر عنه برقمين : الأول وهو الأعلى ويمثل ضغط الدم الانقباضي(SBP) ومقداره 120 ملم/زئبق ، والثاني وهو الأقل ويمثل ضغط الدم الانبساطي (DBP) ومقداره 80 ملم / زئبق . وتتفاوت قيم ضغط الدم بحسب الجهد المبذول ونوعه ، طول مدة الجهد ، والظروف الجوية المحيطة ، فضلاً عن الفئة العمرية والجنس (شلش ، 1994 ؛ فتحي والنجار، 2001 ؛ البشتاوي واسماعيل ، 2006 ؛ Laragh & Brenner ، 1990). وتؤثر الممارسة الرياضية على قيم الضغط الانقباضي بدرجة أكبر من الضغط الانبساطي (الحجار ، 1994؛ الحجار والدباغ ، 2007 ؛ Rowland ،2005) .

- قياس الوظيفة التنفسية Spirometry

يتم اختبار الوظائف التنفسية بواسطة تقنية تُدعى قياس التنفس Spirometry (Singh،1999) . وهي عبارة عن جهاز يُقيس كمية الهواء الداخلة أو الخارجة في الرئتين أثناء التنفس عن طريق قطعة الفم . وتُسجل القياسات على شريط ورقي تتم من خلاله قراءة البيانات المطلوبة (الهزاع ، 1992) . وقد تطورت هذه الأجهزة حتى صار في مقدور جهاز صغير الحجم قياس العديد من المتغيرات في وقت واحد . وتقيس الأجهزة الحديثة اليوم كثير من المتغيرات التنفسية أهمها السعة الحيوية القسرية (FVC) ، وحجم الزفير القسري عند الثانية الأولى (FEV1)، نسبة حجم الزفير القسري عند الثانية الأولى إلى السعة الحيوية القسرية (FEV1 / FVC) ، والتهوية الرئوية (MVV) ، وغيرها من القياسات (الهزاع ، 1992 ، 2008 ؛ سلامة 2000 ؛ فتحي والنجار، 2001 ; Udwadia et al. 1987 ; 1988 ، Hagberg ; ; West، 2000 ; Spiro & Roberts ، 1995 ; Wilmore & Costill ، 1999 ; Hueto et al. 2006 ; Miller et al. 2005 ; Petty ، 2001). ويتراوح معدل التنفس الطبيعي (RR) لدى الشخص البالغ أثناء الراحة ما بين (12 - 24) مرة في الدقيقة (سلامة ، 1989 ؛ فتحي والنجار، 2001 ؛ Mardini ، 2001) . وتؤثر الممارسة الرياضية بصورة إيجابية على المتغيرات الوظيفية التنفسية (قبع ، 1989 1959 ، Stuart et al. ;Mehrotra et al ; Tulin et al. ، 2012 ; Singh et al ، 2012 ; Altan et al. ،2012 ; ، 1998 Pareek & Modac ، ; ; Shobharani et al. ، 2013 Khosrovi et al. ، 2013 ; 2013 (Singh et al. ، 2015؛ Masic et al. ، 2015) .

ويمكن تحديد المصطلحات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي :

- معدل ضربات القلب(HR) Heart Rata

يعرفها نصر الدين (1998) بأنها " عدد نبضات القلب في الدقيقة الواحدة "

- ضغط الدم الانقباضي (Systolic Blood Pressure (SBP

هو الضغط لحظة إنقباض البطين ، وقيمته الطبيعية 100 - 120 ملم / زئبق (Fox et al. ، 1988).

- ضغط الدم الانبساطي (Diastolic Blood Pressure (DBP

وهو الضغط الذي يوضح الضغط في الشريان الأبهر لحظة انبساط البطين ، ويتراوح ما بين 60 - 90 ملم / زئبق (Fox et al. ، 1988) .

- الفترة (PQ Interval(PQ

هي الفترة التي تبدأ من الموجة (P) إلى بداية الموجة (Q) ، وتتراوح مدتها في الحالة الطبيعية ما بين (0،12 - 0،20) ثانية أو (3 - 5) مربعات صغيرة . وهي تمثل الزمن المستغرق لمرور موجة زوال الاستقطاب من منشئها وحتى البطين أو زمن انقباض الأذينين (الجماسي والكزبري ، 1986 ؛ Hampton ، 2003)

- الفترة (QRS Interval(QRS

هي الفترة التي تبدأ من الموجه (Q) وحتى نهاية الموجة (S) ، وتتراوح مدتها مابين (0،10 - 0،06) ثانية ، وبحيث لا تزيد عن (0،12) ثانية . وهي تمثل فقدان استقطاب البطين أو زمن انقباض البطينين (الجماسي والكزبري ، 1986 ؛ 2003 ، Hampton)

- معدل التنفس (Respiratory Rate (RR

هو عدد مرات التنفس في الدقيقة الواحدة (Martini ، 2001) .

- السعة الحيوية القسرية (Forced Vital Capacity (FVC

هي حجم هواء الزفير المدفوع في أقصر زمن ممكن (عبد الفتاح وحسانين ، 1997)

- حجم الزفير القسري عند الثانية الأولى (Forced Expiratory Volume(FEV1 in Ist sec

هو حجم الزفير الذي يُطلقه الفرد بقوة عند الثانية الأولى بعد أقصى شهيق ، ويُقاس باللتر (Slonim et al.،1987)

- نسبة الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى إلى السعة الحيوية القسرية (FVC / FEV1)

وهي النسبة الناتجة من قسمة الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى على السعة الحيوية القسرية

مضروب في 100 .

- التهوية الرئوية القصوى (Maximum Voluntary Ventilation (MVV

وتسمى أيضاً بالسعة الرئوية القصوى ، وهي كمية الهواء المستنشقة في دقيقة واحدة أثناء أخذ

نفس سريع وعميق وكامل (Savucu et al. ،2012) . ويمكن حساب التهوية الرئوية القصوية عن طريق ضرب الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى في 40 (1982 ، Campbell) .

ثانياً : الدراسات السابقة

دراسات تخطيط القلب الكهربائي (ECG)

- قام (Nassar et al. ، 2011) بإجراء دراسة بعنوان " المتابعة القلبية لمدة عام لفريق لاعبي منتخب الشباب لكرة القدم ومقارنتهم بغير الرياضيين " وهدفت الدراسة مقارنة تخطيط القلب وصدى القلب لدى الرياضيين الشباب ومجموعة ضابطة من غير الرياضيين من نفس الفئة العمرية ، ومتابعة هذه التغييرات بعد مرور عام . وقد تكونت العينة من مجموعتين من الرياضيين بواقع (34) فرداً لكل مجموعة ، إضافة إلى المجموعة الثالثة من غير الرياضيين والبالغ عددهم (28) فرداً من طلاب السنة الثالثة بكلية الطب البشري بجامعة القاهرة . وتوصلت الدراسة إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الضغط الانقباضي و معدل ضربات القلب والفترة (RR) بين الرياضيين وغير الرياضيين ، بينما لم توجد أي فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الضغط الانبساطي ، (QTs) و(QRS) بين الرياضيين وغير الرياضيين .
- أجرى (Suraj et al. ، 2013) دراسة بعنوان " مقارنة لنماذج نهارية في فترات تخطيط القلب لدى الرياضيين وغير الرياضيين في نيجيريا " وهدفت الدراسة إلى تحديد التغييرات في نماذج الفترات على تخطيط القلب ومقارنتها بين الرياضيين وغير الرياضيين . وتكونت العينة من (30) رياضي من الجنسين ، و (26) من غير الرياضيين ومن الجنسين أيضاً . وتم دراسة فترات الموجة (P) والفترة (PR)والفترة (QRS) والفترة (QT). وتوصلت الدراسة إلى إرتفاع قيم الفترات لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين .
- وقام (Senthil et al. 2015) بإجراء دراسة بعنوان " دراسة مقارنة للوظيفة القلبية لرياضي التحمل والسرعة والأفراد الغير مدربين " . وهدفت الدراسة إلى مقارنة الوظيفة القلبية بين المجموعات الثلاثة عن طريق قياس الحد الأقصى لإستهلاك الأكسجين وسعة الموجة (QRS) . وتكونت العينة من (45) فرداً موزعة بالتساوي على المجموعات الثلاثة بواقع (15) فرداً لكل مجموعة . وتوصلت الدراسة إلى وجود نتيجة معنوية عند المقارنة بين الرياضيين والأفراد الغير مدربين ، وتحسن الوظيفة القلبية لدى الرياضيين مقارنة بالأفراد الغير مدربين . كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة سعة الموجة (QRS) لدى الرياضيين دليل على تحسن الوظيفة القلبية والناتجة عن زيادة سعة الضخ وحجم الضربة .
- وأجرى (Ba et al. ، 2015) دراسة بعنوان " تخطيط القلب الكهربائي أثناء الراحة لدى لاعبي القمة : دراسة مقارنة بين لاعبي كرة القدم والمصارعة في السنغال " . وهدفت الدراسة

إلى مقارنة وظيفة القلب لدى لاعبي كرة القدم والمصارعة . وتوصلت الدراسة إلى أن فترة الموجة (QRS) كانت أطول لدى المصارعين مقارنة بلاعبي كرة القدم ، الذين كانت الفترة (PR) والموجة (T) لديهم أطول . كما توصلت الدراسة إلى أن مصطلح القلب الرياضي كان أكثر وضوحاً لدى لاعبي كرة القدم مقارنة بالمصارعين .

- وقام (Naudita et al. ، 2015) بإجراء دراسة بعنوان " دراسة مقارنة لتغيرات تخطيط القلب الكهربائي ومستوى سكر الدم لدى الرياضيين وغير الرياضيين " وهدفت الدراسة التعرف إلى بعض متغيرات تخطيط القلب الكهربائي مثل النبض والضغط ومعدل ضربات القلب والفترة (PR) والموجة (P) والمركب (QRS) . وضمت العينة (100) من الرياضيين ، و(100) من غير الرياضيين . وتوصلت الدراسة إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين في متغيرات النبض ومعدل ضربات القلب والفترة (PR) وسعة المركب (QRS) ولصالح الرياضيين ، في حين لم توجد أي فوارق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في متغير ضغط الدم الانقباضي والانبساطي والموجة (PQ) .

دراسات قياس الوظائف التنفسية Spirometry

- قام (Altan et al. ، 2012) بإجراء دراسة بعنوان "مقارنة الوظائف التنفسية للرياضيين من مختلفة الألعاب الرياضية " . وهدفت الدراسة التعرف إلى الوظائف التنفسية لدى الرياضيين من مختلف الألعاب الرياضية ومقارنتها بنتائج غير الممارسين للرياضة . وقد تكونت العينة من (50) رياضي ، و(50) غيررياضي . وقد اشتملت الدراسة على المتغيرات التنفسية التالية : السعة الحيوية الساكنة (VC) ، والسعة الحيوية القسرية (FVC) ، الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى (FEV1) ، والسعة الرئوية القصوية (MVV) . وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في معدل التنفس (RR) بين الرياضيين وغير الرياضيين . كما توصلت الدراسة إلى إرتفاع قيم المؤشرات التنفسية لدى الرياضيين مقارنة بغي الرياضيين ، لأن التدريب يمتلك تأثير إيجابي على الجهاز التنفسي .
- أجرى (ShobhaRani et al. ، 2013) دراسة بعنوان "الاختلافات في اختيار الوظيفة التنفسية بين الرياضيين وغير الرياضيين "وهدفت الدراسة إلى مقارنة هذه الاختلافات بين الرياضيين وغير الرياضيين وتكونت العينة من (56)رياضي ، و (56) غير رياضي . وتضمنت الدراسة المتغيرات التنفسية التالية : السعة الحيوية القسرية ، الحجم الزفيري عند الثانية الأولى والثالثة ، نسبة الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى إلى السعة الحيوية القسرية (FEV1 / FVC) وذروة تدفق هواء الزفير (PEER) . وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع قيم المتغيرات التنفسية المذكورة قيد الدراسة لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين . كما توصلت الدراسة إلى أن ممارسة الرياضة بإنتظام تُحسن من وظائف الرئة .

- وقام (Pareek & Modac ، 2013) بإجراء دراسة بعنوان " تأثير السباحة على الوظائف التنفسية لدى الطلاب الأصحاء " وهدفت الدراسة إلى مقارنة الوظائف التنفسية بين مجموعة من الممارسين للسباحة مكونة من (30) سباحاً ، وبين مجموعة لا تمارس السباحة مكونة من (30) فرداً ، واشتملت الدراسة على المتغيرات التنفسية التالية : السعة الحيوية القسرية ، الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى ، حجم هواء الزفير السريع (FEF)، ذروة تدفق هواء الزفير . وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع ملحوظ لبعض المتغيرات التنفسية كالسعة الحيوية القسرية ،والحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى لدى الممارسين للسباحة ، في حين لم توجد أي دلالة إحصائية لغالبية قيم المتغيرات التنفسية في المجموعة التي لم تمارس السباحة .
- وأجرى (Mazic et al. 2015) دراسة بعنوان " المتغيرات التنفسية لدى رياضي المستوى العالي – هل تمتلك الرياضة تأثير ؟ " وهدفت الدراسة إلى مقارنة الوظائف التنفسية لدى الرياضيين من ألعاب مختلفة وعددهم (493)رياضي مع غير الرياضيين وعددهم (16) فرداً ، وقد اشتملت الدراسة على المتغيرات التنفسية التالية : السعة الحيوية الساكنة ، السعة الحيوية القسرية ، الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى ، السعة الرئوية القصوية . وتوصلت الدراسة إلى أن قيم المتغيرات التنفسية كانت أكبر لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين في مؤشرات السعة الحيوية الساكنة ، السعة الحيوية القسرية ، الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى، في حين اختلفت قيم السعة الرئوية القصوية ، حيث كانت أعلى لدى لاعبي الرياضات المائية والتجديف ، ومنخفضة لدى الملاكمين ، ولم تختلف عن مجموعة غير الرياضيين في بقية الألعاب .
- وقام (Singh et al.، 2015) بإجراء دراسة بعنوان " المتغيرات التنفسية لدى لاعبي كرة القدم ومجموعة ضابطة ". وهدفت الدراسة إلى مقارنة المتغيرات الوظيفية التنفسية (السعة الحيوية القسرية ، السعة الرئوية القصوية ، وتدفق هواء الزفير) بين المجموعتين . وتكونت العينة من(40) فرداً بمعدل (20) فرد لكل مجموعة ، والذين تم اختيارهم من مدارس مختلفة في إقليم البنجاب بالهند . وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع قيم المتغيرات الثلاثة لدى لاعبي كرة القدم مقارنة بالمجموعة الضابطة ، إضافة إلى التأثير الواضح والإيجابي للرياضة على المتغيرات الوظيفية التنفسية .

التعليق على الدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لمتغيرات تخطيط القلب الكهربائي وقياس الوظائف التنفسية في وقت واحد لدى عينة الدراسة المكونة من أفراد رياضيين وغير رياضيين . وقد ساعدت الدراسات السابقة في توجيه الباحث إلى المنهج المناسب والذي يتناسب مع أهداف الدراسة ، كما ساعدت في تحديد متغيرات الدراسة ، وساهمت في وضع إجراءات القياسات و الاختبارات

قيد الدراسة .

منهجية الدراسة و إجراءاتها :

تعتمد منهجية الدراسة عادة على طبيعة المشكلة المراد بحثها . وقد اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي بأسلوب الدراسة المقارنة.

عينة الدراسة :

تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من أفراد رياضيين وغير رياضيين ، وتكونت العينة من (20) فرداً ، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين متساويتين بواقع (10) أفراد لكل مجموعة .

تجانس عينة الدراسة :

تم إجراء التجانس في المتغيرات المورفولوجية (العمر والطول والوزن) باستخدام معامل الاختلاف . ويبين الجدول (1) ذلك .

جدول (1) تجانس عينة الدراسة في المتغيرات المورفولوجية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف
العمر (سنة)	19.6	3.21	16.38%
الطول (سم)	164.1	4.06	2.47%
الوزن (كجم)	53.5	2.43	4.54%

تشير نتائج الجدول (1) إلى تجانس عينة الدراسة في المتغيرات المورفولوجية ، حيث كانت قيم معامل الاختلاف أقل من 30 %، وهذا يدل على تجانس أفراد العينة (إبراهيم ، 2000) .

أدوات الدراسة :

الأدوات والأجهزة المستخدمة :

- المصادر العربية والأجنبية
- استبانه الكشف على المخاطر القلبية لدى الرياضيين (الهزاع ، 2000)
- جهاز قياس الطول و الوزن من نوع صيني المنشأ .
- سماعة طبية من نوع Lithman ألمانية المنشأ .
- جهاز الكتروني لقياس النبض والضغط من نوعOMRON MU-1 Omron Matsusaka Japan ،ياباني المنشأ .
- جهاز تخطيط القلب الكهربائي من نوع Schiller ، AT-2 plus سويسري المنشأ .
- جهاز قياس الوظائف التنفسية من نوع Schiller ، AT-2 plus سويسري المنشأ .

القياسات والاختبارات:

- قياس الطول (بالسم) والوزن (بالكجم) بالطرق التي أشار إليها نصر الدين (1998)

- قياس معدل ضربات القلب (ضربة / دقيقة)
- قياس ضغط الدم (ملم / زئبق)
- قياس المتغيرات القلبية

تم الفحص بالطريقة المتعارف عليها طبياً على جهاز تخطيط القلب الكهربائي المشار إليه بعاليه بهدف الحصول على تقرير مطبوع مدون عليه نتائج التخطيط و تحديدا الفترة (PQ) والفترة (QRS) .

- قياس معدل التنفس (RR) بالطريقة الطبية المتعارف عليها (مرة / دقيقة)
- قياس الوظائف التنفسية

تم الفحص بالطريقة المتعارف عليها طبياً بواسطة الجهاز المشار عليه بعاليه لغرض الحصول على تقرير مطبوع مدون عليه نتائج القياس وخاصة السعة الحيوية القسرية ، الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى ، نسبة الحجم الزفيري القسري إلى السعة الحيوية االقسرية ، والتهوية الرئوية القصوية .

إجراءات الدراسة الميدانية :

تحديد المتغيرات المرتبطة بالدراسة :

قام الباحث بجمع ومسح للعديد من المصادر والمراجع العلمية العربية والأجنبية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة ، وذلك بهدف التعرف على المتغيرات الوظيفية للقلب والرئتين ، فضلاً عن التعرف على القياسات والاختبارات المناسبة لقياس تلك المتغيرات . ومن أجل الاختبار الجيد لهذه القياسات والاختبارات فقد تم التواصل مع مجموعة من الخبراء في مجال الطب والرياضة (ملحق 1) للاستفادة من خبراتهم العلمية في إختيار الأنسب من هذه القياسات والاختبارات .

التجربة الاستطلاعية :

قام الباحث بإجراء تجربة استطلاعية على عينة مكونة من شخصين من خارج العينة الرئيسية ، والتي يرى الباحث أنها تمثل مجتمع الدراسة بعد تحديده . وتم ذلك في يوم الأربعاء الموافق 3/2/2016م ، وذلك من أجل :

- معرفة فاعلية وصلاحية الأدوات والأجهزة المستخدمة في الدراسة
- التعرف على الوقت الذي يستغرقه كل اختبار وقياس
- تعريف فريق العمل المساعد على طبيعة الاختبارات وآلية العمل ، وتدريبهم على استخدام أجهزة القياس .
- التعرف على السلبيات والمعوقات التي قد تواجه العمل ، وإيجاد الحلول المناسبة لها بهدف تجاوزها عند تطبيق التجربة الرئيسة .

التجربة الرئيسة :

بعد الاستفادة من التجربة الاستطلاعية قام الباحث بإجراء القياسات والاختبارات لعينة الدراسة على مدار يومين ، وقد خصص اليوم الأول الموافق 2016/2/6م لإجراء القياسات والاختبارات لمجموعة الرياضيين ، بينما خصص اليوم الثاني 2016/2/7م لإجراء القياسات والاختبارات لمجموعة غير الرياضيين . وقد خضعت المجموعتين لنفس الظروف من حيث المكان والوقت والأجهزة وفريق العمل والتسلسل . ولغرض ضبط التجربة قام الباحث بالتأكد من صحة عينة الدراسة من خلال إلزامهم بتعبئة استبانه الكشف عن المخاطر الطبية ، إضافة إلى إخضاعهم للفحص الطبي السريري . وفي اليوم المحدد لإجراء التجربة الرئيسية تم منح كل فرد راحة لمدة (5) دقائق من وضع الاستلقاء قبل إجراء فحوصات تخطيط القلب الكهربائي وقياس الوظائف التنفسية ، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة حرارة ورطوبة الغرفة في حدودها الطبيعية .

المعالجة الإحصائية :

تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية :

- المتوسط الحسابي
- الإنحراف المعياري
- معامل الإختلاف
- اختبار " ت " للعينات الغير مترابطة والمتساوية (الورايغ ، 2015)

وقد ارتضى الباحث مستوى الدلالة عند (0،05) لقبول وتفسير النتائج .

عرض ومناقشة النتائج :

أولاً : عرض ومناقشة وتفسير التساؤل الأول القائل « هل توجد فروق في نتائج قياس تخطيط القلب الكهربائي وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين ؟ »

جدول (2) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة "ت" المحسوبة والجدولية لنتائج قياس تخطيط القلب الكهربائي

المتغيرات	وحدة القياس	الرياضيين		غير الرياضيين		قيمة «ت» المحسوبة	قيمة «ت» الجدولية	
		م	ع	م	ع			
معدل ضربات القلب (HR)	مرة / ق	64.7	7.48	77.9	10.02	4.48	2.10	دالة
الضغط الانقباضي (SBP)	ملم / ز	114.5	8.01	120.5	10.10	1.98	2.10	غير دالة
الضغط الانبساطي (DBP)	ملم / ز	72.5	7.49	76.5	8.01	1.55	2.10	غير دالة

الموجة (PQ)	ملي ث	86.1	3.65	88.3	4.42	1.57	2.10	غير دالة
الموجة (QRS)	ملي ث	93.7	4.52	86.5	1.18	6.55	2.10	دالة

يُبين الجدول (2) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة "ت" المحسوبة والجدولية لمتغير تخطيط القلب الكهربائي لدى أفراد عينة الدراسة وقت الراحة بين مجموعة الرياضيين وغير الرياضيين .

المتغير الأول : معدل ضربات القلب (HR)

نلاحظ من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي لمعدل ضربات القلب للرياضيين كان (64.7) ضربة /دقيقة ، والانحراف المعياري (7.48) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمجموعة غير الرياضيين (77.9) ضربة / دقيقة ، والانحراف المعياري (10.02) . وعند المقارنة بين المجموعتين بإستخدام الاختبار التائي للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة (4.48) وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) ، مما يدل على أن الفرق بين المجموعتين في متغير معدل ضربات القلب ذو دلالة إحصائية ولصالح الرياضيين . وبالنظر إلى الجدول (2) نجد أن معدل ضربات القلب في وقت الراحة كانت أعلى لدى غير الرياضيين مقارنة بالرياضيين . وهذا يدل على أن كمية الدفع القلبي في الضربة الواحدة كانت أقل لدى غير الرياضيين ، الأمر الذي يتطلب تعويض كمية الدم المطلوبة عن طريق معدل ضربات القلب . وتدل الفروقات في هذا المتغير بين المجموعتين على أهمية ممارسة الأنشطة الرياضية ومدى تأثيرها الايجابي على جهاز القلب والأوعية الدموية . وما ارتفاع كمية الدفع القلبي لدى الرياضيين إلا دليل على التكيف الفسيولوجي والتشريحي للقلب الرياضي ، وبما يلائم متطلبات الجهد البدني . وتتفق هذه الدراسة مع ما ذكره كل من (الهزاع ،1992 ؛ Oakley ،1992 ; Nassar et al. ; Balantyne ،1989 ،Martinelli et al. ،2005 ; Shin et al. ،1997 ، 2011 ; Naudita et al. ،2015) من أن انتظام التدريب يقود إلى إحداث تكييف فسيولوجي لعضلة القلب، ويؤدي إلى انخفاض طبيعي في عدد ضربات القلب في وقت الراحة بسبب انخفاض حدة النشاط االسيمبثاوي وزيادة حدة نشاط نظير السيمبثاوي .

المتغير الثاني : الضعف الانقباضي (SBP)

وبالنسبة لهذا المتغير نلاحظ من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي لمجموعة الرياضيين كان (114.5) ملم / زئبق والانحراف المعياري (8.01) مقابل متوسط حسابي (120.5) ملم / زئبق ، وانحراف معياري (10.10) لمجموعة غير الرياضيين . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام

الاختبار التائي للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة (1.98) أقل من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10)عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) مما يدل على أن الفرق بين المجموعتين في متغير ضغط الدم الانقباضي غير دالة إحصائياً . وهذا يتفق مع ما ذكره (Naudita et al. ، 2015 ; Hosseini et al. ، 2012) من عدم وجود دلالة إحصائية في ضغط الدم الانقباضي بين الرياضيين وغير الرياضيين ، ويختلف مع ما أورده (Nassar et al. ، 2011 ; Abergel et al. ، 2004) في وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ضغط الدم الانقباضي بين الرياضيين وغير الرياضيين ولصالح الرياضيين .

المتغير الثالث : الضغط الانبساطي (DBP)

وفيما يتعلق بهذا المتغير فقد ظهر المتوسط الحسابي لمجموعة الرياضيين (72.5) ملم / زئبق ، والانحراف المعياري (7.49) ، في حين كان المتوسط الحسابي لمجموعة غير الرياضيين (76.5) ملم / زئبق ، والانحراف المعياري (8.01). وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة (1.55) أقل من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) ، مما يدل على أن الفرق بين المجموعتين غير دال إحصائياً . وهذا يتفق مع ما أشار إليه (Nassar et al. ، 2011 ; Hosseini et al. ، 2012 ; Naudita et al. ، 2015) من عدم وجود دلالة إحصائية لمتغير ضغط الدم الانبساطي بين الرياضيين وغير الرياضيين .

المتغير الرابع : الموجة (PQ)

نشاهد من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي للموجة (PQ) لدى الرياضيين كان (86.1) مللي ثانية ، والانحراف المعياري (3.65) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي لمجموعة غير الرياضيين (88.3) مللي ثانية ، والانحراف المعياري (4.42) . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة (1.57) أصغر من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . وهذا يدل على أن الفرق بين المجموعتين غير دال إحصائياً . وهذا يعني أن معدل انتقال الاستثارة من الأذينين إلى البطينين لا تتغير بدرجة كبيرة نتيجة ممارسة الأنشطة الرياضية ، بل يظل تأثيرها محدوداً . وهذا يتفق تماما مع ما توصل إليه كل من (الخالدي وبلال ، 2010 ؛ Naudita et al.، 2015) من عدم تأثر التوصل الكهربائي من الأذينين إلى البطينين ضمن الموجة (PQ) بممارسة الأنشطة الرياضية وبدرجة ملحوظة .

المتغير الخامس : الموجة QRS

وبالنظر إلى الجدول(2) نرى أن المتوسط الحسابي لمجموعة الرياضيين كان(93.7) مللي

ثانية ، والانحراف المعياري (4.52)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمجموعة غير الرياضيين (86.5) مللي ثانية ، والانحراف المعياري (1.18) . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة(6.55) أكبر من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . وهذا يدل على أن نتيجة الفرق بين المجموعتين ذات دلالة إحصائية ولصالح الرياضيين . وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما ذكره العديد من الباحثين أمثال (الخالدي وبلال ، 2010 ؛ Stolt et al.، 1997 ; Senthil ؛ Naudita et al.، 2015 ; Suraj et al.، 2013 ; Sharma et al.، 2002 ؛ et al.، 2015 ؛ Ba et al.، 2015) من وجود استجابة إيجابية لإستثارة البطينين وزيادة سعة الموجة (QRS) لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين . في حين تختلف الدراسة الحالية مع دراسة (Nassar et al.،2011) والتي لم تجد أي فوارق ذات دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين في متغير الموجه QRS . كما تدل النتائج لدى الرياضيين على أن ممارسة الأنشطة الرياضية ولفترة طويلة من الزمن تعمل على زيادة المدة الزمنية لانقباض عضلات البطينين ، مما يزيد من كمية الدم المدفوع من القلب والمعروف بالدفع القلبي . أما بالنسبة لغير الرياضيين فقد شاهدنا إنخفاض مدة استثارة البطينين ، الأمر الذي أدى إلى نقص في المدة الزمنية لتقلص البطينين ، وبالتالي إلى قلة كمية الدم المدفوع في الضربة الواحدة .

وإجمالاً تدل الفروقات بين الرياضيين وغير الرياضيين على التأثير الايجابي للرياضة على الجهاز الدوري ، والذي أشار اليه كثير من الباحثين أمثال (شفيق ،1983 ؛ مختار ، 1988 ؛ الهزاع ، 1998 ؛ 1997، El Batanone ;2002، Balbach ; 2006، Guyton & Hall ; Jardins 2008) .

وبهذه النتائج أجاب الباحث عن تسأل الدراسة القائل "هل توجد فروق في نتائج قياس تخطيط القلب الكهربائي في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين ؟ حيث أوضحت الدراسة وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في متغير ضربات القلب والموجه (QRS)، وعدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في متغير الضغط الانقباضي والانبساطي والموجه (PQ) .

ثانياً : عرض ومناقشة وتفسير فرضية الدراسة القائلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نتائج قياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين ولصالح الرياضيين.

جدول(3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "ت" المحسوبة والجدولية لنتائج قياس الوظائف التنفسية

المتغيرات	وحدة القياس	الرياضيين		غير الرياضيين		قيمة «ت» المحسوبة	قيمة «ت» الجدولية	مستوى الدلالة
		م	ع	م	ع			
عدد مرات التنفس (RR)	مرة/ق	18	1.0	19.5	0.78	5.0	2.10	دالة

السعة الحيوية القسرية (FVC)	لتر	3.83	0.45	2.92	0.41	6.28	2.10	دالة
الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى (FEV1)	لتر	3.29	0.61	2.20	0.49	5.89	2.10	دالة
نسبة الحجم الزفيري القسري إلى السعة الحيوية القسرية (FVC/ FEV1)	٪	85.7	7.77	75.31	10.93	3.29	2.10	دالة
التهوية الرئوية القصوية (MVV)	لتر/ق	144.94	23.79	96.89	26.31	5.75	2.10	دالة

يبين الجدول(3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "ت" المحسوبة والجدولية لمتغير قياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين مجموعة الرياضيين وغير الرياضيين .

المتغير الأول : عدد مرات التنفس (RR)

نلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لعدد مرات التنفس لدى الرياضيين كان(18) مرة /دقيقة والانحراف المعياري(1.0) وهو أقل مما كان لدى غير الرياضيين ، حيث كان المتوسط الحسابي(19.5) مرة / دقيقة والانحراف المعياري(0.78) . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي لمعرفة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة(5.0) أكبر من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . وهذا يدل على أن نتيجة الفرق بين المجموعتين ذات دلالة إحصائية في هذا المتغير ولصالح الرياضيين . ويفسر الباحث ذلك بارتفاع مستوى وظائف الجهاز التنفسي لدى الرياضيين في إيصال أكبر حجم ممكن للتهوية الرئوية في أقل عدد ممكن لمرات التنفس . وهذا يتطابق تماماً مع ما أشار إليه كل من (قبع ، 1989 ؛ جلال الدين ، 2006 ; Fox et al. ،1988) من انخفاض عدد مرات التنفس لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين ، وتختلف مع ما ذكره (Altan et al. ، 2012) من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل التنفس بين الرياضيين وغير الرياضيين .

المتغير الثاني : السعة الحيوية القسرية (FVC)

يشير الجدول (3)إلى أن المتوسط الحسابي للسعة الحيوية القسرية لدى الرياضيين كانت (3.83) لتر والانحراف المعياري(0.45) مقابل متوسط حسابي (2.92) لتر وانحراف معياري (0.41) لغير الرياضيين . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي لمعرفة الفروق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة(6.28) أكبر من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . مما يدل على أن الفرق بين المجموعتين ذات دلالة

إحصائية . ويفسر الباحث ذلك بالتأثير الايجابي للممارسة الرياضية على الجهاز التنفسي والتي تزيد من قوة عضلات التنفس وأعداد الحويصلات الهوائية مما يؤدي إلى تحسن وظائف الجهاز التنفسي ، وخصوصاً السعة الحيوية . وهذا يتطابق مع ما أورده كل من (Stuart et al.، 1959 ; ShobhaRani et al.، 2013 ; Altan et al. 2012 ; Mehrotra et al.، 1998 ; Mazic et al. ، 2015 ; Khosrovi et al.، 2013 ; Degens et al.، 2013) من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين ولصالح الرياضيين . وتتعارض نتيجة الدراسة الحالية مع (Gokhan، 2011 ; Hagberg، 1988 ; Nikolic & Ilic، 1992) والذين لم يجدوا أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين .

المتغير الثالث : الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى (FEV1)

وبالنسبة للحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى فقد كان المتوسط الحسابي لدى الرياضيين (3.29) لتر والانحراف المعياري (0.61) مقابل متوسط حسابي (2.20) لتر وانحراف معياري (0.49) لدى غير الرياضيين . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي لمعرفة الفرق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة (5.89) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . الأمر الذي يدل على أن الفرق بين المجموعتين دال إحصائياً . ويعزو الباحث ذلك إلى تحسن مؤشرات وظيفة الرئتين لدى الرياضيين نتيجة التدريب الرياضي. وهذا يتطابق مع دراسات أخرى كثيرة مثل(Alpay et al.، 2008 ؛ Mehrotra et al.، 1998 ; Khosrovi et al. ، 2013 ; Degens et al. ، 2013 ; Altan et al. ،2012 ; Mazic et al.، 2015) والتي أكدت وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين في هذا المتغير ولصالح الرياضيين .

المتغير الرابع : نسبة الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى إلى السعة الحيوية القسرية (FEV1 / FVC)

وفيما يتعلق بهذا المتغير فقد كان المتوسط الحسابي لمجموعة الرياضيين (85.7%) بانحراف معياري (7.77) مقابل (75.31 %) للمتوسط الحسابي ، و (0.93) للانحراف المعياري لمجموعة غير الرياضيين . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي لمعرفة الفرق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة (3.29) أكبر من قيمة "ت" الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . مما يدل على أن الفرق بين المجموعتين ذات دلالة إحصائية . وبالنظر إلى الجدول (3) نجد أن نسبة الحجم الزفيري القسري عند الثانية الأولى إلى السعة الحيوية القسرية قد تجاوزت نسبة 80 % لدى الرياضيين . وهذا يدل على التحسن الكبير لدى الرياضيين في الوظيفة التنفسية المتمثلة في استنشاق وزفير الهواء بشكل أفضل وأكبر . وهذا

يتفق مع ما أورده كل من (كرين، 1986 ; Degens ، 2008 ; Deron ، 2012 ; Altan et al. ، 2013 ; et al ، 2013 ; Mazic et al.) من ضرورة ارتفاع هذه النسبة عن 80% لدى الأشخاص الطبيعيين . كما تؤكد نتائج الدراسة ما أشار إليه كثير من الباحثين أمثال (ناصر، 1996 ; Ferguson et al. ، 2000 ; White ، 2005 ; Walker et al.، 2006 ; Hueto et al.، 2009) من أهمية هذه النسبة في تحديد وكشف الحالة الطبيعية للرئتين من الإعتلالات الرئوية .

المتغير الخامس : السعة الرئوية القصوى (MVV)

وحول هذا المتغير يُشير الجدول (3) إلى أن المتوسط الحسابي للسعة الرئوية القصوى لدى الرياضيين كانت أعلى مقارنة بغير الرياضيين ، حيث بلغ (144.94) لتر / دقيقة وبانحراف معياري (23.79) مقابل (96.89) لتر/ دقيقة وانحراف معياري (26.31) لغير الرياضيين . وعند المقارنة بين المجموعتين باستخدام الاختبار التائي لمعرفة الفرق بين المجموعتين كانت قيمة "ت" المحسوبة(5.75) أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.10) عند درجة حرية (18) واحتمال خطأ (0.05) . مما يدل على أن نتيجة الفرق بين المجموعتين ذات دلالة إحصائية ولصالح الرياضيين . وتتفق هذه النتيجة مع ما أورده كل من (Tulin et al.، 2012 ; Altan et al.، 2012) من وجود دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين في هذا المتغير ولصالح الرياضيين . في حين تختلف نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج كل من (Mazic et al.، ; Ghosh et al.، 1985 2015) واللتان أشارتا إلى اختلاف قيم السعة الرئوية القصوى بين الرياضيين في الألعاب المختلفة ، وعدم اختلافها عن مجموعة غير الرياضيين في بعض الألعاب .

واجمالاً يرى الباحث وجود تأثير ملحوظ للممارسة الرياضية على متغيرات الوظيفة التنفسية لدى الرياضيين والتي زاد مستواها لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين كما يبين الجدول (3) ، والتي يعزوها الباحث إلى تحسن عمل الرئتين وزيادة كفاءاتها .

وبذلك يتم الإجابة عن الفرضية القائلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نتائج قياس الوظائف التنفسية في وقت الراحة بين الرياضيين وغير الرياضيين ولصالح الرياضيين " حيث توصلت الدراسة الحالية إلى ارتفاع قيم متغيرات الوظائف التنفسية لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات

بناءً على نتائج الدراسة وفي حدود خصائص عينة الدراسة والقياسات والاختبارات التي أجريت والتحليل الإحصائي للبيانات فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية :

1 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرياضيين وغير الرياضيين في جميع متغيرات الدراسة ، ماعدا متغيرات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي والموجة (PQ) .

2 - تميز الرياضيين بكفاءة وظيفية عالية في معظم القياسات والاختبارات مقارنة بغير الرياضيين والتي ظهرت من خلال الآتي:

- وجود انخفاض طبيعي واضح في عدد ضربات القلب في وقت الراحة لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين .
- وجود استجابة ايجابية ملحوظة لدى الرياضيين ضمن الموجه (QRS) والمتمثلة في سعة الموجة والمدة الزمنية لانقباض البطينين .
- قلة عدد مرات التنفس في وقت الراحة لدى الرياضيين مقارنة بغير الرياضيين .
- وجود زيادة كبيرة في حجم المؤشرات الوظيفية للمتغيرات التنفسية قيد الدراسة ، مما يدل على ارتفاع مستوى وظائف الجهاز التنفسي لدى الرياضيين .

3 - تمتع الرياضيين باستعداد وظيفي عالي ناتج عن التأثير الايجابي للممارسة الرياضية على الجهازين الدوري والتنفسي ، وخاصة على الجهاز التنفسي .

ثانياً : التوصيات

من خلال ما توصل إليه الباحث من استنتاجات فإنه يوصي بما يلي :

1 - إعتبار قياسات تخطيط القلب الكهربائي وقياسات الوظيفة التنفسية وسائل تشخيصية هامة يمكن الاعتماد عليها في تقويم الحالة الفسيولوجية للأفراد سواء الرياضيين أو غير الرياضيين .

2 - ضرورة إجراء فحوصات القلب والرئتين في مرحلة مبكرة من العمر، ومع بداية ممارسة النشاط التنافسي لغرض استبعاد الأمراض القلبية والتنفسية التي تتعارض مع النشاط التنافسي ، وتكرارها بصورة دورية لغرض التعرف على سلامة الجهازين الدوري والتنفسي .

3 - الاستدلال بنتائج الدراسة عند انتقاء اللاعبين المبتدئين والشباب .

4 - إجراء دراسات مشابهة أخرى ، وخاصة بين الرياضيين في ألعاب مختلفة وعلى عينة أكبر .

المراجع العربية والأجنبية

أولا : المراجع العربية

- إبراهيم ، مروان عبد المجيد (2000). الإحصاء الاستدلالي والوصفي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن .
- البشتاوي ، مهند إسماعيل و إسماعيل ، أحمد محمود (2006) . فسيولوجيا التدريب البدني ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
- الجماسي ، ضياء الدين و الكزبري ، عبد الملك (1986). الوافي في تخطيط القلب الكهربائي ، ط1 ، مطبعة الرازي ، دمشق ، سوريا .
- الحجار ، ياسين طه (1994). الاستجابات الوظيفية والعضلية بعد عدو المسافات الطويلة في الجو الحار والمعتدل ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة الموصل ، العراق .
- الحجار، ياسين طه و الدباغ ، أحمد عبد الغني (2007). أثر تراكم جهد هوائي متصاعد الشدة على متغيرات ضغط الدم وسرعة ضربات القلب . مجلة الرافدين للعلوم الرياضية ، المجلد(13) ، العدد(44) ، كلية التربية الرياضية ، الموصل، العراق .
- الخالدي ، محمد قاسم و بلال ، رزق الله حسن (2010) . دراسة مقارنة بين الرياضيات وغير الرياضيات في تخطيط القلب الكهربائي (ECG) . مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية ، المجلد (10) ، العدد (3) . العراق .
- الورافي ، إبراهيم علي (2015) . مبادئ الإحصاء الرياضي ، مكتبة طيبة للخدمات الطلابية ، صنعاء ، اليمن .
- الهزاع ، هزاع بن محمد (1992) . تجارب معملية في وظائف أعضاء الجهد البدني ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ط1 ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية .
- الهزاع ، هزاع بن محمد (1998) . ضربات القلب أثناء الأنشطة الرياضية ، الدورية السعودية للطب الرياضي ، العدد (4) ، ص117.
- الهزاع ، هزاع بن محمد (2002) . الطب الرياضي : مفهومه ومجالاته وأنشطته مع نظرة لواقعه ومستقبله في المملكة العربية السعودية . النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية .
- الهزاع ، هزاع بن محمد (2008) . ضربات القلب لدى الإنسان ، مجلة صحة القلب ، العدد (10) ، جمعية القلب السعودية . الرياض ، السعودية .
- تشازوف ، إ . إ (1982) . القلب والقرن العشرين . دار التربية للنشر ، موسكو . روسيا.

- جلال الدين ، على محمد (2006) . الأسس الفسيولوجية للأنشطة البدنية ، الزقازيق ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة ، مصر .
- رياض، أسامة (1999) . الطب الرياضي وكرة اليد ، ط1 ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، مصر.
- سعد الدين ، محمد سمير (2000) . علم وظائف الأعضاء والجهد البدني ، ط2 ، منشأة المعارف للطباعة والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر .
- سلامة ، بهاء الدين إبراهيم (1989) . فسيولوجية الرياضة ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية، مصر .
- سلامة ، بهاء الدين إبراهيم (2000) . فسيولوجية الرياضة والأداء البدني(لاكتات الدم) ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .
- شكيب ، سلوى عبد الهادي (1993) . برنامج تمرينات مقترح وأثره على بعض المتغيرات الفسيولوجية ومستوى الأداء للأنشطة البدنية اليومية لكبار السن ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضية في الوطن العربي ، كلية التربية البدنية بالهرم ، المجلد (2) ، مصر .
- شلش ، صبحي عمران (1994) . الدراسات العملية في علم وظائف الأعضاء العام ، مؤسسة المجلس العربي للعلوم والطب والتكنولوجيا ، عمان ، الأردن ، ص16 .
- شفيق ، مظفر عبد الله (1983) . قابلية القلب والدورة الدموية عند الرياضيين كافة لاعبي كرة القدم . مجلة الاتحاد العربي لكرة القدم . العدد (15) الرياض ، السعودية .
- عبد الفتاح ، أبو العلا أحمد (2003) . فسيولوجيا التدريب والرياضة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .
- عبد الفتاح ، أبو العلا أحمد . و حسانين ، محمد صبحي (1997) . فسيولوجيا و مورفولوجيا الرياضي وطرق القياس التقويم ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .
- عبد الفتاح ، أبو العلا أحمد و الجبالي ، عويس علي و بهلول ، سعد منصور (1995) . مستويات ضغط الدم لدى الرياضيين . المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضية ، العدد (23) ، مصر .
- علاوي ، محمد حسن و عبد الفتاح ، أبو العلا أحمد (2000) . فسيولوجيا التدريب الرياضي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .
- فتحي، زكية أحمد و النجار، محمود عبد الحافظ (2001) . فسيولوجيا الرياضة (التطبيقات)، ط1 ، مكتبة مطبعة الغد القاهرة ، مصر .
- قبع ، عمار (1989) . الطب الرياضي ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، العراق .
- كرين ، جي ، أ (1986) . تعريب ظافر الياسين : أسس الفسلجة السريرية . مطابع جامعة بغداد ، العراق .
- مختار ، حنفي محمود (1988) . أسس تخطيط برامج التدريب الرياضي ، دار زهران للنشر ، القاهرة ، مصر .

- ناصر ، ساطع إسماعيل (1996) . دراسة بعض المتغيرات المزمنة للجهاز التنفسي للعدائين العراقيين في المسافات (القصيرة – المتوسطة – الطويلة) ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية التربية الرياضية ، العراق .
- نصر الدين، رضوان محمد (1988) . طرق قياس الجهد البدني في الرياضة ، ط1 ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، مصر .
- يانكيفتش ، إ ، إ (1985) . حافظ على قلبك ، دار الثقافة البدنية والرياضية للنشر ، موسكو، روسيا

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Abergel E، Chatellier E، and Hagege A (2004) . Clinical research ؛ Exercise، diet ، and the heart serial left ventricular adaption's in world-class professional cyclists implications for disease screening and follow-up . J Am Colloid Cardiol ; 44؛144-149.
- Adams GM(2002) . Exercise physiology laboratory manual . 4th ed. McGraw- Hill Companies، Boston، USA.
- Adegoke OA، and Arogundade O(2012) . The effect of chronic exercise on lung function and basal metabolic rate in some Nigerian athletes . Afr J Biomed Resear; 5؛9-11.
- Alpay B ، Altug K، and Hazar S(2008) . Evaluation of some respiratory and cardiovascular parameters of sedentary compared with students attending elementary school teams in the 11-13 age . Mehmet Akif Erosy ،universitesi Egitim facultesi Dergisi ، 8(17)؛22-29.
- Altan T، Akyol P، and Cebi M (2012) . Comparsion of respiratory functions of athletes engaged in different sports branches . Turk J Sport Exerc ; 14(3)؛76-81.
- Armstrong N ،and Welsman J (2005) . Physiology of child athlete . lancet ; 366(1) ؛ 44-45.
- Astrand PO (1992) . Physical activity and fitness .Am J Clin Nutr; 55؛ 1231-1236. –
- Atchley AE،and Dougles PS (2007). Left ventricular hypertrophy in atheletes ؛ morphologic features and clinical correlates . Cardiol

Clin; 25:371-381.

- Ba A ، Sow AK ،Diaw M ،and et al. (2015) . Resting electrocardiogram of top athletes: comparative study between football players and wrestlers in Senegal .
- J Phys Pharm Adv; 5(9):720-726.
- Baggish AL ، and Wood M(2011). Athletes heart and cardiovascular care of athlete : Scientific and clinical update . Circulation; 123: 2723-2735.
- Balantyne D(1989).Electrocardiographic findings in male veteran endurance athlete.Br Heart J; 61:155-160.
- Balbach L (2002) . What is aerobic exercise ،and why I should do it? Health and Fitness Home; 5 : 110-113.
- Bjornstad H، Storstein L ،Dyre D، Meen HD ،and Hals O (1991). Electrocardiographic changing in athletic students and sedentary control . Cardiology; 79: 290-305.
- Bjornstad H، Storstein L ،Dyre D، Meen HD ،and Hals O (1993). Electrocardiographic findings according to level of fitness and sport activity . Cardiology; 83: 268-279.
- Borjesson ،Dellborg M (2011) . Is there evidence for mandating electrocardiogram as part of the preparticipation examination ? Clin J Sport Med; 21:13-17.
- Braden DS ، and Carrol JF (1999). Normative cardiovascular responses to exercise in children. Pediatr Cardiol;20:4-10.
- Brosnan M، La Gerche A، Kalman J، and et al.(2014). The Seattel criteria increase the specifity of preparticipation ECG screening among elite athletes . Br J Sports Med; 48:1144-1150.
- Campbell SC (1982). A comparison of the maximum volume ventilation with forced expiratory volume in one second : an assessment of subject cooperation. J Occup Med; 24: 531-533.
- Corrado D، Michieli P، Basso C، and et al.(2007) . How to screen athletes for cardiovascular disease . Cardiol Clin; 25:391-397.

- Degens H،Rittweger J ،Parviainen T،and et al(2013). Diffusion capacity of the lung in -
- young and old endurance athletes . Int J Sports Med; 34(12)؛1051-1057.
- Deron E، van Weel C ،liistro G ،and et al.(2008). Primary care spirometry . Eur Respir J; 31(1)؛197-203.
- El Batonone M (1997). Cardio-pulmonary endurance. Faculty of Cairo Medicine ،lecture notes ، Cairo.
- Fagard RH (1997). Impact of different sports and training on cardiac structure and function . Cardiol Clin ; 15؛397- 412.
- Fagard RH (2003). Athletes heart . Heart ; 89؛1455-1461.-
- Fox EL، Bowers RW ،and Foss R (1988).The physiological basis of physical education and athletes . 4th ed.، Philadelphia ؛ Saunders collage Publishing. p.210.
- Ferguson GT، Enright PL، Buist AS ،Higgins MW(2000). Office spirometry for lung health assessment from the National Ling Health Education Programs .Chest; 117؛1146-1161.
- Ghost AK، Ahuja A، Khanna GL (1985). Pulmonary capacities of different groups of sportsmen in India. Br J Sports Med;19(4) ؛232-234.
- Guyton AC ،and Hall JE (2006) . Textbook of medical physiology . 11th ed.، Elsevier ، Saunders ،USA.
- Hagberg JM (1988). Pulmonary function in young and older athletes and untrained men .J Appl Physiol; 65 (1)؛101-105.
- Hampton JR (2003). The ECG made easy . 6th ed.، Churchill Livingstone ، London ،UK.
- Harik-Khan RI ،Muller DC ،and Wise RA (2004) . Racial difference in lung function in African –American and white children ؛ Effect of anthropometric ، socio-economic ،nutritional ،and environmental factors . Am J Epidemiol;160؛ 892-900.
- Hougton AR ، and Gray D(2003). Making sense of the ECG ؛ A

hands –on guide . 2nd ed.، Arnold. A member of the Holter Headline Group ،London ،Oxford University Press Inc . New York ، USA .

- Hueto J ، Cebollero P، Pascal I ،and et al. (2006). Spirometry in primary care in Navvare ، Spain .Arch Broncopneumol ; 42؛ 326-331.
- Hosseini M، Piri M، Agha-Alinejad H ،and Haj-Sadeghi SH (2012). The effect of endurance ،resistance،and concurrent training on the heart structure of female students .Biol Sport ; 29(1)؛ 17-21.
- Ivaniuria IO (1999). The effect of prolonged physical loads on the cardiovascular system of middle –school –aged pupils. Fiziol Zh; 45(6)؛ 67-74.
- Jardins TD (2008). Cardiopulmonary anatomy and physiology ؛ Essentials for respiratory care. 5th ed. ،Delmar Publishers ،USA.
- Karjalainen J، Kujala UM، Stolt A ،and et al.(1999). Angiotensinogen gene M235T polymorphism predicts left ventricular hypertrophy in endurance athletes . An J Coll Cardiol ; 34؛ 494-499.
- Khosravi M،Tayebi SM ،and Safari H (2013). Single and concurrent effects of endurance and resistance training on pulmonary function. Iran J Basic Med Sci ; 16(4)؛628-634.
- Laragh H، and Brenner BN (1990). Hypertention،pathophysiology، diagnosis،and management . New York،Raven Press.USA.
- Lawan A، Ali MA ،and Buchi D (2008) . Evaluation of 12 lead electrocardiogram in athletes and nonathletes in Zaria ،Nigeria .Pak J Physiol ; 4(1) ؛ 27-28.
- Lipman BC، and Casic C (1994) . ECG assessment and interpretation ؛ F.D. Daris Company ، Philadelphia ،p.38.
- Martini FH ، Ober WC ، Garriso CW ، Weleh K ،and et al (2001). Fundamentals of anatomy and physiology . 5th ed. ، Prentice Hall Inc ، New York ،USA.
- Mazic S ، Lazovic B ، Djelic M ،and et al (2015). Respiratory parameters in elite athletes –dose sport have an influence ? Rev Port

Pneumol ; 21(4)؛ 192-197.

- Martinelli IFS ،Chacon-Mikahil MPT ،Martins LEP ، and et al. (2005). Heart rate variability in athletes and non athletes at rest and during head-up tilt. Braz J Med Biol Res; 63 ؛ 93-103.
- Nehrotra PK، Varna N، Tiwarsi S، and Kumar P(1998).Pulmonary functions in Indian sportsman playing different sports. Indian J Physiol Pharmacol ; 42(3)؛412-416.
- Miller MR ، Crapo R، Hankinson J، and et al (2005) . General consideration for lung function testing . Eur Respir J ; 26؛ 153-161.
- Miller MR،Hankinson J،Brusasco V،and et al (2005) .Standardization of spirometry . Eur Respir J ; 26؛ 319-338.
- Nassar YS، Saber M ، Farhan A ، and et al (2011). One year cardiac follow up of young world cup football team compared to nonathletes . Egyptian Society of Cardiology; The Egyptian Heart Journal ; 63؛13-22.
- Naudita D، Biju DC، Nenna N، and et al (2015). A comparative study of electrocardiographic changes and blood glucose level in athletes and non athletes . IJHRMLP ; 1(2)؛ 54-58.
- Nikolic Z، and Ilic N (1992). Maximal oxygen uptake in trained and untrained 15 year old boys .Br J Sports Med ; 26(1)؛ 36-38.
- Oakley CM (1992) . The electrocardiogram in the highly trained athletes . Cardiol Clin ; 10(2) ؛ 295-302.
- Ogedengbe JO، Adelaiye AB، and Kolawole OV (2012). Effects of exercise on PR interval ،QRS durations ،and QTC intervals in male and female students of University of Abuja . J Pak Med Assoc ; 62(3)؛ 273-275.
- Pareek RP ،and Modac P (2013). The effect of swimming on pulmonary function in healthy student in healthy students population . Int Edu E-J ; Quarterly ،2(4)؛ 31-36.
- Pelliccia A،and Maron BJ (2001). Athletes heart electrocardiogram mimicking hypertrophic cardiomyopathy. Current Cardiol Reports

; 3، 147-151.

- Petty TL (2001). Simple office spirometry. Clin Chest Ned ; 22، 845-859.-
- Roland TW (2005). Children's exercise physiology . 2nd ed. ، Human Kinetics ،P.118.-
- Savucu Y،Arsalan G ،Gacar A، and et al (2012). Evaluation of respiratory and echocardiography parameters in young female handball players. Af J Microb Res; 6 (16)، 37744-3748.
- Schuene R (1997). Spirometer and airway reactivity in track and field athletes. Clin J Sport Med ; 4، 257.
- Senthil CM، Nagashree R ، and Anil CM (2015). A comparative study on the cardio functioning of endurance athletes ،speed athletes and untrained individuals . National Journal of Physiology ، Pharmacy and Pharmacology ; 6(1)، 1-6.
- Sharma S (2003). Athletes heart – effects of age ،sex، ethnicity and sporting discipline . Exp Physiol ; 88،665-696.
- Sharma S ، whyte G، Elliott P and et al(1999). Electrocardiographic changes in 1000 highly trained junior elite athletes . Br J Sports Med ; 33، 319-324.
- Sharma S ،Maron BJ ، whyte G ، and et al(2002). Physiological limits and left ventricular hypertrophy in elite junior athletes . Relevance to differential diagnosis of athletes heart and hypertrophic cardiomyopathy . J Am Coll Cardiol ; 40،1431-1436.
- Shin K ، Minamitani H، Onishi S ،and et al (1997). Autonomic difference between athletes and non athletes ، Spectral analysis approac. Med Sci Sports Exerc; 29(11)، 1482-1490.
- ShobhaRani V ،Nivanjan P، and Abhay BM (2013). Differences in pulmonary function test among the athletic and sedentary population . National
- Journal of Physiology ، Pharmacy، Pharmacology; 3(2)،118-123.
- Singh K، Gaurav V، and Singh M(2012). A comparison study of lung

functions test between athletes and non athletes . Int J Current Rev ; 4(12)؛ 145-152.

- Singh M، Gaurav V، Bhanot P،and Sandeep (2015). Pulmonary function parameters of football players and age matched controls. Available at ؛ http ؛ ijmer.com . 26 May ،vol. 3(May / June 2015 issue).2015
- Singh V (ed.). Why is spirometry important ? in ؛ pulmonary function testing for clinicians . 1st ed.، 1999،Indian Asthma Care Society; Jaipur ،p.5.
- Sliverthorn D ،Hill RD ، and Brewer LD (2001). Human physiology. 2nd ed. ، Prentice Hall ،New Jersey ،USA.
- Slonim N ،Ball Four and Hammiton، Lyle H(1987). Respiratory physiology . 2nd ed.، The C.V. Mosty Company ، Saint Buk ،p.179.
- Spirito P، Pellicca A ، Proschan MA ، and et al.(1994) .Morphology of the athletes heart assessed by echo-cardiography in 947 elite athletes representing 27 sports. Am J Cardiol ; 74؛802-806.
- Spiro SG ، and Roberts CM (1995). Lung function tests .Med Int ; 23(6)؛ 242-249.-
- Stolt A، kujala UM، Karjalainen J ،and Viitasalo M (1997). Electrocardiographic findings in female endurance athletes .Clin J Sport Med; 7؛85-89.
- Stuart D ،and Collings WD (1959). Comparison of vital capacity and maximum breathing capacity of athletes and nonathletes . J Appl Physiol ; 14(4)؛ 507-509.
- Suraj YM ، Maboric MA ، and Ayo JO (2013). Comparative study of diurnal variations in electrocardiographic intervals of non athletes and athletes in Zaria ،Nigeria . Int J Sci Technol Resear; 2 (6)؛ 172-176.
- Tamer K (2000). Measurement and evaluation of physical and physiological performance in sport. Bagirgan Yayinevi 2. Baski. Ankra ،71-87.

- Timothly EP، Gordon T ،and Denise S (2014). Echocardiography : Profiling of the athletes heart . J Am Soc Echocardiogr ; 27: 940-948.
- Tulin A، Pelin A، and Mehmet C (2012). Comparsion of respiratory functions of athletes engaged in different sports branches . Tur J Sports Exer; 14(3):76-81.
- Twick IW، Stall BJ، Brinkrian MN، and et al.(1998). Tracking of lung function parameters and the longitudinal relationship with lifestyle . Eur Respi J ; 12(3):627-634.
- Udwadia FE، Sunavala JD، and Shetye VM (1987). Lung function studies in healthy Indian subjects . J Assoc Physicians ; India، 35: 491-496.
- Walker PP، Mitchell P، Diamantea F ،and et al.(2006). Effect of primary-care spirometry on the diagnosis and mangment of COPD. Eur Respir J; 28: 945-952.
- Wasserman K (1978). Breathing during exercise .New Engl Med ; 298:780-785.-
- Wasserman K، Gitt A، and Eckel HE (1995). Lung Function changes and exercise-induced ventilator responses to external restive loads in normal subjects . Respiration ; 62(4): 177-184.
- West JB (1991). Best and taylors physiological basis of medical practice .11th ed. ، Williams and Willinks ،London، pp.170-172.
- -West JB(2000). Respiratory physiology : The essentials ،6th ed. Philadelphia،PA :Lippincott Williams and Wilkins.
- White P.(2005). Should we use spirometry in the early detection of COPD? Eur Respir J; 26:558-559.
- Wilmore JH، and Costill DL(1999). Physiology of sports and exercise . 2nd ed. ، Human Kinetics ،USA،p.710.

دور استخـــدام بطاقة الأداء المتـــوازن لتقييم أداء المصـــارف الإسلامية

"دراسة ميدانيـــة في المملكة العربية السعوديـــة"

أ. نعيمة علي محمد أحمد

المخلص:

هدف البحث إلى التعرف على آراء العاملين في المصارف الإسلامية حول الحاجة لاستخدام نظام قياس متوازن متكامل لتقييم الأداء، كما هدف البحث إلى التركيز حول طبيعة العلاقة بين درجة الاهتمام بقياس بعض جوانب الأداء، وأداء المصارف الإسلامية في تلك الجوانب، والأهمية النسبية للأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها، والتعرف على المنظورات الرئيسة لبطاقة الأداء المتوازن، وتمثلت مشكلة البحث بمعرفة أثر أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المتمثلة في (البعد المالي، بعد العملاء، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو) على الأداء في المصارف الإسلامية.

ولتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام بطاقة الأداء المتوازن وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية، ومنها تتفرع الفروض التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم و النمو و بين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: استغلال المصارف الإسلامية لمواردها وتطوير خدماتها بكفاءة يؤدي إلى زيادة ، وأظهر البحث بأن تحسين كفاءة عمليات التشغيل الداخلية تؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة العائد، كما أن بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة المتمثلة في (البعد وبعد العملاء وبعد العمليات الداخلية وبعد النمو) لها تأثير على جودة الأداء بالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

كما توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة استخدام بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية كأسلوب جديد لقياس وتقييم الأداء بالاعتماد على محاورها الأربعة بشكل متكامل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من أجل تعزيز مركزها التنافسي، العمل على استقطاب الكوادر المؤهلة ذات الخبرات الفنية والعلمية القادرة على تصميم وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بكفاءة وفاعلية في المصارف الإسلامية، وضرورة تطوير بطاقة الأداء المتوازن لمواكبة التطورات المتسارعة للبيئة المصرفية.

Abstract

The present research aims at knowing opinions of employees of the Islamic banks about the need for using the complete balanced measurement system for performance evaluation. It also aims at focusing on the nature of relationship between the level of attention given to some aspects of performance، Islamic banks' performance on the same aspects، relative significance of strategic aims of Islamic banks، and knowing the main views of balanced performance card.

The problem of the research is about to know the effect of the dimensions of the balanced performance card affect; financial dimension، customers dimension and inner processes، and education and growing dimensions on Islamic banks' performance

To achieve the aims of the research the following hypothesis is examined; there is a statistical significant relationship between using a balanced performance card and Islamic banks' performance evaluation. From this hypothesis the following hypotheses are derived; there is a statistical significant relationship between financial dimension and Islamic banks' performance evaluation; there is a statistical significant relationship between inner processes and Islamic banks' performance evaluation; there is a statistical significant relationship between education and growing and Islamic banks' performance evaluation.

The researcher uses analytic descriptive

method. The foremost results of the present study are; making use of the resources by the Islamic banks and develop their services adequately will lead to increase the incomes. The research shows that improving the adequacy of ₊inner initiation process leads to reducing the costs and increasing incomes. The balanced performance card dimensions; the financial dimension، customers dimension and inner processes، and education and growing dimensions has its impact on the performance quality of Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia.

The research comes to recommends the following foremost recommendations؛

The necessity to use balanced performance card in Islamic banks of the kingdom of Saudi Arabia as a new style to performance measurement and evaluation، depending on the four dimensions completely. This can lead to achieve banks strategic aims to reinforce its competitive prestige. It also recommend to employ qualified employees who have scientific and professional experiences to design and implement the balanced performance card efficiently and proficiently in Islamic banks. There is a necessity to develop the balanced performance card to keep abreast of the rapid development of bank environment.

المقدمـة :

تمثل المصارف الإسلامية أحد أهم واكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي، واستطاعت أن تكون نموذجاً مفيداً للاقتصاد المحلي، فهي تقوم بقبول الودائع دون استعمال سعر الفائدة التي تستبدلها بحصة من الربح ، وقد جاءت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963م، حيث تم إنشاء ما يسمي (بنوك الادخار المحلية) بمصر، وتوالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية لتصل إلى ثلاثمائة مصرف ومؤسسة مالية منتشرة في أكثر من 90 دولة من دول العالم[1]، وبذلك أصبحت هذه المصارف واقعاً مميزاً لا يستطيع أحد تجاهله، وأثبتت وجودها على الساحة المصرفية، وإن أحد الشواهد على هذا النجاح هو فتح المصارف التقليدية فروعاً للمعاملات الإسلامية كما حدث في مصرف القاهرة في مصر، وبنك سامبا وساب في المملكة العربية السعودية[2].

وقد شهد سوق المال السعودي والصناعة المصرفية تحديداً العديد من التطورات فضلاً عن التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات مما أدى إلى زيادة التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية[3]، مما يفرض عليها القيام بتطوير استراتيجياتها وأساليبها الإنتاجية والإدارية والمحاسبية لمواكبة التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية للمحافظة على البقاء والاستمرار[4]، ولتحقيق ذلك ظهرت أهمية قياس وتقييم الأداء لترشيد المصارف نحو جوانب القصور التي تتطلب التغيير والتحسين، ويمثل اختيار مقاييس الأداء أحد أهم التحديات التي تواجه المصارف ، حيث تقوم نظم الرقابة وتقييم الأداء التقليدية بالتأكد من التزام الأفراد والوحدات التنظيمية بالخطة الموضوعة مسبقاً من خلال الاعتماد على مجموعة من المقاييس الإدارية المحاسبية والمالية التقليدية التي تعطي تقريراً على أثر التصرفات التاريخية على الأداء التنظيمي [5].

لذا تحولت المصارف إلى الاعتماد على نظم تقييم أداء تشتمل على مجموعة متنوعة من المقاييس المالية والمقاييس غير المالية، وفي بداية العقد الأخير من القرن العشرين قام كل من LAPLAN.أستاذ المحاسبة بجامعة هارد فورد و Norton المدير التنفيذي لمعهد NOLAN

1) علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي في السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية ، 2014.

2) علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي في السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية ، 2014.

3) محمد عبد القادر الديسطي، التقرير المتوازن لقياس الأداء، دراسة اختيارية في اطار البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد 1، 75، 2003.

4) Mcwhorter. Laurie Brney. The Balanced Scorecard: an Empirical Analysis of it Effect on Managers. Jop Satisfaction and performance Evaluations. PhD.Dissertion. (University of Kentucky: The Graduate School.p7. 2001.

5) Said. Amal A.Etal. An Empirical investigation of The Performance Consequences of the Nonfinancial Measures Journal of Management Accounting Research Vol (15)p.195.2003.

NORTON لإجراء دراسة لاستكشاف أساليب جديدة لقياس المنظمات، وتم التوصل إلى فكرة بطاقات القياس المتوازن، والتي تضم مجموعة متنوعة من مقاييس الأداء تغطي كافة أنشطة المنظمة المتعلقة بالعملاء والعمليات الداخلية والعاملين والمساهمين، وتم عرض هذا المفهوم عام 1992م في مقال بعنوان (بطاقة القياس المتوازن) التي تحرك الأداء. ويرى Lnamdar و Kaplan، أن بطاقة القياس المتوازن إطار متعدد الأبعاد لوصف وتنفيذ وإدارة الاستراتيجية على كافة المستويات التنظيمية عن طريق ربط الأهداف والمبادرات والمقاييس المتصلة باستراتيجية المنظمة[6].

مشكلة البحث:

س1: هل يؤثر قياس وتقييم الأداء بطريقة بطاقة الأداء المتوازن على أداء المصارف الإسلامية؟

س2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية؟

س3: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية؟

س4: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية؟

س5: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية؟

أهداف البحث:

بناءً على تشخيص المشكلة وفي محاولة لتقديم إطار مقترح لاستخدام بطاقة القياس المتوازن لتقييم أداء المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية فإن أهداف البحث تتمثل في:

1. التعرف على آراء العاملين في المصارف الإسلامية والمهتمين وأصحاب المصلحة حول أسباب الحاجة إلى استخدام نظام مستمر متوازن متكامل لتقييم أداء تلك المصارف.
2. التعرف على آراء العاملين في المصارف الإسلامية والمهتمين وأصحاب المصلحة حول المقاييس التي تشملها بطاقة الأداء المتوازن في أداء تلك المصارف والمتمثلة في البعد المالي، وبعد التعلم والنمو، وبعد العمليات الداخلية، وبعد العملاء.
3. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتمكين المصارف الإسلامية من استخدام بطاقة الأداء المتوازن كمدخل جديد لتقييم أدوارها وتحسين وضعها التنافسي.

(6 Inamdar. Noorein and Kaplan Roberts. Appgying the Balanced Scorecard in Healthcare Provider Organization. Journal of Healthcare Management .Vol(47).no (3) May. June.p180. .2002

أهمية البحث:

أ- تنبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي والمتخصص في المساهمة في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للملكة العربية السعودية، وأن محاولة تقييم القطاع المصرفي سيتبعه تطوير وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتعتبر المصارف الإسلامية أحد أهم القطاعات الاقتصادية فيما تحمله على كاهلها من أعباء العمل على تحقيق طموحات وتطلعات المملكة إلى التنمية والرخاء،

ب- تنبع أهمية البحث- أيضاً- من الحاجة الملحة إلى تقييم النظم الإدارية في المصارف الإسلامية حتى يمكن تطويرها واستمرارها في ظل المنافسة.

جـ- تكمن أهمية البحث في الدور الذي يمكن أن يلعبه مدخل بطاقة الأداء المتوازن في تقييم مجالات العمل المصرفي.

د- رفد المكتبة لبعض المعلومات والنتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع تقييم الأداء عبر تقييم الأداء المتوازن.

منهج البحث:

تحتم طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام برنامج spas

الدراسات السابقة :

دراسة : د. عبد الحميد المغربي ، 2006م .

تهدف الدراسة إلى توصيف الأبعاد الأساسية لأسلوب قياس الأداء المتوازن وشرح وتحليل الخطوات المنهجية لتصميم أسلوب قياس الأداء المتوازن، وكذلك حث المنظمات في البيئية العربية على استخدام قياس الأداء المتوازن كأسلوب لقياس الأداء الاستراتيجي لمواكبة التطورات العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك العديد من الشركات الرائدة التي طبقت قياس الأداء المتوازن من بين تلك الشركات إلكترو لوكس – زيروكس - الخطوط الجوية العربية – شركة موبيل للبترول وشركة الاتصالات السعودية ، وفيما يلي نلقي الضوء على بعض النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها تلك التجارب، وعلى المنظمات التي ترغب تطبيق قياس الأداء المتوازن أخذها في الاعتبار أهمها : يجب أن تتسم الثقافة والقيم التنظيمية بالقوة والتوجه المستقبلي وتتقبل التغير والسعي للاعتماد

على المقاييس بشكل دائم وفي جميع المجالات، مساندة ودعم الإدارة العليا لبرنامج تصميم وتطبيق قياس الأداء المتوازن من أهم ضروريات نجاح تلك البرامج، يجب أن يتسم فريق العمل في مشروع قياس الأداء المتوازن بالابتكار والإبداع وتقبل التحدي والحماس في إقبال الذات والقدرة على استشراف المستقبل، الاهتمام بسياقة استراتيجية واضحة المعالم للبنك على مدى زمني مناسب مع نصيب وافر من التركيز على المسارات والتوجهات المستقبلية وبطاقة الأداء المتوازن دون استراتيجية تعد مضيعة للوقت، ضرورة صياغة الرؤية التنظيمية بشكل واضح ومفهوم وبصورة معلنة لجميع العاملين بالبنك، المدة الزمنية لتصميم وتطبيق قياس الأداء المتوازن ليس هنالك فترة محددة يمكن القول أنها تمثل معياراً يمكن الاحتكام إليه وإنما يتوقف الأمر على ظروف البنك والعوامل الاخرى المؤثرة[7].

دراسة : (خلف و النجار 2012) بعنوان designing a balanced scorecard to measure a banks performance : a case study .

هدفت الدراسة إلى فهم كيفية تطوير وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في كبرى البنوك المحلية في العراق ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة ببيانات البنك للفترة ما بين 2006 – 2009 وقد لجأ الباحثان إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام البيانات المالية و غير المالية للبنك و بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن أداء البنك يتصف بالضعف من حيث الناحية المالية، كما أن الحصة السوقية للعملاء لم تكن بالمستوى المطلوب .

دراسة : (AL Shaikh Ali ، 2007) بعنوان:
performance evaluation of Palestinian Telecommunication corboration by using Balansed Approach .

هدفت الدراسة إلى تقويم أداء شركتي جوال والاتصالات الفلسطينية في ضوء الأبعاد الأربعة لبطاقة قياس الأداء المتوازن كما قدرها العاملون والمساهمون في الشركتين واقتراح الحلول و التوصيات للمشكلات المتعلقة بأداء الشركتين، وكذلك اقتراح مقاييس مناسبة لقياس وتقييم الشركتين .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية ذات مغزى بين درجة كل بعد من أبعاد بطاقة قياس الأداء المتوازن الأربعة والدرجة الكلية للبطاقة، وأن معظم العاملين والمساهمين في الشركتين يقيمون أداء الشركة في الجانبين المالي والزبائن بشكل مساوٍ وهذا

7) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الادارة الاستراتيجية لقياس الاداء المتوازن ، المنصورة ، المكتبة المصرية ، 2006م .

منسجم مع الرؤى والرسائل والأهداف الرئيسة لشركتي جوال والاتصالات الفلسطينية ، وأن معظم العاملين والمساهمين في الشركتين أعطوا تقديراً مختلفاً لأداء الشركتين في مجالي العمليات الداخلية والتعليم والنمو، وأن الموظفين ذوي المؤهلات العلمية العليا يتوقعون من الشركتين أنشطة تعليمية أفضل، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها : ضرورة القيام بأنشطة حشد وتواصل لضمان دعم كل من المعنيين الداخلين والخارجين ، وضرورة تحسين وتطوير البرامج التدريبية والعمليات التشغيلية الداخلية .

الإطار النظري للبحث:

مفهوم المصارف الاسلامية :

هي مؤسسة مصرفيه تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً و خارجياً [8].

أهمية المصارف الإسلامية :

(1) تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام أسعار الفائدة .

(2) إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية .

(3) تعد البنوك الاسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي[9].

خصائص المصارف الاسلامية :

للمصارف الاسلامية خصائص تميزها عن المصارف التقليدية من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون وهي على النحو التالي :

(1) الطابع العقائدي : يترتب على هذه الخاصية أن تتحرى المصارف الاسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها [10].

(2) المصرف الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط، بل إنه يعد التنمية الاجتماعية أساساً لا تأتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته [11].

(3) عدم التعامل بالفائدة : ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم و الغرم بديلاً عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابت[12].

8) يعرب محمود إبراهيم الجبوري ، مرجع سابق ، ص22 .

9) منتدى المحاسب العربي ، 29 ، www.https:□□accdiscussion.com-7-2017 ،ة4 م .

10) غازي عبد الحميد الرقيبات ، المصارف المتخصصة ، دار وائل للنشر ، عمإن 2014 ، ط1 ، ص69 .

11) عبد الرازق رحيم الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمإن ، ط1 ، ص193-194 .

12) عبد الرازق رحيم الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمإن ، ط1 ، ص193-194 .

أهداف المصارف الإسلامية :

إن هدف المصرف الاسلامي يتمثل في : تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول بها إلى أقصى إنتاجية ممكنة، وهناك عدة أهداف للمصارف الإسلامية، وهي أهداف مالية (جذب الودائع و تنميتها، استثمار الأموال، تحقيق الأرباح)، وأهداف خاصة بالمتعاملين (جودة الخدمات المصرفية، توفير التمويل للمستثمرين، توفير الأمان للمودعين)، بالإضافة إلى الأهداف الداخلية منها (تنمية الموارد البشرية، تحقيق معدل نمو للمصرف، الانتشار جغرافياً واجتماعياً)، وهناك الأهداف الابتكارية منها (ابتكار صيغ للتمويل، ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية) [13].

مسؤوليات المصارف الإسلامية :

مسؤولية المصارف الإسلامية متعددة أهمها: مسؤولية عقائدية تتمثل في تعميق مبادئ العمل الإسلامي والنظام المصرفي الاسلامي لدى العاملين في البنك والمتعاملين معه، ومسؤولية تنموية : و ذلك من خلال إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وإعادة توظيف الأرصدة الاسلامية داخل المجتمعات الإسلامية، ومسؤولية اجتماعية : وذلك من خلال الموازنة بين الربحية المالية والعائد الاجتماعي، ومسؤولية استثمارية : تشمل نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري ومنع الاكتناز وترشيد الاستهلاك، ومسؤولية ثقافية : من خلال نشر الكتب والمجلات والدراسات في الثقافة الإسلامية والمعرفة المصرفية الإسلامية [14].

مفهوم وأهمية تقييم الأداء وبطاقة الأداء المتوازن:

تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها المصارف في الكشف على مواطن القوه لتعززها ومواطن الخلل لمعالجتها للوصول إلى تحسين وتطوير أدائها الكلي، ولتحقيق ذلك لابد أن تعتمد على مؤشرات تقييم جديدة تحقق الربط بين البيئة الخارجية للمصرف وبين موارده المتاحة، وهذا من خلال مؤشر بطاقة الأداء المتوازن التي جمعت ما بين المقاييس المالية وغير المالية في تقييم الأداء [15].

مفهوم الأداء :

يشير مصطلح الأداء في اللغة إلى القيام بالشيء، وأدى الشيء بمعنى قام به، ويعرف قاموس أكسفورد الأداء بأنه إنجاز العمل المطلوب أداؤه من الفرد أو القدرة على الفعل بكفاءة وسرعة

13) عصام عمر ، لبنوك الوضعية و الشرعية . النظام المصرفي . نظرية التمويل الإسلامي . البنوك الإسلامية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2013 ،ص287 – 293 .

14) محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق ، ص144 – 115 .

15) هلالي الشربيني الهلالي ، اماني السيد غبور ، قضايا معاصرة في التعليم الجامعي ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة 2017 ، ط1، ص85 .

عالية[16].

مفهوم تقييم الأداء :

يعتبر تقييم الأداء وظيفة إدارية تشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق حسب المخطط له وبأعلى درجة من الكفاءة [17].

أهمية تقييم الأداء : تقييم أداء المصارف له أهمية خاصة لدوره في توفير الموارد التمويلية، وتقديم الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد كافة[18].

أهداف تقييم الأداء:

يهدف تقييم الأداء للبنوك إلى تحسين الأداء و الإنتاجية، ومعرفة مدى مساهمة الأفراد في تحقيق أهداف المنظمة وزيادة الأرباح، ويعتبر تقييم الأداء مرآة للإدارة العليا حتى تتمكن من رسم سياساتها بشكل صحيح[19].

مفهوم بطاقة الأداء المتوازن:

تعد بطاقة الأداء المتوازن من أفضل النماذج المتعددة الأبعاد الأوسع انتشارا على المستوى العالمي ، وهي عبارة عن نظام قياس أداء يهدف إلى تمكين المؤسسة من تقويم الأداء على نحو متكامل، وذلك من خلال ترجمة رؤية المنظمة و استراتيجياتها إلى أهداف تشغيلية و مؤشرات عملية، و تحسين الاتصالات الداخلية و الخارجية، ورصد الأداء في المنظمة في مقابل الأهداف الاستراتيجية[20].

وتعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها: أسلوب حديث يساهم في دمج التصور المالي مع عوامل السوق والتشغيل والإنتاج والموارد بما يضمن تحقيق الاستراتيجيات المحددة والرقابة عليها[21].

أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن:

(1) تساعد في ربط استراتيجية المنشأة البعيدة المدى مع نشاطاتها القريبة المدى .

(2) تمكن من تحديد مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها المنشأة لتحقيق أهداف العملاء والمنشأة.

(3) المساعدة في التركيز على ما الذي يجب عمله لزيادة تقدم وتحسن الأداء [22].

(4) تعمل على إيجاد ترابط بين الأهداف ومقاييس الأداء[23].

---

16) عبد الحكيم احمد الخزامي ، تكنلوجيا الأداء من التقييم الى التحسين ، ج1 تقييم الأداء ، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ، القاهرة 1999م .

17) ايتن محمود المرحوشي ، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الولية ، دار المناهل 2008 م .

18) محمود حسن الهواس ، حيدر البرزنجي ، محمد حسان جمعة ، مبادئ علم الإدارة الحديثة ، 2014 .

19) صلاح الدين حسن السيسي ، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية ، مجموعة النيلين .

20) هلالي الشربيني الهلالي ، مرجع سابق ، ص88 .

21) وائل محمد صبحي ادريس ، طاهر محسن منصور ، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي ، اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر ، 2009 ، ط1 .

22) محمد طاهر الخلف ، د مصطفى يوسف كافي ، أ هبه مصطفى كافي ، الإدارة الاستراتيجية ، ألفا للوثائق ، قسطنطينية ، الجزائر 2017 ، ص 248 .

23) سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، القاهرة 2003 ، ص210 .

أهداف بطاقة الأداء المتوازن:

(1) **تهدف البطاقة للربط بين الرقابة التشغيلية على المدى القصير مع توازن الرؤية الاستراتيجية على المدى الطويل.**

(2) **مراقبة العمليات اليومية وأثرها على التطورات المستقبلية**[24] .

(3) **بيان فعالية تنفيذ استراتيجية المنشأة** [25].

(4) **إعلام العاملين بالأهداف والخطوات الإجرائية.**

(5) **تدعيم التعلم والتغذية العكسية الاستراتيجية**[26] .

فوائد استخدام بطاقة الأداء المتوازن:

(1) **مساعدة الإدارة في توضيح استراتيجيتها لحملة الأسهم، و تمكينها من تحديد ووضع الأهداف الاستراتيجية بكل وضوح وتحقيق التوازن بين الأهداف طويلة و قصيرة الأجل داخل مختلف مقاييس الأداء الغموض عن طريق الاحتفاظ بالمؤشرات الكمية، إذ أن كل عنصر من عناصر البطاقة يمثل حلقة في سلسلة (السبب والأثر)، والتي في نهاية كل منها يمكن تحقيق هدف من الأهداف والتي تنتهي بتحقيق الأهداف المالية .**

(2) **المساعدة في إيصال الاستراتيجية إلى جميع الموظفين ونشر التغيير التنظيمي والتعلم التنظيمي من خلال دورة متكررة لمراجعة النظرية**[27] .

(3) **تحقيق التوازن بين الأهداف الإدارية داخل مختلف مقاييس الأداء.**

(4) **توفير خطة اتصال استراتيجية تربط الإدارة العليا للمنظمة بالأفراد**[28] .

الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (أبعاد أخرى ثانوية):

(1) **البعد المالي وغير المالي: حيث تراقب النسب المالية وغير المالية بصورة متواصلة.**

(2) **البعد الزمني: تهتم عملية قياس الأداء بثلاث أبعاد، وهي الأمس، واليوم، والغد فما تحققه المنظمة اليوم قد لا يكون له أثر في الغد لذا يجب الاهتمام ومراقبة النسب الرئيسة المالية وغير المالية .**

(3) **البعد الاستراتيجي: يهتم قياس الأداء بربط الأهداف طويلة الأجل بقصيرة الأجل، وهناك مقاييس تطبق من أعلى إلى أسفل وتهتم بتحليل الاستراتيجية العامة.**

---

24) محمد مصطفى محمد ، بطاقة الأداء المتوازن ، منتدى الموارد البشرية2009 ، www.https:□□scussion.com.

25) سعد صادق بحيري ، مرجع سابق ، ص208 .

26) فاطمة احمد زكي إبراهيم ، بطاقة الأداء المتوازن في الجامعات نماذج عالمية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة 2015، ط1، ص36 .

27) مريم شكري محمود نديم ، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ، رسالة ماجستير قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن 2013 .

28) مصطفى يوسف ، مرجع سابق ص194 .

(4) البعد البيئي: تهتم عملية قياس للأداء لكل الأطراف الداخلية (تحسين الكفاءة والفاعلية)، و الخارجية (العملاء والأسواق) عند تقييم الأداء[29] .

تصميم وأبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (الأبعاد الأساسية):

تعتبر بطاقة تقييم الأداء المتوازن إطاراً يترجم الرؤية والاستراتيجية إلى أهداف، ويتكون من أربعة محاور (المنظور المالي، والعملاء، وعمليات التشغيل الداخلية، ومنظور التعلم والنمو):

(1) البعد المالي (كيف يجب أن نظهر أمام المساهمين؟): يتمثل في استراتيجية النمو والربحية، والتي تظهر الأعمال كتنظيم ناجح أمام المساهمين ويغطي هذا المحور المقاييس التقليدية مثل : معدل نمو المبيعات و ربحية التشغيل و العائد على الاستثمار.

(2) بعد العملاء (كيف يجب أن نظهر أمام عملائنا؟): يعتبر منظور العملاء لب أو جوهر المقاييس غير المالية، وأن الهدف الاستراتيجي للمنشأة يتحقق من خلال رضا العملاء، وكسب ولائهم المستمر للمنشأة والذي ينعكس على زيادة حصة المنظمة في السوق من خلال اكتساب عملاء جدد والمحافظة على عملاء حاليين .

(3) بعد العمليات الداخلية (ماذا يجب علينا أن نحسن في أدائنا الداخلي؟): ويركز هذا المنظور على سياسات حدوث التكلفة التي تعكس كيفية قيام المنظمات بترجمة وتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة بالنسبة للعملاء، وتشجيع المنظمات على إعادة صياغة هيكل عملياتها التشغيلية لتحديد ما يجب أن تتميز وتتفوق فيه، كما تسهم في تقييم الأداء باستخدام المؤشرات التالية معدل جودة الإنتاج ، معدل فاعلية رقابة التكلفة، مستوى إنتاجية العامل والمواد، رأس المال المستثمر.

(4) بعد التعلم و النمو (كيف نكتسب القدرة على إحداث التغيير على المستوى الفرد و المنشأة ؟) : هذا المحور يهدف إلى توجيه العاملين بالمؤسسة نحو تطوير أدائهم و تحسينه انطلاقا من فهم طموحات العملاء و تحديدها من أجل تلبيتها مستقبلاً وعدم الاكتفاء برفع كفاءة المؤسسة و معدل أدائها في الوقت الراهن فحسب، ومن المقاييس التي يمكن استخدامها في هذا المحور: ما يتم إنفاقه على البحوث والتطوير، مصروفات نظم المعلومات، الاتصال المباشر مع العملاء،

29) محمود عبدالفتاح رضوان ، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، 2013 .

و مؤشرات رضاء العملاء[30] .

محاور أبعاد بطاقة الأداء المتوازن :

(1) الأهداف: تعبر الأهداف عن النتائج المرغوب تحقيقها، والتي تساهم في تحقيق رؤية ورسالة المنظمة، ويتم توزيع الأهداف على أبعاد بطاقة الأداء على أن تكون الأهداف محددة وقابلة للقياس ومعقولة ومحددة بفترة زمنية لإتمامها .

(2) المقاييس أو المؤشرات: وهي العنصر المهم الذي يحدد حالة الهدف المراد تحقيقه عن طريق مقارنته بالقيمة محددة سلفاً، فهي تعكس مدى تحقيق الهدف استراتيجي .

المقاييس هي مؤشرات الأداء التي تستخدم لقياس مدى تحقق الهدف من عدمه[31].

(3) المعايير المستهدفة : هي مقدار محدد يتم القياس بناء عليه لتحديد مقدار الانحراف (سلباً أو إيجاب) عن القيم التي تم الوصول إليها.

وتعني القيم لهذه المؤشرات أي مقدار تحقق هذا المؤشر، الذي يعبر عنه بعدد أو نسبة، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض مؤشرات الأداء النوعية التي لا تحتاج إلى معيار يوضحها .

(4) المبادرات أو الخطوات الإجرائية : تشير إلى المشاريع التشغيلية اللازم تحقيقها لتنفيذ الهدف[32]. خطوات تصميم بطاقة الأداء المتوازن :

إن بناء بطاقة الأداء المتوازن يتطلب من المنظمة أولاً تحديد الرؤية والرسالة الخاصة بها، ومن ثم وضع الخطط الاستراتيجية بشكل مفصل، ووضع الأهداف الكلية على المستوى الاستراتيجي لها، بحيث تحدد عدد الأهداف في كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن على أن يكون محل إجماع من الكل، ومحددة زمنياً وقابلة للقياس و من ثم يتم تحديد العوامل التي تؤثر على نجاح البطاقة، وماهي الخطوات العملية والتغييرات التي يجب أن تقوم بها المنظمة لتساعد على إنجاز عملية التقييم بشكل منسق وباتجاه تحقيق الأهداف المرغوبة، وبعدها يتم اختيار مقاييس الأداء من خلال اختيار المؤشر المناسب الذي يقيس بدقة البعد المراد تقييمه وعلى إدارة المنظمة، وضع خطط العمل، واختيار الافراد المسئولين عن إنجاز الخطة، وتحديد المدة الزمنية اللازمة للتطبيق، ولضمان تطبيق الاستراتيجية بنجاح يجب المتابعة والمراقبة واتخاذ الإجراء اللازم لتصحيح أي انحراف إن وجد .

خصائص بطاقة الأداء المتوازن:

يمكن تجميع السمات الأساسية التي تميز بطاقة الأداء المتوازن في مجموعة من السمات التالية :

(1) يعد مقياس الأداء المتوازن نموذج رباعي الأبعاد انطلاقا من المنظورات الأربعة، وهي منظور

30) عادل رزق ،الأساليب العلمية الحديثة في الرقابة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2013 ، ص .

31) الهلالي الشربيني الهلالي ، أماني السيد غبور ، مرجع سابق ص114 .

32) فاطمة احمد زكي إبراهيم ، مرجع سابق ص59.

الأداء المالي، والعملاء، والتعلم والنمو، والعمليات الداخلية.

(2) تقسم بطاقة الأداء المتوازن كل منظور إلى خمسة مكونات هي: الهدف الاستراتيجي الفرعي، المؤشرات، والقيم المستهدفة، والخطوات الإجرائية والمبادرات، والقيم الفعلية.

(3) تقويم قياس الأداء المتوازن على أساس مجموعة من الروابط السببية بين الأهداف الاستراتيجية الفرعية بعضها البعض وبين مؤشرات الأداء الأساسية بعضها البعض، وذلك من خلال علاقة السبب والنتيجة التي تتضمنها الخريطة الاستراتيجية.

(4) يتطلب مقياس الأداء المتوازن توافر نظام معلومات و بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات تتيح استخدام نظم التقرير البرمجية لتدفق المعلومات في الوقت المحدد[33].

مميزات استخدام بطاقة الأداء المتوازن:

يقصد بمميزات الاستخدام العناصر التي يجب أن تمنحها بطاقة الأداء المتوازن لمستخدميها ولا تمنحه بقية أدوات التقييم الأخرى، ويمكن إيجاز هذه المميزات فيما يلي:

(1) تمكن الإدارة من تحديد ووضع الأهداف الاستراتيجية بكل وضوح.

(2) الشمولية: يعد مقياس الأداء المتوازن إطاراً شاملاً لترجمة الأهداف إلى مجموعة متكاملة من المقاييس التي تعكس في صورة مقاييس أداء استراتيجية.

(3) يعمل على إشباع رغبات واحتياجات إدارية لأنه يجمع في تقرير واحد أجزاء عديدة من الاستراتيجية.

(4) يتضمن المقياس العديد من التوازنات فهو يتضمن موازنة بين الأهداف طويلة وقصيرة المدى، وبين المقاييس المالية وغير المالية، والمقاييس الداخلية والخارجية.

(5) يؤدي استخدامها إلى الحد من مشكلات تعظيم الأرباح حيث يأخذ في الاعتبار كل المقاييس التشغيلية المهمة.

(6) يترجم رؤية المنظمة و استراتيجيتها في مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء تشمل كلاً من مقاييس المخرجات و محركات الأداء لهذه المخرجات .

(7) إمداد الإدارة بصورة شاملة عن عمليات المنظمة.

كل هذه المزايا تمنح بطاقة الأداء المتوازن مكانة مهمة في مجال استخدام مقاييس تقييم الأداء لكبرى الشركات[34] .

المخاطر التي تواجه تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:

33) محمد طاهر خلف ، مصطفى يوسف كافي ، أهبة مصطفى كافي ، مرجع سابق ، ص252 .

34) صلاح بلاسكا ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الزائرية ، 2011 ، ص 27 .

(1) لا تفترض أن علاقات السبب والنتيجة مطبقة وكأنها مجرد افتراضات، والمهم تحديد قوة و سرعة الارتباطات السببية بين المقاييس المالية وغير المالية.

(2) لا تعتمد على المقاييس الموضوعة فقط، حيث تحتوي بطاقة قياس الأداء في بعض الشركات إلى كل المقاييس الموضوعة من الدخل التشغيلي من التكلفة مما ينبغي على الإدارة الحذر وتحري الدقة.

(3) لا تفشل في اعتبار كلاً من التكاليف و الأرباح للمبادرات مثل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و البحوث و التطوير قبل احتواء هذه الأهداف في بطاقة قياس الأداء.

(4) تهتم بالمقاييس غير المالية عند تقييم المديرين والموظفين فتعطي المديرين أهمية تلك المقاييس التي تعتمد عليها لقياس أدائهم باستثناء المقاييس المالية عند تقييم الأداء[35].

معوقات تطبيق بطاقة الاداء المتوازن:

(1) تكاليف تصميم مقاييس الأداء المتوازن عالية جداً، حيث يجب قبل تصميم البطاقة مقارنة التكلفة بالمنفعة .

(2) معظم مقاييس الأداء المالية يصعب تقييمها و تفسيرها، وتحتاج إلى اجتهاد عند الحكم عليها.

(3) سوء التنظيم في بعض المؤسسات المالية يعيق جمع البيانات المطلوبة .

(4) عدم توفر الكفاءات الإدارية التي تستخدم نموذج بطاقة الأداء المتوازن .

(5) ينتج عن الخلط بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية في قياس الأداء توفر كماً هائلاً من المعلومات تفوق طاقة المديرين، وتسبب في تشتت الجهود على أهداف متعددة مما ينقص من فاعلية أنظمة قياس الأداء.

(6) عدم وجود أسلوب تفصيلي يوضح كيفية اختيار مقياساً الأداء لكل مدخل[36].

البحث الميداني:

يتناول البحث الميداني وصفاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثة من خلال توضيح المنهج المستخدم، ومجتمع وعينة البحث، وكذلك وصف لمكونات أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها، واختبارات الصدق والثبات، والمعالجات الاحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل البيانات، كما تضمن البحث الميداني عرض وتحليل للبيانات الأولية والأساسية، وذلك من أجل اختبار الفروض،

35) جعفر موسى ادريس ، الإدارة الاستراتيجية ' دار خوارزمي العلمية ، الطائف 2013 .

36) مصعب محمد زهير الدويك ، سامر قلالوة ، باحثان مستقلان ، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تخفيض التكاليف في البنوك التجارية الأردنية ، عمان ، الأردن 2014 ، ص21 .

وذلك على النحو التالي:

إجراءات البحث الميداني:

تتمثل إجراءات البحث الميداني في منهج وأسلوب جمع البيانات ومعالجتها احصائياً وتفسيرها، واجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها، بالإضافة إلى وصف لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات، واختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً منهج البحث:

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

1- مجتمع البحث:

يقصد بمجتمع البحث المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الباحثة إلى أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وبناءً على مشكلة البحث وأهدافه فإن المجتمع المستهدف يتكون من العاملين في كل من مصرف (الراجحي ، الأهلي السعودي ، البنك السعودي البريطاني) بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (500) موظف.

2- عينة البحث:

نظرا» لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة فقد تم الاعتماد على أسلوب العينات، وذلك باستخدام معادلة ريتشارد التالية:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

N حجم المجتمع

Z الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 95% (1-0.95) وتساوي (1.96)

D نسبة الخطأ

وبتطبيق المعادلة السابقة يكون لدينا حجم العينة يساوى (217) مفردة تمثل نسبة (43.4) من المجتمع موضع الدراسة، تمَّ اختيارها من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية، وهى إحدى العينات الاحتمالية، والتي يختارها الباحث من مجتمع الدراسة بطريقة تتيح فرصاً متساوية في الاختيار لجميع مفردات المجتمع موضع الدراسة، وتم استرجاع عدد (200) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (92.2)%ويعتبر معدل الاستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المتعارف عليها (75)% ولعل الارتفاع النسبي للردود يمكن إرجاعه إلى المتابعة المستمرة من جانب الباحثة.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع عينة الدراسة:

جدول (1/4) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيـــان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	217	100%
الاستبيانات التي تم إرجاعها	200	92.2%
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	17	7.8%
الاستبيانات غيرصالحة للتحليل	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	200	92.2%

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية 2017م

ثانياً أداة البحث:

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة الحالية في قائمة استقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاستعانة بالمقاييس التي وضعها الباحثون، واتبعت الباحثة الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1/ الاطلاع على الأدب والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2/ استشارت الباحثة عدداً من الأساتذة المختصين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.

3/ تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

4/ عرض الاستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات.

5/ تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.

واشتملت الاستبانة على قسمين:

القسم الأول:

يحتوي (7) فقرات تناولت السمات الشخصية لإفراد عينة الدراسة والمتمثلة في:

1/ النوع.2/ العمر.3/ المؤهل العلمي.4/ التخصص العلمي.5/ المسمى الوظيفي

6/ سنوات الخبرة.7/ الدورات التدريبية

القسم الثاني:

ويشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهى المحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات فروض الدراسة، ويشتمل هذا القسم على (أربعة) محاور وعدد (50) عبارة تقيس فروض الدراسة الأساسية وفقاً لما يلي:

المحور الأول: يقيس: (البعد المالي)، ويشتمل على عدد (10) فقرات.

المحور الثاني: يقيس (بعد العملاء)، ويشتمل على عدد (10) فقرات.

المحور الثالث: يقيس(بعد العمليات الداخلية)، ويشتمل على عدد (10) فقرات.

المحور الرابع: يقيس(بعد التعلم والنمو)، ويشتمل على عدد (10) فقرات.

المحور الخامس: يقيس(تقييم الأداء)، ويشتمل على عدد (10) فقرات.

ثالثاً مقياس أداة البحث:

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى اوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2/4) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	اكبر من80%	«درجة موافقة مرتفعة جدا
أوافق	4	70- 80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50- 69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20- 49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2017

وعلية فإن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها (5+4+3+2+1) / 5. = (5/15) = 3). وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعليه كلما زاد متوسط الفقرة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على الفقرة، أما إذا انخفض متوسط الفقرة عن الوسط الفرضي (3)

دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على الفقرة.

رابعاً الأساليب الإحصائية المستخدمة :

عالجت الباحثة البيانات التي تم الحصول عليها من البحث الميداني إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، حيث قامت الباحثة بما يلي:

-1 ترميز متغيرات البحث بطريقة واضحة، حتى لا يحدث خلط في دلالة الرموز المعطاة، وقامت الباحثة بتسجيل كل متغير والرمز الذي أعطي له في قائمة، لكي يتم الرجوع إليها عند الحاجة.

-2 إدخال بيانات استمارات الاستفتاء المصححة مسبقا إلى الحاسب الآلي، وذلك بعد ترقيمها حتى يمكن الرجوع إليها للتأكد من بياناتها عند الحاجة لذلك.

اختبار فروض البحث :-

مناقشة فروض البحث، والتي تتمثل في الفروض التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام بطاقة الأداء المتوازن وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية، وتتفرع منها الفروض التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية.

ولإثبات هذه الفروض استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار وذلك باعتباره الأسلوب الإحصائي المناسب حيث يقوم هذا الأسلوب باختبار مدى وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين كل من بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها المختلفة وتقييم الأداء للمصارف الإسلامية موضع الدراسة، وفيما يلي نتائج اختبار فروض الدراسة الفرعية :

الفرضية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي وبين تقييم الأداء بالمصارف الإسلامية

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل ويمثله في الدراسة (البعد المالي) والمتغير التابع، ويمثله (الأداء بالمصارف الإسلامية) وفيما

يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (22/4) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين البعد المالي والأداء

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين البعد المالي والأداء	0.69	8.12	0.000
R معامل لارتباط	0.79		
R2: معامل التحديد	0.62		
F	30.1		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول رقم (22/4) ما يلى:

1. وجود علاقة ارتباطيه قوية بين البعد المالي وتقييم الأداء في المجتمع موضع الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.79) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي قوي بين البعد المالي وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .

× كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.69) وهذه القيمة الموجبة تدل على إن تغير قدره 10% في البعد المالي يعمل على إحداث تغير في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة قدره (6.9) وفى نفس الاتجاه .

2. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1/4) إلى وجود تأثير لمتغير البعد المالي على الأداء بالمصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.62). وهذه القيمة تدل على أن متغير البعد المالي يؤثر في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة بنسبة (62)% بينما المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (38)% وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين البعد المالي والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والأداء بالمصارف الإسلامية وفقا" لاختبار (t) واختبار F عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار للعلاقة بين البعد المالي والأداء (8.12) بمستوى دلالة معنوية (0.001) وقيمة (F) المحسوبة (30.1) بمستوى دلالة معنوية (0.000) ويتضح إن قيم مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5%. مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والأداء بالمصارف

الإسلامية موضع الدراسة .

ومما تقدم يتضح أن فرضية الدراسة الفرعية الأولى، والتي نصت : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية) تعتبر فرضية مقبولة.

الفرضية الفرعية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل ويمثله في الدراسة (بعد العملاء) والمتغير التابع ويمثله (الأداء بالمصارف الإسلامية)، وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/23)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين بعد العملاء والأداء

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين بعد العملاء والأداء	0.72	9.17	0.000
R معامل لارتباط	0.81		
R2 : معامل التحديد	0.66		
F	39.02		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول رقم (4/23) ما يلى:

1/ وجود علاقة ارتباطيه قوية بين بعد العملاء وتقييم الأداء في المجتمع موضع الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.81) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي قوى بين بعد العملاء وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .

× كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.72) وهذه القيمة الموجبة تدل على أن تغير قدره 10% في بعد العملاء يعمل على إحداث تغير في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة قدره (7.2) وفى نفس الاتجاه .

2. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (4/1) إلى وجود تأثير لمتغير بعد العملاء على الأداء بالمصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.66). وهذه القيمة تدل على أن متغير بعد العملاء يؤثر في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة بنسبة (66)% بينما المتغيرات

الأخرى غير المضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (34)% وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين بعد العملاء والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء والأداء بالمصارف الإسلامية وفقا» لاختبار (t) واختبار F عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار للعلاقة بين بعد العملاء والأداء (9.17) بمستوى دلالة معنوية (0.001) وقيمة (F) المحسوبة (39.02) بمستوى دلالة معنوية (0.000) ويتضح إن قيم مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5%. مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة.

ومما تقدم يتضح أن فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي نصت : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية) تعتبر فرضية مقبولة.

الفرضية الفرعية الثالثة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل ويمثله في الدراسة (بعد العمليات الداخلية) والمتغير التابع ويمثله (الأداء بالمصارف الإسلامية) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (24/4)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين بعد العمليات الداخلية والأداء

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين بعد العمليات الداخلية والأداء	0.82	13.22	0.000
R معامل لارتباط	0.85		
R2: معامل التحديد	0.72		
F	45.2		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول رقم (24/4) ما يلى:

1. وجود علاقة ارتباطيه قوية بين بعد العمليات الداخلية وتقييم الأداء في المجتمع موضع

الدراسة ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.85) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي قوى بين بعد العمليات الداخلية وتقييم الأداء بالمصارف الاسلامية موضع الدراسة .

× كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.82) وهذه القيمة الموجبة تدل على أن تغيراً قدره 10% في بعد العمليات الداخلية يعمل على إحداث تغير في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة قدره (8.2) وفى نفس الاتجاه .

2. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1/4) إلى وجود تأثير لمتغير بعد العمليات الداخلية على الأداء بالمصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.72). وهذه القيمة تدل على إن متغير بعد العمليات الداخلية يؤثر في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة بنسبة (72%) بينما المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (28%) وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين بعد العمليات الداخلية والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة.

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية والأداء بالمصارف الإسلامية وفقا" لاختبار (t) واختبار F عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار للعلاقة بين بعد العمليات الداخلية والأداء (13.22) بمستوى دلالة معنوية (0.001) وقيمة (F) المحسوبة (45.2)بمستوى دلالة معنوية (0.000)، ويتضح أن قيم مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5%. مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .

ومما تقدم نستنتج إن فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي نصت : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية) تعتبر فرضية مقبولة.

الفرضية الفرعية الرابعة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل ويمثله في الدراسة (بعد التعلم والنمو) والمتغير التابع ويمثله (الأداء بالمصارف الإسلامية)، وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (25/4)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين بعد التعلم والنمو والأداء

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين بعد التعلم والنمو والأداء	0.93	19.15	0.000
R معامل لارتباط	0.89		
R2، معامل التحديد	0.79		
F	62.7		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول رقم (25/4) ما يلى:

1. **وجود علاقة ارتباطيه قوية بين بعد التعلم والنمو وتقييم الأداء في المجتمع موضع الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.89) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي قوى بين بعد التعلم والنمو وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .**

× كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.93) وهذه القيمة الموجبة تدل على أن تغيراً قدره 10% في بعد التعلم والنمو يعمل على إحداث تغير في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة قدره (9.3) وفى نفس الاتجاه .

2. **كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1/4) إلى وجود تأثير لمتغير بعد التعلم والنمو على الأداء بالمصارف الإسلامية حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.79). وهذه القيمة تدل على إن متغير بعد التعلم والنمو يؤثر في الأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة بنسبة (79)% بينما المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (21)% وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين بعد التعلم والنمو والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .**

3. **كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو والأداء بالمصارف الإسلامية وفقا، لاختبار (t) واختبار F عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار للعلاقة بين بعد التعلم والنمو والأداء (19.15) بمستوى دلالة معنوية (0.001) وقيمة (F) المحسوبة (62.5)بمستوى دلالة معنوية (0.000)، ويتضح أن قيم مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5%. مما يعنى ذلك رفض فرض العدم**

وقبول الفرض البديل، والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو والأداء بالمصارف الإسلامية موضع الدراسة .

ومما تقدم يتضح أن فرضية الدراسة الفرعية الرابعة والتي نصت : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية) تعتبر فرضية مقبولة.

وفيما يلي ملخص للفرضية الرئيسة للدراسة :

جدول رقم (4 /26)

نتائج تحليل العلاقة بين إبعاد بطاقة الأداء المتوازن والأداء بالمصارف الإسلامية

الفروض الفرعية للفرضية الرئيسية	نتيجة الفرضية
1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والنمو وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية	دعمت
2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العملاء وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية	دعمت
3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد العمليات الداخلية وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية	دعمت
4/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التعلم والنمو وتقييم الأداء بالمصارف الإسلامية	دعمت

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج التحليل2017 –

نتائج البحث:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : .

1) استغلال المصارف الإسلامية لمواردها بكفاءة وتطوير خدماتها وابتكارها يؤدي إلى زيادة الإيرادات.
2) أن جودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية وسرعة الاستجابة لشكاوى العملاء يؤدي الى رضاهم.
3) أظهرت الدراسة بان تحسين كفاءة عمليات التشغيل الداخلية تؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة العائد، كما أظهرت بان سهولة استخدام أجهزة الصراف الالي في الحوالات وسداد الالتزامات يؤدي إلى زيادة العمليات المصرفية.
4) أن التدريب والإعداد الجيد للموظفين وتلبية حاجاتهم المادية والمعنوية يؤدي إلى كسب ولائهم مما يساعد على زيادة الإنتاجية.
5) أن التقييم المستمر لأداء المصرف يساعد على كفاءة الأداء بشكل دقيق وتوقع الانحرافات

قبل انحرافها.

6) أن بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة المتمثلة في (البعد المالي وبعد العملاء وبعد العمليات الداخلية وبعد النمو) لها تأثير على جودة الأداء بالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

7) أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن من منظور البعد المالي يؤدي إلى نمو الإيرادات وزيادة العائد على الاستثمار وربحية المساهمين.

8) أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن من منظور بعد العملاء عن طريق سرعة الاستجابة لشكاوى العملاء والكفاءة والجودة في الخدمة المقدمة لهم تؤدي إلى ولاء العملاء وزيادة الحصة السوقية للمصرف.

توصيات البحث:

1) ضرورة استخدام بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية كأسلوب جديد لقياس تقييم الأداء بالاعتماد على محاورها الأربعة بشكل متكامل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من أجل تعزيز مركزها التنافسي.

2) العمل على استقطاب الكوادر المؤهلة ذات الخبرات الفنية والعلمية القادرة على تصميم وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بكفاءة وفاعلية في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

3) ضرورة إلحاق موظفي المصارف الإسلامية بدورات تدريبية متخصصة في مجال تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وتوعيتهم بالمزايا التي ستحققها للمصرف من وراء ذلك.

4) ضرورة تطوير بطاقة الأداء المتوازن حتى تتواكب مع التطورات المتسارعة للبيئة المصرفية.

5) العمل على تطوير وابتكار الخدمات المصرفية لزيادة رضا العملاء واستقطاب عملاء جدد.

6) ضرورة الاهتمام أكثر ببعد العملاء والتعلم والنمو لدعم الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية.

7) الاهتمام بورش العمل لمناقشة أهداف واستراتيجيات المصرف وكيفية الاستفادة من تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بفاعلية.

8) تناول موضوع بطاقة الأداء المتوازن من جوانب بحثية أخرى كدراسة أثر استخدام بطاقة الأداء في المصارف الإسلامية من المنظور الاجتماعي.

9) القيام بدراسة مستقبلية بعنوان دور التدريب في تطوير بطاقة الأداء المتوازن.

قائمة المراجع

1. الهلالي الشربيني الهلالي ، أماني السيد عبور، قضايا معاصرة في التعليم الجامعي ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة ، ط1 2017 .
2. منتدى المحاسب العربي ، www.https: accdiscussion.com ، 29- 7 -2017 ، 4 م .
3. احمد السيد الكردي ، المصارف الاسلامية الهداف و الخدمات ، كنانة اون لاين، www.https: knanaonline.com ، 1 8 2017 م ، 12 ص .
4. محمد محمود العجلوني ، البنوك السلامية احكامها ـ مبادئها ـ تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2017 ،ط4 ، ص 66-68 .
5. مصطفى يوسف كافي، وهبة مصطفى كافي، ومحمد طاهر الخلف ، الادارة الاستراتيجية ، ألفا للوثائق ، قسنطينة ، الجزائر2017م .
6. صلاح الدين السيسي ، الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، مجموعة النيلين
7. فاطمة احمد زكي ابراهيم ، بطاقة الاداء المتوازن في الجامعات نماذج عالمية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة ، ط1، 2015 ، ص36 .
8. غازي عبد الحميد الرقيبات ، المصارف و المتخصصة ،دار وائل للنشر ،عمان 2014 ، ط1.
9. يعرب محمود ابراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار ، دار الحامد للنشر و مصعب التوزيع ، عمان 2014 ،ط1 .
10. محمد زهير الدويك و الطالب : سامر قلالوة ، باحثان مستقلان ، مدى استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تخفيض التكاليف في البنوك التجارية الاردنية ، عمان ، الاردن 2014 م ، ص21 ، https: mdweik.wordpress.com ، 20 /06 / 2014 م ،9 مساءً .
11. محمود حسن الهواس ، حيدر البرزنجي ، محمد حسان جمعة ، مبادئ علم الادارة الحديثة ، 2014م
21. جعفر عبدالله موسى ادريس ، الإدارة الاستراتيجية ، قسم ادارة الأعمال ، جامعة الطائف ، خوارزمي للنشر ، 2013م .
13. عصام عمر ، البنوك الوضعية و الشرعية ، النظام المصرفي ـ نظرية التمويل الاسلامي ـ البنوك الاسلامية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية 2013.
14. محمود عبدالفتاح رضوان ، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية

للتدريب والنشر، 2013 م.

15. صالح بلاسكا ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداء لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 2012م ، ص 143 -145 .

16. عبد الرازق رحيم الهيتي ، المصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار اسامه للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1.

17. وائل محمد صبحي ادريس ، طاهر محسن منصور ، سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي ، اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر ، 2009م، ط 1.

18. ابو شادي و محمد ابراهيم ، البنوك الاسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2000 ، ط2 .

19. عبد الحكيم احمد الخزامي ، تكنولوجيا الأداء من التقييم الى التحين ج 1 تقييم الأداء ، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999م .

20. صادق راشد حسين الشمري . اساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية أنشطتها ، التطلعات المستقبلية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن 2008م.

12. أيتن محمود المرحوشي ، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية ، المناهل ، 2008م .

22. مريم شكري محمود نديم ، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ، رسالة ماجستير قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط ، الأردن 2013م .

23. مصعب محمد زهير الدويك و الطالب : سامر قلالوة ، باحثان مستقلان ، مدى استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تخفيض التكاليف في البنوك التجارية الاردنية، عمان، الاردن 2014 م ، ص21 ، mdweik.wordpress.com ،https: ،20 /06/ 2014 م ،9 مساءً

42. عادل رزق ،الأساليب العلمية الحديثة في الرقابة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، المجموعة العربية للتدريب و النشر .

25. محمد طاهر الخلف ، د مصطفى يوسف كافي ،أ هبه مصطفى كافي ، الإدارة الاستراتيجية ، ألفا للوثائق ، قسطنطينية ، الجزائر 2017 ، ص 248 .

26. سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، القاهرة 2003 ، ص210 .

27. محمد مصطفى محمد ، بطاقة الأداء المتوازن ، منتدى الموارد البشرية ،www.https scussion.com ، 2009 .

28. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الادارة الاستراتيجية لقياس الاداء المتوازن ، المنصورة ، المكتبة المصرية ، 2006 م .

29. هالة الخولي ، استخدام نموذج القياس المتوازن للأداء في قياس الأداء الاستراتيجي لمنشأة الأعمال، مجلة المحاسبة و الإدارة و التامين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 56، 2001م.

30. AL Shaikh Ali، Mohammed N.، 2007 ، performance evaluation of Palestinian Telecommunication corboration by using Balansed Approach ،.Master research non puplish، college of commerce، Islamic University- Gaza، Palestine .

31. Al-Najjar ،S.M& Kalaf ، K.H.2012 . Designing a Balanced Scorecard to Measure a Bank،s Performance: A Case Study . www.meujo.com، 12-10-2017، 12pm.

32. Mcwhorter، Laurie Brney، The Balanced Scorecard: an Empirical Analysis of it Effect on Managers، Jop Satisfaction and performance Evaluations، PhD.Dissertion، (University of Kentucky: The Graduate School، 2001.

33. Said، Amal A.Etal. An Empirical investigation of The Performance Consequences of the Nonfinancial Measures Journal of Management Accounting Research Vol (15)2003.

34. Inamdar، Noorein and Kaplan Roberts، Appgying the Balanced Scorecard in Healthcare Provider Organization، Journal of Healthcare Management .Vol(47)،no (3) May، June 2002.

أهميــة المراسم والبروتوكول في العمل الدبلوماسي

د. محمد أحمد مشرح

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهمية المراسم والبروتوكول في العمل الدبلوماسي من خلال التطرق الى التطور التاريخي للمراسم والبروتوكول وابرز الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت هذا المجال الهام في العمل السياسي والدبلوماسي بين الدول ، وكذا التطرق الى طبيعة المهام المنوطة بالهيئات الدبلوماسية الدائمة والمؤقتة وطبيعة ممارستها لأعمالها وتحديد فترة انتهاء عملها والحصانات والامتيازات الممنوحة لها .

ولعل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م هي نتاج مجهود دبلوماسي كبير بين الدول لتقنين أعراف الشعوب والدول في المراسم والبروتوكول ، وللحيثيات والممارسات السياسية التي نتجت عن التطور المتلاحق للمراسم وللنشاط الدبلوماسي، وأيضاً كنتاج لاتفاق الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

كل ذلك أسهم في التوصل لهذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت بشكل كبير نشاط الدبلوماسية من خلال البعثات الدائمة من خلال موادها التي عالجت كافة تفاصيل وملابسات عمل البعثات الدبلوماسية منذ النشأة أو قيام هذه البعثات ، ومروراً بالممارسات والأنشطة والحصانات والامتيازات وحتى إنتهاء عمل هذه البعثات.

المقدمة :

مشكلة الدراسة :

تثار من حين لأخر مسألة أهمية المراسيم والبروتوكول وما إذا كانت ذا أهمية أو جدوى في الوقت الراهن بادعاء أنها من تقاليد الماضي أو أنها يمكن تجاوزها وعدم التقيد بها في سلوكيات الأفراد في مختلف المجالات وفي مقدمتها العمل الدبلوماسي على اعتبار أنه بات لدينا أدوات أو وسائل دبلوماسية حديثة غير تقليدية.

أهمية الدراسة :

تعددت في الفترات الحالية أوجه النشاط الدبلوماسي وزادت أهمية هذا النشاط بتنوع وكثافة القضايا المتعلقة بعلاقات الدول ومصالحها المترابطة ومع هذا التنوع والتعدد والأهمية للعمل الدبلوماسي كان لا بد من قواعد ومبادئ تنظم وترتب وتسهم في رقي السلوكيات المرافقة لهذا النشاط سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي.

أهداف الدراسة :

- معرفة دقيقة لمفهوم ومجالات الدبلوماسية.
- معرفة معنى ومفهوم المراسم والبروتوكول وتطورها التاريخي وأهميتها لاسيما في العمل الدبلوماسي.
- الوقوف على الجهود الدولية لوضع مراسم وبروتوكول خاصة بالعمل الدبلوماسي.
- معرفة أهم ملامح وبنود اتفاقية فيينا الدولية للعمل الدبلوماسي ودورها.

فرضيات الدراسة :

- ارتبط ظهور البروتوكول كنشاط أنساني بأول ظهور للجماعات السياسية الأولى.
- برزت أهمية المراسم بالتزامن مع بداية ممارسة النشاط الدبلوماسي.
- ارتبط تنوع صور المراسم بتنوع مجالات الدبلوماسية وزادت أهميتها بأهمية العمل الدبلوماسي.
- كلما زادت تفاعلات المجتمع الدولي كلما زادت الحاجة لنظام مراسم وبروتوكول حديث ومناسب.

تقسيمات الدراسة :

إنسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتناول فيه من خلال مطلبين تعريف وأهمية ومجالات الدبلوماسية، وفي المبحث الثاني نتناول تعريف البروتوكول وأهميته بالنسبة للدبلوماسية وتطوراته ومجالاته، وفي المبحث الثالث نتناول كيفية نظمت إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لأهم مفاصل النشاط للبعثات الدبلوماسية الدائمة.

المبحث الأول

الدبلوماسيـــة

(التعريف- الأهداف والأهمية- مجالاتها)

مدخل:

نهدف من خلال هذا المبحث طرح صورة مركزة وواضحة عن العمل الدبلوماسي بشكل يقرب لنا كيفية ارتباط المراسم والبروتوكول بنجاح النشاط الدبلوماسي، إذ سنتناول في هذا المبحث توضيح مفهوم وتعريف الدبلوماسية وأهدافها من خلال مطلب أول وكذلك إبراز أهم أشكال وصور ومجالات العمل الدبلوماسي كمطلب ثاني.

المطلب الأول

تعريف وأهمية الدبلوماسية

أولاً: مفهوم وتعريف الدبلوماسية :

يعود أصل مصطلح دبلوماسية إلى كلمة «دبلوم» اليونانية وتعني ما يطبق أو يطوي على مخطط أو كتاب أو رسالة صادر عن الملك أو رئيس الدولة ومطوية إلى طيتين بهدف حفظها، ومن ثم تطور مفهوم الدبلوماسية عند الرومان ليعني الصفائح المعدنية ذات الوجهين المطبقين والتي كانت تمنح للأشخاص المبعوثين أو الوافدين في الخارج كممثلين لملوكهم، ومن ثم شمل هذا المفهوم الوثائق الرسمية المتعلقة بالعلاقات بين الدول. [1]

ومنذ القرن الخامس عشر أخذت كلمة دبلوماسية تشير إلى عملية إدارة وتسيير وتنظيم العلاقات بين الدول عن طريق المفاوضات وبواسطة السفراء والمبعوثين. [2]

وقد توطد هذا المفهوم في نهاية القرن الثامن عشر مع ولادة أول بعثة دبلوماسية دائمة ومع تطور الدول القومية وخاصة مع مؤتمر فيينا لعام 1815 حيث بدأ ولأول مرة استخدام مصطلح دبلوماسية وصفة دبلوماسي، وأصبح عرفاً دولياً مستخدما من جميع الدول حيث أنه عندما يتكلم اليوم عن الدبلوماسية فإنها تعني إدارة وتنفيذ العلاقات الخارجية بين الدول، وعندما نتكلم عن الدبلوماسي فإنه يعني ممثل الدولة الدائم "السفير" لدى دولة أخرى أو مساعديه. [3]

- تعريف الدبلوماسية :

تعددت تعريفات الدبلوماسية من كاتب لآخر أو مختص بشئون العلاقات بين الدول وبحسب تطور الرؤية لمكونات وشخوص المجتمع الدولي وبناء على تلك التعريفات والتطور الحالي للمجتمع الدولي وشخوصه وضع علماء السياسة في الوقت الحالي تعريفين شاملين للدبلوماسية :

أ- التعريف الأول: هو أن « الدبلوماسية هي أداة تنظيم وتسيير الشئون الخارجية للدول بما يتماشى مع مصالحها الوطنية، ويتماشى هذا التعريف مع المفهوم التقليدي بارتباط الدبلوماسية بالدول. [4]

ب- التعريف الثاني: وهو يتماشى مع المفهوم الحالي لماهية المجتمع الدولي أي أنه يأخذ بعين الاعتبار وجود شخوص دولية غير الدول وهي المنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة وهو يعتبر أن الدبلوماسية «هي أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي بعضهم البعض»[5].

ثانياً: أهمية وأهداف الدبلوماسية :

كنشاط إنساني سياسي تكتسب الدبلوماسية أهمية كبيرة منذ ظهورها مع نشوء المجتمعات الإنسانية والكيانات السياسية القديمة وتزايدت هذه الأهمية مع التطور التاريخي والسياسي لهذه الكيانات في إطار المجتمع الدولي ، ويمكن إبراز أهم مظاهر هذه الأهمية وكذلك الوقوف على أهداف العمل الدبلوماسي على النحو الآتي:

أ- تعكس الدبلوماسية عدم استطاعة الجماعات البشرية والوحدات البشرية السياسية منذ القدم العيش طويلاً في عزلة تامة الواحدة عن الأخرى، بل أنها كانت تبحث عن ضروريات بقائها وزيادة قوتها وهيمنتها، ومن أجل ذلك فإن هذه الجماعات كان لديها الشعور والرغبة للأتصال والتفاوض فيما بينها من حين لآخر، إلى إقامة علاقات فيما بينها لتبادل ما يفيض عن حاجتها ولتسويه المنازعات

التي قد تنشأ ،أو للاتفاق ضد عدو مشترك ،أو لمعرفة الشعوب الأخرى وللاتفاق على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية فيما بينها أو للمجاملات وعلاقات الود. (6)

ب- الدبلوماسية هي وسيلة لتجنب الصراعات والحروب بين الدول من خلال إعطاء فرصة للذكاء والكياسة والتفاوض لإدارة العلاقات وإنهاء وتسوية الخلافات بين الدول وتبادل المصالح بدلاً عن تضارب المصالح. (7)

جـ- الدبلوماسية وسيلة لتعريف الشعوب ببعضها البعض من خلال التعريف بثقافات الشعوب والتقريب بين هذه الثقافات وخلق حالة من التواصل الإنساني الراقي والمثمر.

د- الدبلوماسية وسيلة لتمثيل سلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والدول الأجنبية ،والعمل على أن تحترم ولا تنتهك أو يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج أو حقوق رعايا الدول في الدول الأخرى. (8)

هـ- الدبلوماسية هي أساساً إدارة العلاقات الرسمية بين الدول عن طريق الاتصالات والمفاوضات بهدف حل المشاكل الشائكة أو تفادي وضع يهدد سلام وأمن المجتمع الدولي. (9)

و- تحمل الدبلوماسية عبء المحافظة على علاقات الود بين الدول وتنمية هذه العلاقات الودية فتبادل العلاقات الدبلوماسية بين دولتين أول مظهر من مظاهر العلاقات الدولية بينهما والقائمة على أسس الصداقة ورعاية المصالح بينهما. (10)

ز- تعتبر الدبلوماسية من أهم وسائل الدول للتوصل إلى المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وكذلك وسيلة تعبر من خلالها الدول عن احترامها لهذه الاتفاقيات التي تعتبر أحد قواعد المعاملات بين الدول والتي تهدف إلى خدمة مصالحها ولتحقيق السلام العالمي وتنظيم حياة المجتمع الدولي بعيداً عن الفوضى والصراعات. (11)

ح- الدبلوماسية عملية سياسية سلمية تستخدمها الدول لتنفيذ وتحقيق أهداف سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين ضمن النظام الدولي.

ط- الدبلوماسية أداة رئيسة لتنظيم المؤتمرات الدولية وعمل المنظمات الدولية ولإدارة وإنجاح وتحقيق أهدافها باتجاه تنظيم المجتمع الدولي.

ك- الدبلوماسية وسيلة لخلق التعاون والتنسيق الدولي الهادف لمواجهة الكوارث الإنسانية التي قد تصيب مجتمع أو إقليم أو دولة ما وإغاثة المنكوبين بحالات الحروب والمجاعة وحقوق الأفراد وإنتهاك الحريات.

ل- الدبلوماسية وسيلة لتنظيم وإنجاح الفعاليات الدولية الرامية لخلق تقارب بين الشعوب سواء كان ذلك فعاليات ثقافية اقتصادية رياضية وفنية...الخ.

المطلب الثاني:
صور ومجالات الدبلوماسية

مدخل:

ونقصد بصور ومجالات الدبلوماسية بالطريقة أو الكيفية التي اختارت أو أتفقت عليها دولة وأخرى أو انتهجتها لتسيير علاقاتهما ورعاية مصالحهما المتبادلة، ويمكن أن نميز بين نوعين من هذه المجالات الأولى هو عبر البعثات الدبلوماسية الدائمة والخاصة أو عبر ما يسمى دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية وأيضاً الدبلوماسية المباشرة (دبلوماسية القمة) بالإضافة إلى صور المجاملات بين الدول.

أولاً: البعثات الدبلوماسية

أ- البعثات الدبلوماسية الدائمة:

وهي « جهاز لشخص من أشخاص القانون الدولي العام معتمد لدى شخص آخر من أشخاص هذا القانون مهمته رعاية العلاقات الدبلوماسية لذلك الشخص»[12]، ولهذه البعثات عنصرين، العنصر البشري أي الموظفون الدبلوماسيون، وعنصر مادي أي السفارة أو الممثلية أو المفوضية، وتنشأ هذه البعثات وفق اتفاقية أو بروتوكول بين دولتين أو شخصين دوليين بإقامة علاقات دبلوماسية ومن ثم تأسيس بعثات دبلوماسية دائمة لدى بعضهم البعض وفق مبدأ " المعاملة بالمثل"[13].

وفيما يلي أنواع البعثات الدبلوماسية الدائمة: [14]

1. السفارة والمفوضية: وهذا التقسيم بحسب رتبة رئيس البعثة، فالبعثات التي يرأسها سفير هي ذات مرتبة عليا وهي (السفارة) وبعثات ذات مرتبة ثانية (مفوضية) يترأسها وزير مفوض.
2. البعثات الدبلوماسية الدائمة لدى المنظمات الدولية الحكومية: وهي التي تعتمدها الدول لدى المنظمات الدولية.
3. المفوضية السامية: وقد ظهر هذا النوع بعد انحسار الاستعمار وظهور عشرات من الدول الجديدة التي تربطها علاقات خاصة مع مستعمريها السابقين مثل دول الكومنولث البريطاني أو دول الفرانك فورن.
4. البعثات الدبلوماسية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية لدى بعضها البعض أو لدى الدول كممثليه الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوربي أو الجامعة العربية.

5. البعثات الدبلوماسية لحركات التحرر الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية بصفتها أعضاء كاملة العضوية أو مراقبة أو حتى مع بعضها البعض.

ب- البعثات الخاصة:

وهي الأسلوب الأكثر قدماً للعلاقات الدبلوماسية والذي كان سائداً حتى ولادة البعثات الدائمة في القرن الخامس عشر الميلادي، ولكن مع مطلع القرن السادس من هذا القرن وما رافقه من المشاكل والتعقيدات والتخصصات في مجال العلاقات الدولية بحيث ظهرت البعثات الدائمة غيرقادرة منفردة على القيام بمهامها عادت البعثات الخاصة للبروز في معالجة الكثير من المشاكل بين الدول.

ويقصد بالبعثة الخاصة بأنها: « بعثة مؤقتة تمثل الدولة وتوفدها دولة إلى دولة أخرى بموافقة هذه الأخيرة لتعالج معها قضايا خاصة أو لتؤدي لديها مهمة محددة»[15].

ولابد أن تكون قد اتفقت دولة البعثة الخاصة مع الدولة المستقبلة لها على تفاصيل وصول وعمل ووضع هذه البعثة، وللدولة الموفدة كامل الحرية بتعيين أعضاء بعثتها الخالصة ويمكن أن تكون من ممثل واحدا أو أكثر، ويجب إخطار وزارة خارجية الدولة المستقبل بتكوين البعثة الخاصة وبأية تغيرات لاحقة وبالوصول والمغادرة النهائية لأعضائها. [16]

وتنتهي مهام البعثة الخاصة بأحدى الطرق الآتية: [17]

1. باتفاق الدولتين المعنيين.
2. بإنجاز البعثة الخاصة للمهمة المكلفة بها.
3. بإنقضاء الأجل المحدد لها.
4. بإخطار من الدولة الموفدة بأنها مهمتها أو استدعائها.
5. بإخطار من الدولة المستقبلة بإنهاء مهمتها.

ثانياً: صور ومجالات الجديدة للعمل الدبلوماسي:

مع تطور وتلاحق القضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية برزت صور ومجالات مختلفة للعمل الدبلوماسي أبرزها الدبلوماسية المباشرة وأهم صورها دبلوماسية «القمة» ودبلوماسية المؤتمرات وكذلك دبلوماسية المنظمات الدولية، ويمكن توضيح هذه المجالات على النحو الأتي:

أ- الدبلوماسية المباشرة:

وهي تلك الاتصالات واللقاءات التي تتم بين رؤساء الدول وهي ما يعرف بدبلوماسية القمة، وبين رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية أو زعماء الحركات الوطنية أو الأمناء العاملين للمنظمات

الدولية. [18] والتي تهدف إلى إجراء مفاوضات للتوصل إلى قرارات سياسية هامة أو اتفاقيات دولية.

ونشيرهنا إلى إن هذا النوع من الدبلوماسية وعلى الرغم من كونه سحب جزء من أهمية عمل البعثات الدبلوماسية بحكم أن الاتصال المباشر بين قادة وزعماء الدول ومسئوليها قد يسرع من نتائج وثمار التواصل الدبلوماسي إلا أن وجود البعثات الدبلوماسية من شانه أيضاً التمهيد والتحضير لمثل هذه اللقاءات بما يسهل ويدعم من نتائجها المباشرة.

ب- دبلوماسية المؤتمرات الدولية :

ويقصد بها «جميع الاجتماعات لمثلي مجموعة أشخاص المجتمع الدولي لمعالجة قضايا مؤثرة على علاقاتهم المشتركة» [19].

ولا تعد هذه المؤتمرات أسلوباً جديداً في العلاقات الدولية فهناك مؤتمرات سابقة وإن اختلفت في طريقة انعقادها نظراً لاختلاف ظروف العلاقات الدولية خلال القرون الماضية مثل مؤتمر وستفاليا للسلام عام 1618م ومؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1815 ومؤتمر لاهاي عام 1899م وقد تزايد حالياً عدد هذه المؤتمرات بفضل تطور وسائل المواصلات وتزايد عدد دول العالم وتزايد تشابك مصالحها.

ج- دبلوماسية المنظمات الدولية :

ترجع ولادة المنظمات الدولية لمطلع القرن الماضي، وتعتبر في وقتنا الحالي من أهم أشخاص المجتمع الدولي، ويمكن اعتبار المنظمات الدولية كمؤتمر مستمر أو دائم الأنعقاد وهو ما يتطلب وجود أجهزة دائمة ومتخصصة لها بالإضافة لشخصية دولية خاصة بها وإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة أعضائها. [20]

ويكون للدولة تمثيل لدى المنظمة بنفس الطريقة الممثلة بها هذه الدولة في دولة أخرى، وتكون الدولة العضو ممثلة في المنظمة الدولية بواسطة مشاركة ممثلها في نشاطات أجهزة المنظمات، وللدول الأعضاء عادة بعثات دائمة تمثلها لدى المنظمات الدولية تشبه كثيراً البعثات الدبلوماسية دائمة.

د- المجاملات الدولية :

ومن صورها الآتي: [21]

1- التهاني: وهي تبادل التهاني بين الرؤساء بالأعياد القومية والمناسبات المهمة أو تأييد قرار سياسي خاص أو النجاة من محاولة اغتيال أو النجاح في الانتخابات...الخ.

2- التعازي: ويتبادل رؤساء الدول التعازي في وفاة الشخصيات العامة أو أفراد الأسرة أو الكوارث الطبيعية.

3- بتبادل الهدايا وتبادل الأوسمة في المناسبات المختلفة.

4- الاعتذار: اي اعتذار رؤساء الدول عما ألحقته دولهم من أضرار قومية أو إنسانية لدول أخرى "دبلوماسية الاعتذار" مثل اعتذار اليابان لدول جنوب شرق أسيا عما ألحقته اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

5- تقديم المساعدات المادية والفنية خاصة أوقات الكوارث وتعبر هذه المساعدات عن مواقف سياسية بين الدول.

المبحث الثاني

المراسم والبروتوكول

المفهوم – التطور التاريخي –الأهمية

تمهيد:

نهدف من خلال هذا المبحث توضيح أبرز النقاط المتعلقة بموضوع المراسم والبرتوكول حتى يتسنى لنا بعد أن وضحنا مفهوم وأهمية ومجالات الدبلوماسية رسم صورة متكاملة عن أهمية ودور المراسم والبرتوكول في إنجاح عمل الدبلوماسية والدبلوماسي.

وسنتناول في هذا المبحث تعريف مفهوم المراسم والبروتوكول وأهميتها بالنسبة للدبلوماسية وذلك من خلال مطلب أول وكذلك تسليط الضوء على تطور وصور المراسم والبرتوكول الدبلوماسي وإبراز أهم مجالات المراسم في المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهوم المراسم والبروتكول وأهميتها

أولاً: تعريف المراسم والبروتوكول

كلمة بروتوكول كلمة إنجليزية تعني قواعد السلوك وأصول المجاملات، وأصل الكلمة يونانية وهي مشتقة من اسم لنوع من الشجر وضعت أحدى أوراقها يوماً على إحدى الاتفاقيات الهامة ومكتوب عليها كيفية تطبيق بعض بنود تلك الاتفاقية. (22)

وكلمة مراسم هي الترجمة العربية لكلمة بروتوكول وتطلق على القواعد والإجراءات التي تتبع في المعاملات المتبادلة بين الدول في المناسبات الرسمية المختلفة. (23)

ويجب أن نشير إلى أن ارتباط مفهوم المراسم والبروتوكول بمفهوم الإتيكيت وهي مصطلح فرنسي يقصد به الآداب العامة في التعامل مع الأشياء فهي تعني فن احترام النفس واحترام الآخرين وحسن التعامل معهم وتعني الذوق العام والذوق الاجتماعي وآداب السلوك واللياقة وفن التصرف في المواقف الحرجة.

بمعنى أن كلمات (مراسم- بروتكول- إتيكيت) تعني الأوامر أو مجموعة المبادئ والقواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم المعاملات في نواحي الحياة المختلفة.

غير أنه يمكن أن تميز بين البروتوكول والاتيكيت إذ أن البروتوكول يخص مستوى معين من المجتمع، بينما الاتيكيت ميزة لكل إنسان على الأرض، كما في الاتيكيت اللباقة والتهذيب تتطور أو تتبدل أو يجري تجاوزها جزئياً في حين أن قواعد البروتوكول حازمة لا يمكن تجاوزها فقواعد البروتكول ذات طبيعة قانونية تلتزم بها جميع الدول مثل اتفاقية فينا لعام 1961م، فنجد أن الدبلوماسي وممثلي الدول ملزمون بمراعاة واحترام قواعد البروتوكول وكذلك الاتيكيت. (24)

ويمكن القول أن "الأتيكيت" و "البروتكول" يكملان الواحد منهما الآخر، ويصبان في اتجاه واحد هو التناسق وإذا كان البروتوكول مجموعة من القواعد والإجراءات في العلاقات الرسمية الإنسانية، فإن الاتيكيت أو السلوك الحسن يصب في العلاقات العامة الخاصة الفردية، وعلى مستوى المجتمعات الصغيرة الضيقة ([25]).

وللتوضيح تعتبر المراسم والبروتوكول علم وفن معاً فهو علم لأنه يستوجب معرفة الكثير من القواعد التي تحكم المعاملات وتؤدي بها إلى النجاح، ومن هذه القواعد ماهو متبع بالأسبقية في الحفلات العامة والعادات الخاصة بالزيارات ومجموع هذه القواعد أطلق عليها اسم «بروتوكول»

وهذا لا يمنع وجود مجموعة قواعد قد تكون أقرب إلى الحس فيتصرف الشخص بالممارسة ويواجهها بحاسته السادسة «الاتكيت» .

إذا البروتوكول هو الحدود التي يتحرك فيها الفرد طبقاً للقواعد الموضوعة والمتعارف عليها في معاملاته الرسمية والاتيكيت هو روح المراسم والبروتوكول بمعنى أن الأثنين متبادلان في الفهم ومتبادلان نظرياً وتطبيقياً. [26]

وهناك من يعتبر المراسم (البروتوكول) محصلة لمجموع الإجراءات والتقاليد وقواعد اللياقة التي تسود المعاملات والاتصالات الدولية، كما تقوم تنفيذاً للقواعد الدولية والعامة أو بناء على العرف الدولي[27].

ثانياً: أهمية المراسم والبروتوكول:

بداية تبرز أهمية المراسم والبروتوكول من كونها تعد مطلب ملح وغريزي في حياة الإنسان الذي يبحث عن قواعد ونظم تحدد سلوكه تجاه الآخرين، فالحاجة إلى المراسم وجدت مع بداية الخليقة ومفهومها يمس كل ما حول بني الإنسان ،إذ أن المطلوب للممارسة الصحيحة أن تكون هناك قاعدة معترف بها ومعروفة لضمان نجاحها.

وزادت أهمية المراسم والبروتوكول منذ الوهلة الأولى لظهور الشعوب والمجتمعات البدائية حيث نشأت العلاقات الأولى بينها مع إيفاد البعثات لحضور مناسبات خاصة أو لإجراء المفاوضات أو عقد الاتفاقات والتحالفات وتعزيز الصداقة بينها...[28]

ومع تطور العلاقات سواء بين الدول أو على المستوى الداخلي زادت الحاجة لقواعد المراسم والبروتوكول لأنها تعبر عن الإجراءات والتقاليد وقواعد اللياقة التي تسود المعاملات في اي مجال سواء محلياً أو دولياً، فثقافة المراسم والتسلح بها ذات أهمية في كثير من المجالات بالذات في مجال إنشاء العلاقات وولوج المجتمعات لتعزيز الصلات والتفاوض والمحادثات في كل الأطر الشركات والمؤسسات والبنوك والإعلام وبالطبع في المقدمة في مجال الدبلوماسية وتمثيل الدول. [29]

إذ يترتب على الفرد الذي يعمل في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية مراعاة قواعد المراسم والبروتوكول في أداء واجبه واتصالاته سواء اليومية العادية أو تلك التي يتطلبها مهام وظيفته بما يؤدي إلى النجاح في علاقاته واتصالاته، من ناحية أخرى وبسبب كثرة وغزارة العلاقات الدبلوماسية بين الدول بين الأفراد الممثلين لدولهم ظهرت الحاجة إلى الاتفاق على تقنين قواعد وتقاليد بعينها تحدد أصول التعامل بين الدول عن طريق ممثليها الموجودين في البلدان الأخرى. [30]

ولكي يتحرك الدبلوماسي في معاملاته الرسمية على أسس سليمة أتت قواعد المراسم

والبروتوكول المتعارف عليها من خلال العرف والتقاليد الدولية والمتفق عليه بين الدول، فهذه القواعد ساهمت في معالجة الكثير من الإشكاليات والإحراجات والاختلافات التي كانت تحدث أثناء الحفلات الرسمية والزيارات الرسمية والمؤتمرات والمفاوضات بين الدول مثل إشكالية الأسبقية، وكذلك عالجت قواعد المراسم والبروتوكول القضايا والتفاصيل المتعلقة بحياة وعمل البعثات الدبلوماسية من حيث الصفة والمهام والمزايا والحصانات والاستقبال والتوديع، وأيضا عالجت قواعد البروتوكول الأمور المتعلقة بعقد المؤتمرات الدولية والتحضير لها وأوضاع المنظمات الدولية، هذا بالإضافة إلى مراسم متعلقة بقواعد المجاملات بين الدول كالتهاني والهدايا والزيارات الخاصة وقواعد تنظيم الحفلات وموائد الطعام التي تجمع الرؤساء والملوك وحفلات البعثات الدبلوماسية، وكذلك العلاقات بين الدبلوماسيين في الدولة الواحدة والكثير من القضايا التي سنوضحها في مطالب لاحقة من هذه الدراسة.

المطلب الثاني
المراسم والبروتوكول السياسي والدبلوماسي

مدخل:

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أسس المراسم والبروتوكول التي نظمت العمل الدبلوماسي بمختلف أشكاله، إذ يمكن أن نصنف هذه البروتوكولات الى شقين الأول يتناول أو ينظم الوظيفة الدبلوماسية في إطار البعثات الدبلوماسية الدائمة وهي المواد التي وردت في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م ولأهميتها سنفرد دراستها في المطلب الثالث، والشق الثاني هي المراسم المتعلقة بالجوانب الاجتماعية أو الاتيكيت التي نظمت الأنشطة المتعلقة بالنشاط الدبلوماسي لاسيما الحفلات والزيارات والمؤتمرات وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب، وقبل ذلك نجد من الأهمية طرح موجز للتطور التاريخي للبروتوكولات الدبلوماسية.

أولاً: التطور التاريخي للبروتوكولات والمراسم الدبلوماسية:

ترجع فكرة المراسم والبرتوكولات السياسية إلى العصور القديمة حيث نشأة العلاقات الأولى بين الشعوب البدائية بصورة متقطعة، وقد بدأت البرتوكولات السياسية بين الدول منذ القدم فوجدت علاقات دبلوماسية تربط بين مصر وبابل عام 1450 قبل الميلاد وما اتبع ذلك من

تطبيق قواعد المراسم والبروتوكول والاتيكيت سواء بالنسبة للحصانات الدبلوماسية أو الاستقبالات والحفلات.[31]

وانتشرت قواعد المراسم والبروتوكولات المتعلقة بحصانة السفراء وأصول معاملتهم واستقبالهم في عهد المدن اليونانية القديمة، ثم في عهد الرومان سواء في عهد الإمبراطورية الرومانية الغربية في روما أو الإمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية والتي سميت بالدولة البيزنطية، وفي العصر الأموي ثم العباسي نجد المراسم الخاصة بالخلفاء والوزراء التي تنظم الدخول على الملوك وتحيتهم وتناول الطعام معهم وكيفية الجلوس والتحدث معهم وآداب الرسل والمبعوثين واستقبال الخلفاء والولاة للشعب في الأعياد.[32]

أما في العصر الحديث فقد أخذت قواعد البروتوكول والاتيكيت طابع البساطة وعدم التكلف والتقيد المطلق بأنماطها السابقة مع ثبات قواعدها الأساسية التي تهدف إلى الأرتقاء بمستوى التعامل الدبلوماسي والاجتماعي.

ويختلف الرأي والتطبيق في نظم المراسم من دولة إلى دولة، ومن المهم أن تعرف أن معظم قواعد المراسم المعروفة للعالم قد تم إقرارها في مؤتمر فينا عام 1851م ومؤتمر إيكس لاشايل عام 1881م وهي في غالبيتها قواعد عرفية تم تقنين بعضها[33].

ومنذ ذلك الحين توالت الجهود الفردية للفقهاء والمؤسسات الجامعية المختصة بالشئون الدولية لتجميع القواعد العرفية التي تحكم الدبلوماسية وتصنيفها ومن ثم تم صياغة مشاريع بهدف تبنيها من قبل الدول في تعاملاتها، وكانت هذه المشاريع أساساً للجنة خبراء القانون الدولي لعصبة الأمم ومن ثم اللجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي قامت بانجاز مشروع عام 1957م، وبعد تضمين هذا المشروع ملاحظات ووجهات نظر حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سلمت اللجنة المشروع الجديد للجمعية العامة التي كلفت الأمين العام داج همر شولد للدعوة لعقد مؤتمر دولي عام لمناقشة المشروع للموافقة عليه كاتفاقية دولية عامة، وثم عقد هذا المؤتمر في العاصمة النمساوية فينا من 2-4 مارس عام 1961م وحضره ممثلون عن 81 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن بعض المنظمات الدولية والإقليمية حيث تم إقرار المشروع في صورته النهائية كاتفاقية دولية عامة تحت اسم – اتفاقية فينا للبعثات الدبلوماسية الدائمة- في 18 أبريل 1961م، وتضم هذه الاتفاقية 53 مادة اقتصرت على القواعد الخاصة بالبعثات الدبلوماسية الدائمة والتي سنشرحها في المبحث الثالث[34].

ثانياً: أبرز الجوانب التي نظمتها قواعد المراسم والبروتوكول:

بالإضافة إلى المراسم والبروتوكول التي نظمت الوظيفة الدبلوماسية للبعثات الدائمة، هناك مجالات وأنشطة يمارسها المسئولون والقادة والرؤساء والممثلين للدول خضعت لقواعد المراسم والبروتوكول ومن أجل تنفيذها عمدت الدول إلى إنشاء أجهزة خاصة بذلك مثل إدارات أو أجهزة المراسم بوزارة الخارجية أو في مؤسسة الرئاسة ، وقد شملت قواعد المراسم والبروتوكول أدق التفاصيل في تلك الأنشطة ومن أبرزها: [53]

- **بروتوكول ومراسم المجاملات الدولية، والتي تنظم مسائل المراسلات والتهاني بين الرؤساء، والاعتذار والشكر وبطائق الزيارات.**
- **قواعد المراسم المنظمة للأسبقية في ترتيب الدول والأشخاص لاسيما رؤساء وملوك الدول، خلال الحفلات والمؤتمرات، وكذلك الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية.**
- **مراسم استقبال وتوديع الملوك والرؤساء وكبار الشخصيات.**
- **مراسم سير المواكب أثناء الزيارات الرسمية للملوك والرؤساء.**
- **مراسم المصافحة والتحية.**
- **مراسم تنظيم الولائم والحفلات.**
- **مراسم وبروتكول واتيكيت المآدب وحفلات الاستقبال.**
- **مراسم تنظيم طاولات الطعام وأيضاً تنسيق الزهور.**
- **مراسم رفع الإعلام وركوب السيارات.**
- **مراسم وبروتوكولات ملابس المناسبات الرسمية.**
- **بروتوكول الأوسمة والأنواط.**
- **مراسم وبروتوكولات تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الدولية.**
- **مراسم الحديث في المناسبات الدولية.**
- **مراسم استقبال السفراء الجدد وتقديم أوراق الأعتماد.**
- **مراسم الألقاب الرسمية وشبه الرسمية.**
- **مراسم المحادثات التليفونية.**

وهناك قواعد تخص الإتيكيت خلال ممارسة لنشاطات عامة أخرى مثل:

- **إتيكيت استخدام الانترنت.**
- **إتيكيت ارتياد النادي.**

- إتيكيت قواعد المرور.
- إتيكيت التعامل مع المعاقين.
- إتيكيت المطاعم العالمية.
- إتيكيت كيفية تناول الأطعمة المتنوعة.
- إتيكيت الحديث على طاولة الطعام
- كيفية التعامل في الأماكن العامة.

المبحث الثالث

بروتوكول البعثات الدبلوماسية الدائمة

«اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م

مدخل:

علمنا من خلال المبحث السابق إن اتفاقية فينا 1961م لتنظيم عمل البعثات الدبلوماسية الدائمة كانت مفتاح لجهود دولية عبر مراحل تاريخية تم خلالها تقنين القواعد العرفية لبروتوكول ومراسم الدبلوماسية مروراً بمشروع اتفاقية فيينا لعام 1851م ثم مشروع ايكس لا شايل 1881م.

وفي هذا المبحث سنحاول إبراز أهم القواعد التي جاءت ضمن مواد اتفاقية فيينا 1961م ومنها التي تنظم إقامة البعثات الدائمة وممارستها وإنهاء عمل البعثة (في المطلب الأول) وأيضاً الحصانات والامتيازات (المطلب الثاني).

المطلب الأول

إقامة البعثات الدبلوماسية وممارساتها وإنهاء عملها

أولاً: إقامة البعثات الدبلوماسية الدائمة:

أوضحت المادة (2) من اتفاقية فيينا بأن إنشاء وإقامة البعثات الدبلوماسية الدائمة تنشأ بموجب اتفاق متبادل بين الدولتين على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما وعلى إيفاء بعثات دبلوماسية دائمة لدى الدولتين، وحرصت المادة (1) من اتفاقية فينا على تعريف مدلولات متعلقة بالبعثة الدبلوماسية الدائمة وذلك على النحو الآتي:

أ- رئيس البعثة : وهو الشخص الذي كلفته الدولة المعتمدة بالعمل بهذه الصفة.

وقد صنفت المادة (14) رؤساء البعثة إلى ثلاث طبقات هي:

1. طبقة السفراء.
2. طبقة الوزراء المفوضين.
3. طبقة القائمين بالأعمال.

ب-أعضاء البعثة : وهم رئيس البعثة وأعضاء طاقم البعثة.

ج- أعضاء طاقم البعثة : وهم أعضاء الطاقم الدبلوماسي وطاقم الإداريين والفنيين وطاقم خدمة البعثة.

د- أعضاء الطاقم الدبلوماسي: وهم أعضاء طاقم البعثة الذين لهم صفة الدبلوماسية.

ه- الممثل الدبلوماسي: ويشمل رئيس البعثة أو أي عضو من الطاقم الدبلوماسي للبعثة.

و- الطاقم الإداري والفني: وهم أعضاء طاقم البعثة الذين يقومون بأعمال إدارية أو فنية.

ز- طاقم الخدمة : أعضاء طاقم البعثة الذين يؤدون أعمال الخدمة فيها.

ح- مباني البعثة : وتشمل المباني وأجزاء المباني والأراضي الملحقة بها التي تستعملها البعثة (أيا كان المالك) كما تشمل مقر إقامة رئيس البعثة.

أما بالنسبة لمباشرة رئيس البعثة لمهامه وبحسب اتفاقية فينا فإنه بعد تعيين رئيس البعثة من قبل دولته وبعد موافقة الدولة المعتمد لديها على ذلك، يعتبر رئيس البعثة قائماً بمهامه من وقت تقديم كتاب اعتماده أو في وقت قيامه بالأخطار بوصوله وتقديم صورة من كتاب اعتماده إلى وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها، وتحدد أسبقية رؤساء البعثات الدائمة بتاريخ وساعة تقديم كتاب الاعتماد ومباشرة المهام (مادة 13، 16).

وللدولة المعتمد لديها في اي وقت وبدون ذكر الأسباب أن تبلغ الدولة المعتمدة أن رئيس بعثتها أو اي عضو من أعضائها الدبلوماسيين أصبح شخصاً غير مقبول وأن على الدولة المعتمدة حينئذ أن تستدعي الشخص المعين وتنهي أعماله لدى البعثة، كما تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي بإخطار من الدولة المعتمدة إلى الدولة المعتمدة لديها بأن مهام المبعوث الدبلوماسي قد انتهت (مادة 43).

وبنفس الطريقة تنتهي مهام أعضاء البعثة الدبلوماسية أي بقرار من الدولة المعتمدة أو بإرادة الدولة المعتمد لديها.

ثانياً : مهام البعثات الدائمة وانتهاء عملها :

حددت المادة (3) من اتفاقية فينا مهام البعثة الدبلوماسية كما يلي:

أ . تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها.

ب. حماية المصالح الخاصة بالدولة المعتمدة وبرعاياها في الدولة المعتمد لديها وذلك في الحدود المقبولة في القانون الدولي العام.

ج. التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها .

د. الإحاطة أو المعرفة بكل الوسائل المشروعة بأحوال الدولة المعتمد لديها وبتطور الأحداث فيها وموافاة حكومة الدولة المعتمدة بتقرير عنها.

ه. توطيد العلاقات الودية وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المعتمد لديها والدولة المعتمدة.

كما أن البعثة الدبلوماسية الدائمة تستطيع ممارسة المهام القنصلية بحسب نفس المادة.

ومن أجل القيام بهذه المهام لأبد للبعثة الدبلوماسية الدائمة القيام بنشاطات رسمية معينة وأبرزها :

أ- النشاط التمثيلي البروتوكولي والاتصالات الرسمية : مثل المشاركة أو تمثيل الدولة في المناسبات والاحتفالات الرسمية في الدولة المعتمد لديها.

ب- المراسلات بمختلف أنواعها وهي مراسلات شفهية ومراسلات خطية سواء مع الدولة المعتمدة أي مع الجهاز الرئاسي المباشر لها وهي وزارة الخارجية أو داخل الدولة المعتمدة لديها وتقتصر على وزارة الخارجية، ومع البعثات الدولية المعتمدة لدى هذه الدولة.

أما بالنسبة لنهاية البعثة الدبلوماسية فذلك يحدث للأسباب الآتية :

أ- قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وهو غالباً ما يتم من طرف واحد فإذا ما تم ذلك من قبل الدولة المعتمدة لديها فإن الإجراءات التي تتخذها عادة ما تتمحور حول طرد الموظفين الدبلوماسيين لبقية الدولة المعتمدة، أما أماكن البعثة ورعاية مصالح الدولة المعتمدة فيمكن أن يعهد بها لدولة ثالثة ترتضيها الدولة المعتمدة لديها (مادة 45).

أما في حالة اعتماد قطع العلاقات من قبل الدولة المعتمدة فإن الإجراءات المتبعة عادة هي أن تقوم الدولة المعتمدة بسحب موظفيها الدبلوماسيين وبخصوص أماكن البعثة ورعايا مصالحها ومصالح رعاياها تطبق عليها نفس الأحكام السابقة.

ب- الحرب، وفي هذه الحالة فإن على الدولة المستقبلة مجبرة السماح أو منح التسهيلات اللازمة لتمكين أشخاص البعثة الدبلوماسية من مغادرة إقليمها ومنحهم كافة الحصانات والامتيازات التي يتمتعون بها حتى لحظة مغادرتهم إقليمها (مادة 44)، بالإضافة إلى ذلك فإن على الدولة المعتمد لديها واجب احترام وحماية أماكن البعثة وأموالها ومحفوظاتها (مادة 45).

جـ- فناء الدولة المعتمدة أو الدولة المعتمد لديها.

د- إلغاء البعثة الدبلوماسية، إذ غالباً ما تتفق الدولتان على أن تقدم إحداهما أو كلاهما على إلغاء بعثتها الدبلوماسية الدائمة وغالباً ما يكون السبب اقتصادي.

المطلب الثاني
الحصانات والامتيازات

مدخل:

يتطلب ممارسة البعثة الدبلوماسية الدائمة لمهامها على الوجه الأكمل أن يتوفر للمبعوث وضعاً قانونياً خاصاً تميزه عن باقي الرعايا الأجانب وحتى المواطنين داخل اقليم الدولة المعتمد لديها، وذلك من خلال مجموعة من الامتيازات والحصانات التي مصدرها قواعد عرفية دولية متفق عليها من قبل أعضاء الجماعة الدولية وتضمنتها إتفاقية فينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، والتي يمكن توضيحها بحسب هذه الأتفاقية على النحو التالي:

جدول شمولي للامتيازات والحصانات الدبلوماسية حسب اتفاقية فينا لعام 1961م

1) ضمانات البعثة الدبلوماسية:

(العنصر المادي)	رفع العلم والشعار	المادة 20
امتيازات	تسهيلات ومساعدات خاصة بأماكن البعثة	المادة 21
	تسهيلات بشكل عام	المادة 22
	الإعفاءات من الضرائب والرسوم العقارية	المادة 23
	الأعفاءات من الضرائب عن الرسوم للبعثة	المادة 28
	الإعفاءات الجمركية للأشياء الرسمية للبعثة.	المادة 36
حصانات	حرية الاتصال للبعثة الدبلوماسية	المادة 27
	أماكن البعثة وموجوداتها	المادة 22
	محفوظات البعثة ووثائقها	المادة 24
	المراسلات الخاصة بالبعثة الحقيبة وحاملها	المادة27

2) ضمانات الموظفين الدبلوماسيين

مواطني الدولة المعتمدة

	تسهيلات لاقتناء مساكن لرئيس البعثة واعضائها	المادة 21
	الإعفاء من الرسوم والضرائب المباشرة	المادة 34
	الإعفاء من الرسوم الجمركية	المادة 36
	الإعفاء من تفتيش الأمتعة الخاصة	المادة 36

امتيازات	التسهيلات للإقامة والسفر	(غير منصوص)
	تسهيلات حرية المرور والتنقل	المادة 26
	حق إقامة الشعائر الدينية	(غير منصوص)
	حق وجود طبيب خاص	(غير منصوص)
	حق بالحماية الشخصية	(غير منصوص)
	الحصانة الشخصية	المادة 29
	المسكن الخاص، الوثائق والمراسلات والأموال	المادة 30
حصانات	الحصانات القضائية (الاختصاص الجنائي، الإداري، المدني)	المادة 31
	الإعفاء من الخدمات الخاصة والعامة	مادة 35
	الإعفاء من الضمان الاجتماعي	مادة 33
3) ضمانات الموظفين الدبلوماسيين		
من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين إقامة دائمة فيها		مادة 38
ضمانات (فقط بالنسبة للأعمال الرسمية التي يقومون فيها خلال تأديتهم لمهامهم.		
إمتيازات (فقط بالنسبة للأعمال الرسمية التي يقومون فيها خلال تأديتهم لمهامهم.		
ضمانات أحرى لا شي		
4) ضمانات لأفراد أسر الموظفين الدبلوماسيين		مادة 37
حصانات وامتيازات	في حالة أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها نفس الحصانات والامتيازات التي للموظف الدبلوماسي	من المادة 29 وحتى المادة 36
	في حالة أن يكونوا من موظفي الدولة المعتمد لديها	لا شيء
5) ضمانات للموظفين الإداريين الفنيين وعائلاتهم		المواد 37، 38
في حالة أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو مقيمين إقامة دائمة فيها	حصانات	مثل الموظفين الدبلوماسيين (المادة 29 وحتى 36) مع استثناء الحصانة القضائية المدنية والإدارية المحددة بالأعمال المتعلقة بممارسة وظيفتهم الرسمية.
	امتيازات ومكاسب:	
في حالة أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو مقيمين إقامة دائمة فيها	- ضمان اجتماعي - خدمات شخصية وعامة - إعفاء جمركي	مثل الدبلوماسي. محددة بالأسماء المستوردة في مدينة اقامتهم

في حالة أن يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها		لا شيء
6) ضمانات للمستخدمين		المواد 37 ، 38
في حالة أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو مقيمين إقامة دائمة فيها	- حصانات قضائية (مع استثناءات بالنسبة للأعمال الرسمية التي يقومون بها أثناء تأديتهم لأعمالهم. - إعفاءات من الضرائب والرسوم على أجورهم. - إعفاء من الضمان الاجتماعي	
في حالة أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو مقيمين إقامة دائمة فيها		لا شيء
7) ضمانات للاشخاص الخصوصيين		المواد (33، 37، 38)
في حالة أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو مقيمين إقامة دائمة فيها.	- إعفاء من الضمان الاجتماعي يشترط خضوعهم له في الدولة المعتمدة أو في دولة ثالثة.	المادة 33
	- اعفاء من الضرائب على أجورهم	المادة 37
في حالة أن يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو مقيمين إقامة دائمة فيها	- لا شيء	المادة (38)

الخاتمة :

نجد في هذا البحث الفرق بين مصطلحات ثلاثة وهي الاتيكيت والبروتوكول والدبلوماسية كمايلي: الاتيكيت: هو فن المعاملة والسلوك ويشمل الأشياء الشخصية التي ربما تبدو صغيرة بالنسبة لصاحبها، ولكنها تقدم انطباعات عنه للآخرين.

البروتوكول: هو علم المعاملة والسلوك، وفيه قواعد وقوانين يفضل أن تتبع.

الدبلوماسية: هي التعامل مع دول وثقافات مختلفة سواء في اتيكيتها أو في بروتوكولاتها وكذلك القواعد والإجراءات التي تتبع في المعاملات المتبادلة بين الدول في المناسبات الرسمية المختلفة.

وفي العصر الحديث أخذت قواعد البروتوكول والاتيكيت طابع البساطة وعدم التكلف والتقيد المطلق بأنماطها السابقة مع ثبات قواعدها الأساسية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى التعامل الدبلوماسي والاجتماعي كما أن هذه القواعد لم تعد حكراً على الدبلوماسيين أنما أمتدت إلى الأشخاص العاديين.

إن البروتوكول يخص مستوى معين من المجتمع بينما الاتيكيت ميزة كل إنسان على الأرض ففي الاتيكيت اللباقة والتهذيب تتطور أو تتبدل أو يجري تجاوزها جزئياً في حين أن قواعد البرتوكول حازمة لا يمكن تجاوزها ، فقواعد البروتوكول ذات طبيعة قانونية تلتزم بها جميع الدول.

كما نجد أن الدبلوماسيين وممثلي الدول ملزمون بمراعاة واحترام قواعد البروتوكول وكذلك الاتيكيت.

وقد جاءت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م كنتاج لتقنين أعراف الشعوب والدول في المراسم والبروتوكول ، وللحيثيات والممارسات السياسية التي نتجت عن التطور المتلاحق للمراسم وللنشاط الدبلوماسي ، وأيضاً كنتاج لاتفاق الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

كل ذلك أسهم في التوصل لهذه الاتفاقية التي نظمت بشكل كبير نشاط الدبلوماسية من خلال البعثات الدائمة من خلال موادها التي عالجت كافة تفاصيل وملابسات عمل البعثات الدبلوماسية منذ النشأة أو قيام هذه البعثات ، ومروراً بالممارسات والأنشطة والحصانات والامتيازات وحتى إنتهاء عمل هذه البعثات.

الهوامش:

1) د. محمود خلف، " النظرية والممارسة الدبلوماسية، مكتبة جامعة المستقبل، 2014م، ص45.
2) صبحي سليمان، " فن الاتيكيت والمراسم والبروتوكول" ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2015م، ص70.
3) د. محمد خلف، مصدر سابق، ص46.
4) المصدر نفسه، ص51.
5) المصدر نفسه، ص52.
6) نيلسون هارولد، الدبلوماسية عبر العصور، بيرو: دار الكتاب العربي، ص22.
7) نيلسون هارولد، الدبلوماسية مع مقدمة في علم السياسة، ص92.
8) نفس المصدر، ص93.
9) نفس المصدر، ص93.
10) صبحي سليمان، مصدر سابق، ص 3.
11) نفس المصدر، ص3.
12) د. خلف، مصدر سابق، ص 98.
13) نفس المصدر، ص101.
14) نفس المصدر، ص102-104.
15) نيلسون هارولد، مصدر سابق، ص
16) د. خلف، مصدر سابق، ص 197.
17) نفس المصدر، ص198.
18) د. جيلان حمزة، المراسيم والبروتوكول وعلاقاتها بالإعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2009.
19) د. خلف، مصدر سابق، ص 205.
20) نفس المصدر، ص212.
21) صبحي سليمان، مصدر سابق، ص 26-28.
22) المصدر نفسه، ص7.
23) المصدر نفسه، ص7.

24) المصدر نفسه، ص9.

25) مجموعة من الباحثين- البروتوكول الدبلوماسي قواعده-اصوله-تطبيقاته-معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية-مؤسسة ابداع-غزة-فلسطين-ص5

26) د. جيلان حمزة، مصدر سابق.

27) البروتوكول الدبلوماسي قواعده-اصوله-تطبيقاته-مصدر سابق-ص7

28) د. خلف، مصدر سابق، ص 17.

29) د. جيلان حمزة، مصدر سابق.

30) المصدر نفسه.

31) صبحي سليمان، مصدر سابق، ص 21.

32) المصدر نفسه، ص81.

33) د. جيلان حمزة، مصدر سابق.

34) د. خلف، مصدر سابق، ص 99-100.

« مدى تطبيق المصارف التجارية العاملة في اليمن لمبادئ إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين في المصارف

« دراسة تطبيقيــة»

د. فهمي الدقاف

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف تقوم بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة مع تفاوت مستوى تطبيق تلك المبادئ، من متوسط إلى جيد، وتم وضع التوصيات التي تكفل زيادة فعالية وكفاءة تطبيق هذه المبادئ في المصارف.

المقدمة

يشهد العالم اليوم منافسة شديدة في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية ، والمنظمات العابرة للقارات، والتطورات التي فرضتها العولمة، على منظمات الأعمال سواءً كانت تقدم السلع أو الخدمات، الأمر الذي انعكس على نوعية ومواصفات الخدمة أو السلعة التي يجب أن تقُدم إلى الأسواق المحلية أو العالمية، وزيادة عدد المنظمات التي تفرض على مورديها تطبيق معايير الجودة في السلع والخدمات، وهذا الأمر بالضرورة قد فرض على المصارف تطبيق معايير ومواصفات الجودة في الخدمات التي تقدمها من أجل البقاء والاستمرار في ظل بيئة تنافسية واسعة و مفتوحة، ونظراً لما يشكله القطاع المصرفي في اليمن من دور هام وبارز في رفد اقتصاد الدولة بالموارد المالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، فإنه يتطلب من هذه المصارف تطبيق معايير الجودة الشاملة لكي تتمكن من الصمود والاستمرار في لعب هذا الدور المحوري، وبناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى تطبيق المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية لمعايير إدارة الجودة الشاملة في الخدمات التي تقدمها.

1. مشكلة الدراسة

من خلال ما تقدم ، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : "هل يوجد تطبيق لمبادئ إدارة الجودة الشاملة في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية" ؟ وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

أ. هل يوجد تطبيق لمبدأ دعم الإدارة العليا في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ب. هل يوجد تطبيق لمبدأ التخطيط الاستراتيجي في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ج. هل يوجد تطبيق لمبدأ القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

د. هل يوجد تسحين مستمر للعمليات في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

هـ. هل يوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموارد البشرية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

و. هل يتم اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق والأنظمة المعلوماتية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ز. هل يوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموردين في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ح. هل يوجد تطبيق لمبدأ التركيز على العملاء في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

2. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من اتجاه عدد كبير من المنظمات ومنها المصارف في جميع أنحاء العالم لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة من حيث الجودة، وبالتالي معرفة المرحلة التي قطعتها المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية نحو تطبيق هذه المبادئ، ثم تقديم مجموعة من المقترحات التي تساهم في تطبيق هذه المعايير.

3. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ، ثم وضع مقترحات لتطبيق هذه المعايير بغرض زيادة وتحسين الخدمات التي تقدمها في مواجهة المصارف الخارجية والعابرة للقارات وبالتالي صمودها في سوق المنافسة.

4. فرضيات الدراسة

أ. لايوجد تطبيق لمبدأ دعم الإدارة العليا في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ب. لايوجد تطبيق لمبدأ التخطيط الاستراتيجي في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ج. لا يوجد تطبيق لمبدأ القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

د. لا يوجد تسحين مستمر للعمليات في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ه. لايوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموارد البشـرية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

و. لا يتم اعتماد القرارات بناءً على الحقائق والأنظمة المعلوماتية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ز. لايوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموردين في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ح. لايوجد تطبيق لمبدأ التركيز على العملاء في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

5. منهجية وأداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، بغرض معرفة مدى

إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة في المصارف، وتمثلت أداة الدراسة في استبيان مكون من(45) فقرة تم إعداده بعد الاطلاع على العديد من التجارب والكتب والدراسات ذات الصلة (1).

6. مجتمع وعينة الدراسة

أ. مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الموظفين العاملين في المراكز الرئيسية للمصارف التجارية بما فيهم المدراء والبالغ عددها (15) مصرف تجاري تضمنت المراكز الرئيسية لها.

ب. عينة الدراسة

تم اختيار عينة مكونة من (300) موظف يعملون في المصارف التجارية، باستخدام أسلوب المعاينة الغرضية (Purpose Sample)، ويوضح الجدول رقم (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستعادة وأفراد العينة الذين تم اختيارهم

جدول (1)

اختيار العينــة من موظفي المصارف التجارية

م	اسم المصرف	عدد أفراد العينة المطلوبة	عدد الإستبانات الموزعة في المصرف	عدد الإستبانات المستعادة	عدد الإستبانات الصالحة للتحليل وفقاً للعينة المطلوبة
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	20	30	29	20
2	البنك الأهلي اليمني	20	30	25	20
3	البنك العربي	20	30	22	20
4	يوناتيد بنك(United bank limited)	20	30	28	20
5	كاليون كريديت أجريكول(Calyon Credit Agricole)	20	30	24	20
6	بنك الرافدين	20	30	22	20
7	بنك اليمن الدولي	20	30	30	20
8	بنك اليمن والكويت	20	30	23	20
9	البنك التجاري اليمني	20	30	22	20
10	بنك اليمن والخليج	20	30	25	20
11	بنك اليمن والبحرين الشامل	20	30	28	20

12	بنك قطر الوطني	20	30	25	20
13	بنك سبأ الإسلامي	20	30	26	20
14	بنك التضامن الإسلامي الدولي	20	30	28	20
15	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	20	30	30	20
16	المجموع	300	450	387	300

× الجدول من إعداد الباحث بناء على تقارير البنك المركزي اليمني

7. الدراسات السابقة

أ. دراسة بدرية المعتز عبدالكريم البلبيسي(2)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية في الأردن لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ومستويات التطبيق، إضافة إلى التعرف على طبقة ودرجة العلاقة بين عناصر إدارة الجودة الشاملة والأداء المؤسسي لهذه المصارف، وأثر الثقافة التنظيمية على التطبيق السليم لمفهوم الجودة ، تمثلت أداة الدراسة الإستبيان على كل من الموظفين والمدراء وعملاء المصارف التجارية في الأردن، توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها : تبني المصارف التجارية في الأردن لمفهوم إدارة الجودة الشاملة بكافة عناصره مع تفاوت مستويات التطبيق لهذه العناصر، وكذا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المصارف التجارية الأردنية بعناصر إدارة الجودة الشاملة والأداء المؤسسي، كما أظهرت الدراسة عدم اختلاف تأثير عناصر إدارة الجودة الشاملة على تحسين الأداء المؤسسي للمصارف التجارية في الأردن "مقاساً بالربحية والإنتاجية وكفاءة التشغيل، كلاً على حدة" باختلاف الثقافة التنظيمية لهذه المصارف.

ب. دراسة صالح محمد كرامة الجريري(3)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية التي تعطيها إدارة المصارف للتسويق الداخلي والعمل على تفعيل وتحسين أساليب التسويق في المصارف، تمثلت أدارة الدراسة في الاستبيان ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها : عدم إعطاء المصارف أهمية كبيرة لتلبية احتياجات ورغبات العاملين، وجود نظام يتسم بالعدالة للحوافز والمكافآت قائم على مستوى الإنجاز، كما يوجد تفويض للمرؤوسين بصلاحيتهم واتخاذ القرارات في المسائل المتعلقة بمشاكل الزبائن، كذلك عدم إعطاء اهتمام للإبداع والابتكار من قبل الإدارة للعاملين، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التسويق الداخلي وجودة الخدمة.

ج. دراسة B.Lewis & A. Smith (4)

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة نطاق الاهتمام بخدمة العملاء، و تقويم جودة الخدمة من منظور مقدمي الخدمة، وتمثلت أداة الدراسة في استبيان للعاملين في أحد البنوك البريطانية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: أن العوامل التي تركز على العميل تتمثل في: زيادة رضا العميل، وأن العميل دائما هو أساس الاستراتيجية المصرفية، وأن هناك تغير مستمر في رغبات العملاء بسبب الجودة ، و تطوير الخدمات المصرفية بما يتلاءم مع احتياجات العملاء؛ إقامة علاقة قوية ومستمرة مع العملاء؛ وأن العوامل التي تركز على الخدمة المصرفية تتمثل في جودة الخدمة، الخدمة الشخصية، تقديم الخدمة للعميل بأسلوب يقوم على الود والصداقة والاهتمام.

د. دراسة D.Buswell (5)

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات عملاء المصارف والمؤسسات المالية نحو تقييم جودة الخدمة المقدمة لهم، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المستخدمة في التقويم تتمثل في: المعرفة الوظيفية المتوفرة لدى موظفي المصرف، سلاسة وقدرة الاتصال، خبرة موظفي المصرف ومهاراتهم، تصميم فروع المصرف، قدرة وإمكانية المصرف في تصميم نظام يمكن من خلاله تقديم خدمات تتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية من خلال عمليات تحويل الأموال وأساليب تمويل التجارة الخارجية وغيرها.

ه. دراسة Moss & S.Richard .C (6)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التعامل والتفاعل بين مقدمي الخدمة والعملاء وشملت (12) عامل من أوجه التعامل بين مقدمي الخدمة والمستفيدين منها، أي دراسة جودة الخدمة المقدمة ومدى تفاعل العملاء معها، باعتبارها من العوامل الحاسمة في رضا العميل، وقد توصلت الدراسة لبعدين هامين للجودة يتمثل البعد الأول في جودة العرض المقدم والناتج عن : دراسة احتياجات ورغبات العميل وما يتوقعه من المصرف، إضافة إلى تطبيق نظام مراقبة الجودة الفعال وتكييفه وفقا لرغبات العملاء، ويتمثل البعد الثاني في تفاعل العميل مع الجودة والذي يتحقق عن: توصيل المعلومات للعميل في وقتها، و التوجه العقلاني والمفتوح على العملاء، إضافة إلى وجود نظام فعال للتجاوب مع اقتراحات وشكاوي العملاء

8. الإطار النظري للدراسة

أ. مفهوم الجودة في الخدمات المصرفية (7)

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الجودة بحسب المدارس والرواد الذين بحثوا في مجال الجودة ، ويمكن عرض بعض هذه التعاريف التي تناولها بعض الباحثين في مراجع مختلفة كما يلي :

- يعرفها فينجوم بأنها (الرضا التام للعميل) ، وعرفها كروسبي بأنها :" المطابقة مع المتطلبات" ، ويعرفها ديمنغ بأنها "الدرجة المتوقعة من التناسق والاعتماد التي تناسب السوق بتكلفة منخفضة"، كما يرى جوران بأنها " دقة الاستخدام حسب ما يراه المستفيد".

وتبعاً للأراء المتعددة في تناول مفهوم الجودة، تعددت الآراء والاتجاهات أيضاً في تعريف إدارة الجودة الشاملة ويمكن عرض بعض هذه التعاريف كما يلي:

- وفقاً للمعهد الفيدرالي الأمريكي فإنها تعني " أداء العمل بشكل صحيح من المرة الأولى، مع الاعتماد على تقييم المستفيد المعرفة مدى تحسن الأداء"، كما عرفها جوزيف جابلونسك بأنها " شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين، بهدف التحسين المستمر في الجودة والإنتاجية وذلك من خلال فرق العمل"

كما تعددت التعريفات التي تناولت مفاهيم الجودة والجودة الشاملة بحسب المدارس والاتجاهات فقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الجودة في الخدمات المصرفية، ووفقاً للتعاريف التي قدمت من قبل العلماء والباحثين فإنه يمكن إجمال هذه التعريفات بأن جودة الخدمات المصرفية تعني « قدرة الخدمة المصرفية على تلبية احتياجات ورغبات العملاء وبالتالي تحقيق إشباع تام لهؤلاء العملاء»

ب. أهمية إدارة الجودة الشاملة

ينتج عن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المصارف العديد من الفوائد يمكن عرض أهمها كما يلي:

- تخفيض تكاليف الإنتاج والعمليات
- تقليل الأخطاء، وزيادة الإنتاجية.
- زيادة القدرة التنافسية للمصرف وبالتالي زيادة الأرباح
- تحسين سمعة المصرف داخلياً وخارجياً، وبالتالي زيادة ولاء العملاء للمصرف، وانتماء العاملين.

ج. مبادئ إدارة الجودة الشاملة

تختلف مبادئ ومعايير الجودة الشاملة من منظمة إلى أخرى باختلاف المبادئ التي أوردها الرواد والباحثون وهيئات الرقابة على تطبيق الجودة، فمنهم من ذكر سبعة مبادئ لإدارة الجودة الشاملة ومنهم من أوردها في أقل من سبعة، ومنهم من أوردها في أكثر من ذلك، وسيتم تناول أهم المبادئ التي ترتكز عليها إدارة الجودة الشاملة في ثمانية مبادئ رئيسية، يمكن عرضها كما يلي:

- مبدأ دعم الإدارة العليا

يعد هذا المبدأ من أهم العوامل التي تساعد على إنجاح عملية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ويتطلب من الإدارة العليا أن تكون على قناعة بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وإعلانها بشكل مكتوب وواضح، والعمل على حشد وتنسيق كافة الموارد بما يتوافق مع إنجاح تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وبدون توفر قناعة الإدارة العليا ودعمها لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة لايمكن للمصرف أن يحقق تقدم ملموس في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

- التخطيط الاستراتيجي

يجب على المدراء في الإدارة العليا للمصارف وضع خطة منهجية ترسم الخطوط العريضة لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بدءً من إدراج تطبيق الجودة في الخدمة المصرفية ضمن رسالة ورؤية المصرف ووضع الالتزام بالجودة كمبدأ من مبادئ الثقافة التنظيمية للمصرف، ثم صياغة الأهداف الاستراتيجية التفصيلية لخطوات إنجاح الرسالة والرؤية حيث يعتبر هذا المبدأ محدد هام ومرتكز أساسي لإنجاح عملية تطبيق الجودة الشاملة في المصرف.

- القيادة

إن نجاح عملية تطبيق الجودة الشاملة يتطلب وجود قادة في المصارف قادرين على توضيح رؤية المصرف نحو تطبيق الجودة وإقناع بقية العاملين باتباعها، وأن يكون هؤلاء القادة قادرين على تفويض الأخرين بصلاحيتهم ومتمكنين من تطوير شبكة اتصالات غير رسمية بجانب الشبكة الرسمية للتأكد من التقدم نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة من عدمه، كما يتطلب أن يكون هؤلاء القادة قادرين على استخدام الذكاء بجانب القوة في تطبيق القرارات إضافة إلى التزامهم بخطط الجودة التي تم وضعها والإعلان عنها.

- التركيز على العملاء

يعتبر رضا العملاء ركيزة أساسية من ركائز نجاح المصرف واستمراره في سوق العمل، و يجب على المصرف أن يضع في قائمة أولوياته أن العميل أهم شخص لدى المصرف والعمل على تلبية واشباع حاجاته ورغباته، من خلال تقديمه خدمات ذات جودة تشبع حاجة ورغبة العميل.

- **التحسين المستمر للعمليات**

يعتبر التحسين المستمر للعمليات مبدأ هام من مبادئ إدارة الجودة الشاملة ، حيث يجب إشراك جميع العاملين في تحسين العمليات الداخلية للمصرف من خلال فرق تحسين العمل وبمنهجية تطبيق فعالة وواضحة، كما يجب على المصرف أن يكون سباقاً في تقديم خدمات متطورة وحديثة ليتمكن من تحقيق ميزة تنافسية والحفاظ على عملائه ومركزه المالي، كما يجب أن يهتم بتحسين كل ما يحيط بالخدمة المصرفية ابتداءً من الاهتمام بشكل ومظهر المصرف والعاملين فيه وكذا تقليل وقت انتظار العملاء للحصول على الخدمة، ثم الاهتمام بتطوير الخدمات الثانوية المصاحبة للخدمة الرئيسية مثل القيام بدراسة جدوى لمشاريع العملاء، حتى يتمكن من إنجاح تطبيق الجودة الشاملة في جميع الخدمات التي يقدمها.

- **مبدأ الاهتمام بالموارد البشرية**

حتى تتمكن الإدارة المصرفية من إنجاح عملية تطبيق خطط الجودة التي قامت بصياغتها يجب عليها أن تقوم بالاهتمام بالموارد البشرية التي تعتبر مرتكز أساسي في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ابتداء من عملية الاختيار والتعيين، وإعطائهم المقابل المادي الذي يكفل لهم العيش الكريم ويحفزهم نحو بذل مزيد من الجهد والوقت لإنجاح عملية تطبيق الجودة الشاملة وبالتالي نجاح المصرف، إضافة إلى إلحاقهم بالدورات التدريبية ومنحهم الحوافز والمكافأة بشكل عادل ...الخ.

- **اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق والمعلومات**

يجب على الإدارة المصرفية تطوير نظام معلوماتي يسهم بتوصيل المعلومات وتحليل البيانات بالشكل الأمثل الذي يساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة وبدون توفر تلك الأنظمة لايمكن للإدارة التقدم خطوة واحدة نحو تطبيق الجودة الشاملة، حيث أن القرار الذي يتخذ بناءً على معلومات غير صحيحة يؤدي إلى الفشل على كافة النواحي.

- **مبدأ الاهتمام بالموردين**

تتأثر جودة المخرجات بجودة المدخلات، ومن المهم في إدارة الجودة الشاملة تأسيس علاقة قوية مع موردي المواد والمعدات والأجهزة وأن تكون هذه العلاقة قائمة على الشراكة والمنفعة المتبادلة، من أجل ضمان نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المصارف.

9. تحليل ومعالجة البيانات

من أجل الحصول على نتائج تحليل البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتوافق والدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية) "SPSS " على

النحو التالي:

أ- التكرارات باستخدام المتوسطات، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي (MEAN) بغرض التعرف على مدى موافقة عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المطروحة عليهم .

ب- بعد حساب المتوسط الحسابي ، تم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح –تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2) تحديد الاتجاه باستخدام المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحاور

المتوسط المرجح	المستوى(الاتجاه)
من 1 إلى 1،79	غير موافق بشدة
من 1،80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3،40 إلى 4،19	موافق
من 4،20 إلى 5	موافق بشدة

ج. اختبار (z-test)، لمعرفة صحة أو عدم صحة الفرضيات من خلال تحليل ما إذا كان متوسط أراء أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وكذلك على المحاور إجمالاً يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3).

10. مناقشة النتائج واختبار صحة الفرضيات

أ. نتيجة اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية على مايلي " لايوجد تطبيق لمبدأ دعم الإدارة العليا في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

تم اختبار الفرضية الأولى من خلال نتائج إجابات السؤال الأول الموجه للموظفين على الفقرات من (Y1إلىY4) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (3)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الأول Z_1 حول تطبيق مبدأ الإدارة العليا

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	y1	يوجد لدى المصرف خطة للحصول على شهادات معتمدة في تطبيق الجودة مثل الإيزو 9001 2000.	3.6033	موافق
2	y2	يوجد خطة استراتيجية عليا لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة	4.3100	موافق بشدة
3	y3	تعتبر الإدارة الجودة مرتكز أساسي لنجاح المصرف	4.7600	موافق بشدة
4	y4	خطط تطبيق الجودة معلنة وواضحة لكل العاملين في المصرف	3.8194	موافق
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	4.123175	موافق

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات الأربعة كانت أكبر من المتوسط الحسابي (3) وتندرج ضمن الاتجاهين موافق وموافق بشدة مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ.

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (4.123)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال الأول للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يوجد تطبيق لمبدأ دعم الإدارة العليا في المصارف، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3) تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z (47.061) وبمستوى معنوية Sig (000.) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تطبيق لمبدأ دعم الإدارة العليا في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (4)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول الفقرات على المحور الأول

المتوسط	قيمةZ	مستوى الدلالة SIG×
4.123	47.061	000.

× مستوى المعنوية = 5%

ب. نتيجة اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية على ما يلي " لايوجد تطبيق لمبدأ التخطيط الاستراتيجي في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

تم اختبار الفرضية الثانية من خلال نتائج إجابات السؤال الثاني الموجه للموظفين على الفقرات من (Y5 إلى Y13) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (4)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الثاني Z_2 حول تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y5	يتم ترجمة رسالة المصرف إلى أهداف محددة	3.3167	موافق
2	Y6	يوجد لدى المصرف رسالة واضحة تعبر عن رؤيته وأهدافه	4.2700	موافق بشدة
3	Y7	يتم مراعاة جميع الأطراف ذات المصلحة أثناء صياغة التوجه الاستراتيجي للمصرف	3.2833	محايد
4	Y8	يتم نشر وإعلان التوجه الاستراتيجي للمصرف لجميع العاملين في المصرف	3.2600	محايد
5	Y9	أهداف المصرف دقيقة وقابلة للقياس	3.1500	محايد
6	Y10	أهداف المصرف تتسم بالطموح والواقعية	4.3000	موافق بشدة
7	Y11	أهداف المصرف محددة بتوقيت زمني لإنجازها	3.4733	موافق
8	Y12	يلتزم المصرف بالمصداقية والنزاهة في جميع سياساته وقراراته ومعاملاته داخل وخارج المصرف	3.2233	محايد

9	Y13	يوجد لدى المصرف نظام لمراقبة تطبيق الممارسات الاخلاقية المهنية على كافة المستويات (الالتزام ، الامانة ، التعامل مع الزملاء ، المدراء، حفظ أسرار العملاء)	3.2800	محايد
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	3.5063	موافق

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمحور كانت في أغلبها تميل نحو اتجاه الحياد، ماعدا ثلاث فقرات، حصلت على موافق وموافق بشدة، مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ مع الإشارة إلى وجود ضعف في بعض جوانب التتطبيق، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (3.506)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال الثاني للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يوجد تطبيق لمبدأ التخطيط الاستراتيجي في المصارف، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3) ، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(39.863) وبمستوى معنوية Sig (0.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تطبيق لمبدأ التخطيط الاستراتيجي في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية

جدول رقم (5)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

المتوسط	Zقيمة	×SIGمستوى الدلالة
3.506	39.863	0.00

× مستوى المعنوية = 5%

ج. نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية على ما يلي " لايوجد تطبيق لمبدأ القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

تم اختبار الفرضية الثالثة من خلال نتائج إجابات السؤال الثالث الموجه للموظفين على الفقرات من (Y14إلىY16) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (6)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الثالث Z_3 حول تطبيق مبدأ القيادة

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y14	يقوم المدراء بتفويض العاملين في المصرف بكامل صلاحياتهم.	3.0933	محايد
2	Y15	يقوم المدراء في المصرف بتطوير شبكة اتصالات غير رسمية بجانب الشبكة الرسمية للحصول على تقارير بإجراءات التنفيذ للجودة من قبل العاملين	4.0067	موافق
3	Y16	يقدم المدراء في الإدارة العليا نموذج للالتزام بتطبيق الجودة يعمل كحافز للموظفين لبذل المزيد من الجهد في سبيل إنجاح التطبيق	3.2333	محايد
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	3.444433	موافق

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمحور كانت في أغلبها تميل نحو اتجاه الحياد، ماعدا ثلاث فقرات، حصلت على موافق وموافق بشدة ، مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ مع الإشارة إلى وجود ضعف في بعض جوانب التتطبيق مثل تفويض العاملين بصلاحيتهم، وكما هو مبين في الجدول أعلاه

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (3.444)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال الثالث للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يوجد تطبيق لمبدأ القيادة الاستراتيجية في المصارف، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3) ، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(20.854) وبمستوى معنوية Sig (.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تطبيق لمبدأ القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية

جدول رقم (7)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

المتوسط	Zقيمة	SIG×مستوى الدلالة
3.444	20.854	.000

مستوى المعنوية = 5%

د. نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية على ما يلي " لايوجد تحسين مستمر للعمليات في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

تم اختبار الفرضية الرابعة من خلال نتائج إجابات السؤال الرابع الموجه للموظفين على الفقرات من (y17 إلى y23) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (8)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الرابع Z_4 حول تطبيق مبدأ التحسين المستمر للعمليات

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y17	يوجد لدى المصرف خطط معلنة لعمليات التحسين وجدولة العمليات	3.1800	محايد
2	Y18	يوجد لدى المصرف فرق عمل لتحسين العمليات	3.0800	محايد
3	Y19	يقوم المصرف بمراجعة الخدمات التي يقدمها وتسحينها بالموازاة مع التطور الحاصل في بيئة العمل المصرفية	3.8733	موافق
4	Y20	يستخدم المصرف النماذج والطرق الإحصائية لحل مشاكل الجودة	3.1767	محايد
5	Y21	يتم تشكيل حلقات جودة لمناقشة مشاكل العمل في إدارات المصرف	3.1067	محايد
6	Y22	يوجد في المصرف نظام للمواصفات والمقاييس	3.2633	محايد
7	Y23	يؤمن المصرف بسياسية الابتكار والتطوير في تقديم خدمات جديدة	4.0100	موافق
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	3.3843	محايد

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمحور كانت في أغلبها تميل نحو اتجاه الحياد، ماعدا فقرتان، حصلت على موافق، مما يدل على وجود تطبيق متوسط لهذا المبدأ مع الإشارة إلى وجود ضعف في بعض جوانب التتطبيق، كما هو موضح بالجدول أعلاه.

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (3.384)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال الرابع للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يوجد تطبيق لمبدأ التحسين المستمر للعمليات في المصارف، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3)، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(27.343) وبمستوى معنوية Sig (0.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تحسين مستمر للعمليات في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

المتوسط	Zقيمة	SIG×مستوى الدلالة
3.384	27.343	0.000

× مستوى المعنوية = 5%

هـ. نتيجة اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية على ما يلي " لايوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموارد البشرية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

تم اختبار الفرضية الخامسة من خلال نتائج إجابات السؤال الخامس الموجه للموظفين على الفقرات من (y24 إلىy36) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (10)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الخامس Z_5 حول تطبيق مبدأ الاهتمام بالموارد البشرية

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y24	يحدد المصرف بشكل علني وواضح المعايير والمؤهلات والاجراءات المتعلقة باختيار الموظفين	4.0100	موافق
2	Y25	يحدد المصرف المهام والواجبات المناطة بكل موظف حسب تخصصه ومؤهلاته العلمية ويضع الشخص المناسب في المكان المناسب	4.0067	موافق
3	Y26	يقوم المصرف بتقويم فاعلية موارده البشرية عن طريق تقييم ادائهم بانتظام.	4.0033	موافق
4	Y27	يتوفر لدى المصرف العدد الكافي من العاملين الفنيين والمهنيين ذوي الخبرة والكفاءة في الادارات المساندة والخدمية	4.0167	موافق
5	Y28	يوجد للمصرف سياسة واضحة تجاه استقطاب عمال من ذوي الاختصاص والمهارات العالية.	3.9900	موافق
6	Y29	يتم تقديم الأجور العادلة لجميع العاملين	3.1500	محايد
7	Y30	يتم منح المكافآت والحوافز بناءً على تقارير الإنجاز والأداء.	3.2533	محايد
8	Y31	يتم إلحاق العاملين في المصرف بدورات تدريبية متخصصة في مجال الجودة ورفع الأداء.	3.0867	محايد
9	Y32	يتم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بشكل عادل من قبل الإدارة.	3.2000	محايد
10	Y33	يقوم المصرف بإجراء ورش عمل بغرض نشر ثقافة الجودة والتأكيد على تطبيقها.	3.1433	محايد
11	Y34	يتم توفير بيئة صحية أمنة للعاملين في المصرف	3.1867	محايد
12	Y35	يقدم المصرف خدمة التأمين الصحي للعاملين	3.1633	محايد
13	Y36	يتم إشراك الموظفين ضمن فرق العمل	3.2441	محايد
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	3.4956	موافق

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن ست فقرات من عبارات المحور كانت ضمن الاتجاه موافق بينما سبع فقرات كانت ضمن الاتجاه محايد، مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ مع الإشارة إلى ضعف في بعض جوانب التتطبيق كما هو موضح بالجدول أعلاه.

بلغ المتوسـط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (3.496)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال الخامس للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يوجد تطبيق لمبدأ الموارد البشرية في المصارف، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3)، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(34.061) وبمستوى معنوية Sig (0.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموارد البشرية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس

المتوسط	Zقيمة	SIG×مستوى الدلالة
3.496	34.061	0.000

مستوى المعنوية = 5%

و. نتيجة اختبار الفرضية السادسة

تنص الفرضية على ما يلي " لا يتم اعتماد القرارات بناءً على الحقائق والأنظمة المعلوماتية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ".

تم اختبار الفرضية السادسة من خلال نتائج إجابات السؤال السادس الموجه للموظفين على الفقرات من (y37 إلىy38) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (12)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال السادس Z_6 حول اتخاذ القرارات بناء على الحقائق والأنظمة المعلوماتية

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y37	تعتمد الإدارة على نظام معلومات لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات	3.6767	موافق
2	Y38	يوجد لدى المصرف نظام معلومات يختص بدراسة البيئة الخارجية والداخلية للمساعدة في اتخاذ القرارات	3.7633	موافق
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	3.72	موافق

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن عبارات المحور كانت ضمن الاتجاه موافق، مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ وإن كان هناك ضعف في بعض جوانب التتطبيق كما هو موضح بالجدول أعلاه.

بلغ المتوسـط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (3.72)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال السادس للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يتم اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق والأنظمة المعلوماتية .

وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3) ، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(17.697) وبمستوى معنوية Sig (.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يتم اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق والأنظمة المعلوماتية في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور السادس

المتوسط	Zقيمة	SIG×مستوى الدلالة
3.72	17.697	000.

مستوى المعنوية = 5%

ز. نتيجة اختبار الفرضية السابعة

تنص الفرضية على ما يلي " لايوجد تطبيق لمبدأ الاهتمام بالموردين في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

تم اختبار الفرضية السابعة من خلال نتائج إجابات السؤال السابع الموجه للموظفين على الفقرات من (y39 إلىy40) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (14)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال السابع Z_7 حول مبدأ الاهتمام بالموردين

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y39	يتم اعتماد الجودة في الطلبيات بدلاً من السعر المنخفض	3.9833	موافق
2	Y40	يحتفظ المصرف بعلاقات جيدة مع الموردين	4.8800	موافق بشدة
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	4.43165	موافق بشدة

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن عبارات المحور جاءت ضمن المحورين موافق وموافق بشدة، مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ كما هو موضح بالجدول أعلاه.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (4.432)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال السابع للدراسة وبالتالي نستنتج أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ الاهتمام بالموردين، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3) ، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(73.161) وبمستوى معنوية Sig (.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يتم تطبيق مبدأ الاهتمام بالموردين في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور السابع

المتوسط	Zقيمة	×SIGمستوى الدلالة
4.432	73.161	000.

× مستوى المعنوية = 5%

ح. نتيجة اختبار الفرضية الثامنة

تنص الفرضية على ما يلي " لايوجد تطبيق لمبدأ التركيز على العملاء في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ".

تم اختبار الفرضية الثامنة من خلال نتائج إجابات السؤال الثامن الموجه للموظفين على الفقرات من (Y45 to Y41) باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار z-test كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (16)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الثامن Z8 حول تطبيق مبدأ التركيز على العملاء

م	رمز الفقرة	الفقرة	المتوسطات	الاتجاه
1	Y41	يتم استقبال طلبات وتساؤلات العملاء والرد عليها	4.4667	موافق بشدة
2	Y42	يتم استقبال شكاوي العملاء وحلها أول بأول	4.4200	موافق بشدة
3	Y43	يتم التواصل مع العملاء في المناسبات والأحداث الهامة	4.4467	موافق بشدة
4	Y44	يتم أخذ أراء وانطباعات العملاء عن المنتجات التي يقدمها المصرف	4.4933	موافق بشدة
5	Y45	يتم تلبية احتياجات ورغبات العملاء وكسب رضاهم	4.5467	موافق بشدة
		إجمالي المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور	4.47466	موافق بشدة

× الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن فقرات المحور كانت ضمن الاتجاه موافق بشدة، مما يدل على وجود تطبيق جيد لهذا المبدأ كما هو موضح بالجدول أعلاه.

بلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المحور مجتمعة (4.475)، مما يشير إلى الموافقة بالإيجاب على السؤال الثامن للدراسة وبالتالي نستنتج أنه يوجد تطبيق لمبدأ التركيز على العملاء في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وبغرض التأكد مما تم التوصل إليه من حيث أن متوسط أراء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفرضية في الاستبانة يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3) ، تم استخدام اختبار (Z) عند مستوى معنوية Sig (5%)، حيث بلغت قيمة Z(83.695) وبمستوى معنوية Sig (0.000) وكما هو موضح في الجدول أدناه، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تطبيق لمبدأ التركيز على العملاء في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (17)

نتائج اختبار (Z-test) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثامن

المتوسط	قيمة Z	مستوى الدلالة SIG×
4.475	83.695	0.000

× مستوى المعنوية = 5%

من خلال النتائج السابقة يمكن وبشكل عام الوصول إلى أن المصارف التجارية العاملة في اليمن تقوم بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وبشكل جيد مع وجود قصور في بعض الجوانب ، مما يدل على رفض فرضية العدم الرئيسية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد تطبيق لمبادئ إدارة الجودة الشاملة في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ الإدارة العليا وبشكل جيد.
2. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي وبشكل جيد مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.
3. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ القيادة الاستراتيجية وبشكل جيد مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.
4. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ التحسين المستمر للعمليات وبشكل متوسط مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.
5. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ الموارد البشرية وبشكل جيد مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.
6. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ اتخاذ القرارات بناء على الحقائق ونظم المعلومات وبشكل جيد مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.
7. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ الاهتمام بالموردين وبشكل جيد مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.
8. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في اليمن تقوم بتطبيق مبدأ الاهتمام بالعملاء وبشكل جيد مع وجود ضعف في بعض جوانب التطبيق.

9. **بينت نتائج الدراسة إجمالاً أن المصارف التجاريـــة في اليمن تقوم بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة وبشكل جيد مع وجود نقاط ضعف في بعض جوانب تطبيق تلك المبادئ.**

ثانياً: التوصيات

1. **يجب على المصارف التجارية بذل مزيد من الجهد في إنجاح تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، خصوصاً فيما يتعلق بمبدأ التحسين المستمر للعمليات، والتوجه بالموردين، وكذا زيادة فعالية وكفاءة التخطيط الاستراتيجي، والقيادة، والتركيز على الموارد البشرية بشكل كبير حيث تعتبر مرتكز أساسي لنجاح عملية التطبيق.**
2. **توصي الدراسة الباحثين في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات وخصوصاً فيما يتعلق بمدى إدراك العملاء لجودة الخدمة المصرفيـــة.**

قائمة المراجع

1. - لمى فيصل اسبر، مدخل مقترح لرفع الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2009.
   - المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة،مصر،2002.
   - غادة زكريا صادق، قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،مصر،1997.
   - زيدان محمد و قورين حاج قويدر، جامعة 20أوت55سكيكدة–المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول "الجودة و التميز في منظمات الأعمال،8-7 مايو-2007
2. البلبيسي بدرية المعتز عبدالكريم، إدارة الجودة الشاملة والأداء: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000م.
3. الجريري صالح محمد كرامة، أثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات في رضا الزبون: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا،2006.
4. Lewis Barbare.R & Smith Anne .M، Customer Care in Financial service Organizations، International of bank Marketing ، Vol 7، N°5 ، PP: 13 – 22
5. Buswel .D، Measuring the quality of in branch Customer service، . International of bank Marketing، Vol 2، N°1 ، PP: 26- 40
6. Moss. C.D& Soon.R ، Customer Satisfaction – the key to successful and legally unfettered trading- European journal of Marketing ، Vol 19، N: 6 ، Paris ، 1985 ، P : 5
7. - مأمون سليمان الدراكة، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء، دار صفاء، عمان ، 2006.
   - خيضر كاظم حمودة، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى عمان، 0002.
   - محمد ماجد خشبة، الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد 15، 2005.

دور معلمي المرحلة الثانوية في تنميــة القيم الخلقية لدى طلابهم في محافظة البيضاء

د. بدورعبدالله علي الماوري
كلية التربية- قسم أصول التربية- جامعة البيضاء

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم في محافظة البيضاء والتعرف الى اهم القيم الخلقية التي يسعى معلمو المرحلة الثانوية الى تنميتها لدى طلابهم.

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات في المدارس الثانوية بقسميه العلمي والأدبي والبالغ عددهم (490) طالبا وطالبة للعام الدراسي 2014-2015م

منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي،نظرا لمناسبته لأغراض الدراسة . وقد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم بمحافظة البيضاء من وجهة نظر الطلبة أنفسهم بلغ متوسطها (3.16) وقد حصلت الآداب الأسرية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.31) وتلتها الآداب الاجتماعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.26) ثم تلتها الآداب الشخصية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.90)
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a>0.05$) حول دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الشخصية والأسرية

والاجتماعية في الاستبيان ككل لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة البيضاء يعزي لمتغير الجنس (ذكر- أنثى)

وقد أوصت الباحثة ب:

1-حث المعلمين على زيادة ترسيخهم للقيم الخلقية التي برز إسهامها بدرجة ضعيفة والعمل على تنميتها.

2-رصد منظومة القيم الايجابية بين الطلبة وتنميتها ورصد السلبية ومحاربتها والكشف عن إضرارها على الفرد والمجتمع.

3-ضرورة وجود معلمين ومعلمات قدوة ملتزمين بالفضائل والآداب الخلقية التي تعكس ذلك إيجابيا على طلاب المرحلة الثانوية

Abstract

The present study aims at identifying the role of secondary school teachers in reinforcement their students' moral values. It also aims at identifying the most important values secondary school teachers seek to reinforce.

Population of this study comprises all regular state secondary school male and female students from both section literary and science sections in Albiadha'a city. Those were 490 students in 2014/ 2015.

The researcher adopted the descriptive analytical method which suits this study.

The researcher has come up with the following findings:

1. The role of secondary school teachers in reinforcing their students' moral values from the students' perspective reached a percentage of 3.16. Familial values ranked first with a percentage weight 3. 31. Social values followed with a percentage weight 3. 26. Personal values ranked third with percentage weight 2. 90.
2. There are no static significance differences on a standard (a>0.05)on the role of the secondary schools teachers in reinforcing the social.familial.and personal in the whole questionnaire for secondary schools students in Albiadha'a city back to gender (male-female).

Recommendation:

1. Motivate teachers to entrench moral values which came into view with a weak degree and try to develop it.
2. Observe the percentage of moral values and observe the negativity and fight its harms on individual and community.
3. The necessity of the presence of an ideal teacher have morals that affect positively on secondary schools students.

مقدمة :

إن عملية بناء الإنسان الصالح هي الغاية التي يسعى إليها المجتمع ،وهذا البناء يحتاج إلى تربية خلقية تنمي الشخصية الإنسانية المتكاملة من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية ،وهذه التربية ليست مجرد تزويده بالمعرفة وحشو المعلومات ،فالعقل البشري بحاجة إلى معلومات لبناء الضمير الإنساني وتوجيهه إلى ضبط تصرفاته وسلوكه وذلك باقتران المعرفة النظرية بالممارسة العملية وترجمتها إلى سلوك حسن يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ولذلك أصبحت عملية التربية ضرورة من ضرورات الحياة (مقداد،81-1993)

ولعل ما يجعل التربية ضرورة من ضروريات الحياة مانلاحظه في هذا العصر الذي كثرت فيه الفتن وانتشار الجريمة وهذا يدل على تردي الجانب ألقيمي لدى الكثير من الناس وكذا ضعف الضمير الإنساني وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ،وهذا يضعف الجانب ألقيمي الخلقي وقد يكون خروج عن تعاليم الدين الإسلامي (عبيدات2007-ص55).

وحديثنا عن القيم وخصوصا ونحن نعيش في عالم متغير عصر العولمة الذي يسعى إلى تذويب القيم التي يمتلكها الفرد المسلم ، من خلال الغزو الفكري والثقافي،ومن خلال التأثيرات الفكرية والثقافات المستوردة ، والذي لها تأثير كبير خاصة في مرحلة المراهقة التي يتم فيها تشكيل الشخصية المتوازنة التي تتمتع بالقيم النابعة من الكتاب والسنة (القرني2008-9).

وقد تم اختيار هذه المرحلة لأنها أهم مرحلة يمر بها طالب وطالبة الثانوية ، وتتطلب إن يكون فيها معلمين ذوي دراية وفهم لمرحلة المراهقة وان يتعاملوا معهم بما يتناسب مع طبيعة المرحلة ليتجنبوا التعرض للازمات النفسية والانفعالية ،وهم في أشد الحاجة للمعلم المثالي والقدوة الذي يأخذ بأيديهم ويوجههم التوجيه السليم ويساعدهم في حل مشكلاتهم ، وتنمية قدراتهم وتزويدهم بالعلم ويغرس فيهم الأخلاق الجيدة من خلال النصح والإرشاد والتعامل الحسن (الجراح،1996-6).

فالتربية اليوم بحاجة إلى نظام تربوي خلقي يعمل على صياغة الشخصية الإنسانية صياغة متزنة متكاملة يجعل منهم خير نموذج على الأرض .

ونلاحظ إن الأبحاث قد كثرت في معرفة منظومة القيم المتوازنة التي تشكل نسقا يتخذه الناس معيارا لقياس أقوالهم ، فهناك من تناول أهمية القيم بالنسبة لطلبة المرحلة الثانوية والجامعية ومدى ممارستهم لها ، وهناك من أهتم بدراسة العلاقة بين القيم الإسلامية والإيمانية وغيرها من المتغيرات كالتخصص الدراسي ، ومنهم من تناول العوامل المؤثرة في تنمية القيم لدى الطلبة (سليمان،1987-466)

وكذلك إنها تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل شخصية الإنسان فهي تحدد سلوك الفرد وتجعله قادراً على التكيف مع الحياة وما فيها من مصاعب وتحقق له رؤية واضحة عن معتقداته وتصلحه نفسياً وخلقياً وتضبط شهواته ،وتشكل له سورا واقيا من الانحراف الفكري والأخلاقي منذ الصغر ،وتستمر في تنميتها خلال مراحل حياته المختلفة (باهي،34-1983)

ويعتبر المعلم له الدور الكبير في تعليم وتوجيه وإرشاد الطلاب إلى القيم التي تساعدهم في رسم مستقبلهم عن طريق غرس القيم الخلقية والتربوية لبناء شخصية متكاملة علميا وجسديا واجتماعيا ،وهذا يحتاج إلى معلم واعي ولديه تأثير مباشر أثناء قيامه بأدواره المختلفة لتشكيل شخصية الطالب عن طريق غرس القيم الدينية والخلقية وربطها بالحياة العملية (الخطيب،2003م ص 21)

ولاشك إن المجتمع اليمني بحاجة إلى تحصين أفراده بنسق قيمي مستمد من تعاليم الدين الإسلامي بما فيه من فضائل لحماية الجيل من الفساد والانحراف، بالذات طبقة الشباب الذي يعول عليه في بناء المجتمع وتطهيره من الأفكار التي تدمر أخلاقهم وهذا ماجعل الباحثة تقوم بهذا البحث استكمالا لجهود كثير من الباحثين في اليمن والوطن العربي .

مشكلة الدراسة

إننا اليوم نعيش أزمة أخلاقية ظهرت في مجتمعنا خاصة والمجتمعات عامة من تدني المستوى الخلقي لطلابنا فأصبح لازما علينا نحن كباحثين وعلماء تربويين ان نبحث عن أسباب الأزمة الأخلاقية التي يمر بها المجتمع والتي استدعت الضرورة للبحث عن مسئولية المعلمين في هذا الجانب من وجهة نظر الطلاب أنفسهم

بناء على ما سبق تتحدد المشكلة في التساؤلات التالية :

1. ما مدى قيام المعلم بتنمية القيم الخلقية لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة البيضاء من وجهة نظرهم ؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية يعزي لعامل الجنس (ذكر-أنثى)؟
3. ما سبل تفعيل دور المعلمين في تنمية القيم الخلقية لدى الطلبة؟

فرضيات الدراسة :

تحاول هذه الدراسة التأكد من صحة الفرضيات التالية :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a<0.05$)في دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية للطلاب من وجهة نظرهم تعزي لعامل الجنس(ذكر-أنثى).
2. ما سبل تفعيل دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية لدى الطلبة؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف على دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم بمحافظة البيضاء
2. التعرف على القيم الخلقية التي يسعى معلمو المرحلة الثانوية لتنميتها لدى طلابهم في المرحلة الثانوية .
3. التعرف على دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم التي تعزي لمتغير الجنس (ذكر-أنثى).
4. صياغة بعض المقترحات التي قد تسهم في تحسين دور المعلمين في تنمية القيم الخلقية .

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال مايلي:

1. تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات بعض الدراسات في مؤتمرات علمية ورسائل جامعة
2. تعتبر الأولى في الجمهورية اليمنية وخاصة في محافظة البيضاء تناولت موضوع القيم الخلقية ودور المعلمين في تنميتها للطلبة
3. تساعد هذه الدراسة في وضع معايير للقيم الخلقية
4. تركيز الدراسة على المرحلة الثانوية والتي تعد من المراحل ألهامة لحاجة الفرد فيها للرعاية والتوجيه

حدود الدراسة :

الحد الأكاديمي : اقتصرت الدراسة على التعرف على دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز القيم الخلقية من وجهة نظر الطلاب أنفسهم

الحد البشري: تشمل هذه الدراسة عينة من طلاب وطالبات الصف الثالث الثانوي في محافظة البيضاء

الحد الموضوعي : دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز القيم الخلقية لدى طلابهم في محافظة البيضاء وقد اقتصرت على القيم الشخصية والأسرية والاجتماعية

الحد المكاني المدارس الحكومية الثانوية في محافظة البيضاء مجمع العاقل الثانوي بنين ومدرسة اللسواس الثانوية بنات

الحد ألزماني : أجريت هذه الدراسة في العام الدراسي 2017-2016م

مصطلحات الدراسة :

1. **دور المعلم: يقصد بالدور في هذه الدراسة : مجموعة الأعمال والأنشطة والتوجيهات والإرشادات والنصائح التي يقوم بها المعلمون من أجل تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية .**
2. **القيم الخلقية : يقصد بها في هذه الدراسة هي السلوكيات المرغوبة شرعاً وعرفاً،والتي يمكن نقلها وتنميتها عن طريق التنشئة الاجتماعية والتفاعل في المواقف التعليمية المختلفة والتي يتجسد عنها قناعة .**
3. **التعريف الإجرائي للباحثة : هي مجموعة من المبادئ الشخصية والأسرية والاجتماعية المتوفرة لدى الفرد ،تعمل على مساعدته في تصرفاته وتوجيه سلوكه في جميع نواحي الحياة.**

دراسات سابقة :

1-دراسة الشنقيطي 2007م بعنوان (الأساليب النبوية لتنمية القيم الإيمانية لدى الشباب المسلم في التحديات المعاصرة)

هدفت الدراسة إلى توضح بعض الأساليب التربوية النبوية المؤدية إلى تنمية القيم الإيمانية لدى الشباب المسلم ،وأستخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنباطي،وتحدث الباحث عن مفهوم مرحلة الشباب وأهميتها في الإسلام وخصائص المرحلة وحاجاتها ومتطلباتها التربوية وأبرز التحديات المعاصرة التي تواجه الشباب وكيفية مواجهتها ،ثم تحدث عن مفهوم القيم عامة والقيم الإسلامية وتصنيفها والقيم الإيمانية المراد تنميتها والأساليب النبوية المختارة لتنمية القيم ،مثل (القدوة-الحوار-العبرة-والموعظة-القصة-الترغيب-والترهيب-المثل-العقوبة-الاقناع العقلي-المنافسة-الإحداث).

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج كان أهمها :

1. **أن السنة النبوية هي القويم والأسلوب التربوي الأمثل الذي تربى عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم**
2. **أن تنمية القيم الإيمانية لدى الشباب ضرورة لبناء الشخصية المتميزة للمسلم.**
3. **أن القدوة الحسنة من أعظم الأساليب التربوية المؤثرة في النفس البشرية**

4. تعتبر أساليب الحوار والقصة والإقناع العقلي من أنجح من الأساليب التربوية في الوصول الى نتيجة مع الشباب .
5. الترغيب والترهيب أسلوب علاجي لتقويم النفس البشرية وردها إلى الطريق الصحيح.

وأوصت الدراسة بمايلي:

1. قيام المؤسسات التربوية والحكومية بإقامة برامج من إعداد الشباب بأنفسهم لمناقشة القضايا التي تهمهم وبأسلوبهم للوصول إلى حلول عملية تساعد في النهوض بمستواهم الإيماني.
2. ضرورة قيام الباحثين وخاصة في مجال الشباب ببحوث تربوية مبنية على أسس وأهداف وقواعد موضوعة مسبقا تهدف إلى حل مشاكل الشباب وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الإيمانية.
3. أهمية التنويع في أساليب تنمية القيم لدى الشباب وطرق عرضها والاستفادة من الأساليب والتقنيات الحديثة. تعلم القيم وتعليمها تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم

2-دراسة الجلاد2007م بعنوان (تعلم القيم وتعليمها تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم)

هدفت الدراسة إلى وضع تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم وتقديم معلومات ومعارف ذات نفع يمكن أن يستفيد منها الآباء والأمهات والمربون ، وقد تكونت الدراسة من خمسة فصول متكاملة الفصل الأول مدخلا لتدريس القيم وبني تصورا معرفيا كافياً لإبراز قضاياها وأهمها.

الفصل الثاني أهتم بعمليات الاستعداد لتدريس القيم،حيث تناول الأهداف الوجدانية ومستوياتها وإجراءات التخطيط لتعليم القيم ومبادئ تدريس القيم وتعلمها وأهم المشكلات التي تعيق تعلمها

افصل الثالث أهم طرائق تدريس القيم وصنفها إلى ثلاث فئات (طرق عرضية ،تفاعلية ،كشفية) الفصل الرابع ركز على أهم أسترتيجيات تدريس القيم فتناول ثلاث استراتيجيات هي توضيح القيم،المحاكمة العقلية للقيم وأسترتيجية النمو الأخلاقي) والفصل الخامس ركز على عملية قياس القيم ، موضحا أهمية الملاحظة ،والمقابلة ومقاييس الاتجاهات والقيم كأدوات لتحقيق ذلك .

3-دراسة الحسني 2006م بعنوان(تنمية القيم الأخلاقية في المرحلة الثانوية من خلال الأنشطة الغيرصفية (دراسة ميدانية))

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تنمية القيم الأخلاقية الواردة ضمن دليل الأنشطة الطلابية بالمرحلة الثانوية لعام 2003الصادر عن الإدارة العامة للنشاط الطلابي بوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية بمحافظة القنفدة

أستخدم الباحث المنهج الوصفي في عرض ووصف مدى أسهام الأنشطة الغيرصفية في تنمية القيم الأخلاقية لطلاب المرحلة الثانوية الواردة ضمن دليل الأنشطة الطلابية للمرحلة الثانوية لعام 2005، وقام الباحث بإعداد استبانه ،وبلغت عينة الدراسة 590 طالبا وكان من أهم النتائج

1. تم تنمية القيم الأخلاقية الواردة ضمن دليل الأنشطة الطلابية للمرحلة الثانوية من خلال مزاولة الأنشطة غيرالصفية بدرجة عالية ومتوسطة
2. معوقات الأنشطة غيرالصفية للمرحلة الثانوية تعيق تنمية القيم الأخلاقية بدرجة متوسطة.
3. نشاط التوعية الإسلامية بصفة عامة من أكثر الأنشطة غيرالصفية ممارسة وإقبال من الطلاب.
4. نشاط التوعية الإسلامية بصفة عامة من أكثر الأنشطة غيرالصفية ممارسة وأقبال من الطلاب.

4-دراسة العاجز2006م بعنوان (دور الجامعات في تنمية بعض القيم الخلقية من وجهة نظر طلبتها)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم القيم التي تنميها الجامعة الإسلامية لدى طلبتها من وجهة نظرهم ،وكذلك الكشف عما أذا كانت هناك فروق بين متوسطات درجات الطلبة ، نحو دور الجامعة

واستخدم الباحث المنهج الوصفي،وقام الباحث بإعداد إستبانة تكونت من (30) فقرة تم تطبيقها على عينة من طلبة الجامعة وبلغ عددها (505)من الطلاب والطالبات.

وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. ان أهم قيمتين تنميهما الجامعة لدى طلابها هما الشعور بالرضاء بقضاء الله وقدره والاعتقاد بأن رضا الله من رضا الوالدين.
2. لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلاب نحو دور الجامعة في تنمية القيم لدى طلبتها تعزى إلى عاملي (الجنس،والمنطقة التعليمة).
3. توجد فروق ذات إحصائية في استجابات الطلاب تعزى إلى عامل (نوع الكلية) وذلك لصالح طلاب كليات العلوم الشرعية على الكليات الإنسانية .
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلاب تعزي إلى عامل (المستوى الأكاديمي) وذلك لصالح المستويات العليا (الثالث والرابع والخامس).

5-دراسة الصانع2006م بعنوان (دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية)

هدفت الدراسة إلى التعرف عل مدى قيام المعلم بمدينة الرياض بدوره في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية وذلك من وجهة نظر المعلمين ومديري المدارس الثانوية ،والتعرف على معوقات قيام المعلم بذلك الدور ، والى مدى الاختلاف في وجهة نظر المعلمين ، حول قيام المعلم بدوره في تنمية القيم الخلقية وفق متغيرات الدراسة التخصص-نوع المؤهل- سنوات الخبرة وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،حيث أعد استبانه غطت تساؤلات الدراسة وطبقت على عينة من المعلمين والمديرين بلغت (348)معلما وأستخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

ومن أبرز نتائج الدراسة :

- حصلت جميع محاور الاستبانة المتعلقة باستجابات المعلمين حول دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض على درجات موافقة(كبيرة جداً أوكبيرة)،أي أن أفراد عينة الدراسة من المعلمين يرون أن المعلمين يؤدون دورهم في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم بشكل كاف.
- حصلت عبارات الأستبانة المتعلقة باستجابات المديرين حول دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض على درجات موافقة (كبيرة جداأوكبيرة ومتوسطة)
- لاتوجد فروق بين استجابات المعلمين حول مدى قيام المعلم بدوره في تنمية القيم الخلقية بحسب متغير التخصص والمؤهل العلمي.
- وجود فروق بين استجابات المعلمين حول مدى معوقات قيام المعلم بدوره في تنمية القيم الخلقية بحسب متغير التخصص والمؤهل العلمي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المعلمين حول معوقات قيام المعلم بدوره في تنمية القيم الخلقية لدى الطلاب بحسب متغير الخبرة.
- وجود فروق بين استجابات المعلمين والمديرين حول مدى قيام المعلم بدوره في تنمية القيم الخلقية في جميع المحاور الخمسة لصالح المعلمين.

6-دراسة الصالح 2003م بعنوان(تنمية القيم الأخلاقية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي العليا من وجهة نظر معلمي التربية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية)

وهدفت الدراسة إلى لتحديد القيم الأخلاقية لطلاب الصفوف العليا من الصف (السابع إلى العاشر) من مرحلة التعليم الأساسي، ومدى توافرها في كتب التربية الإسلامية المقررة عليهم ،وذلك

من خلال تحليل المحتوى ومن وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الإسلامية بالأردن

وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى،وكانت أدوات الدراسة عبارة عن استمارة تحليل المحتوى ، واستبانه تتألف من (139) عبارة، طبقت على عينة قدرها (304) فرد من معلمي ومعلمات التربية الإسلامية .

وكانت أهم نتائج الدراسة :

1. كشف تحليل المحتوى لكتب التربية الإسلامية المقررة على طلاب الصفوف من السابع إلى العاشر أن القيم الإيمانية والتقوى والتوحيد وإقامة العبادات هي أكثر القيم تكراراً
2. أن قيم الشورى والتواضع والحلم والأمانة والحياء والإيثار وصلة الرحم هي أقل القيم تكرارا في كتب التربية الإسلامية.
3. أن القيم المتضمنة في كتب التربية الإسلامية مناسبة لطلاب تلك المرحلة،وتمت موافقة عينة الدراسة عليها بدرجة (متوسطة) وبمتوسط حسابي وقدره (3.23) درجة.
4. أن أهم العوامل المؤثرة في تنمية القيم الأخلاقية هي شخصية المعلم وسلوكه.

7-دراسة مكرم 2002م بعنوان (بعض متطلبات تنمية القيم العلمية لدى طلاب المرحلة الثانوية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على حدود وإسهامات المدرسة الثانوية في تنمية القيم العملية لدى طلابها ،وذلك استناد إلى المعالم المميزة للوظيفة العلمية للتربية والتعرف على واقع دور المدرسة والمشكلات التي تعيق فعالية دورها في هذا المجال ،لتحديد بعض المتطلبات اللازمة للنهوض بالمدرسة الثانوية بدورها في مجال تنمية القيم العلمية لطلابها إضافة إلى تحديد بعض الاعتبارات لضمان فعالية دورها في هذا المجال .

وقد أعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي مستخدما بعض الأدوات على النحو التالي:

- استبيان موجه إلى المدارس الثانوية العامة حول مفهوم القيم العلمية.
- استبيان موجه إلى المدارس الثانوية العامة حول واقع دور المدرسة الثانوية في تنمية القيم العلمية لدى طلابها.
- مقابلة مع بعض موجهي العلوم والرياضيات للوقوف على بعض الاعتبارات لتفعيل دور المدرسة في تنمية القيم .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة متناسبة من الوعي بأهمية العلم وعلاقته الوثيقة بحياة الإنسان وبناء المجتمعات لدى كل من المعلمين والطلاب ،وأن المناهج الدراسية والبيئية الأكاديمية

التي يعيشها الطلاب داخل المدرسة تأتي بالمرتبة الأولى من حيث القوى والعوامل المؤثرة على تنمية القيم العلمية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

8-دراسة الهندي 2001م بعنوان (دور المعلم في تنمية القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات قطاع غزة من وجهة نطرهم)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلم في تنمية القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات قطاع غزة من وجهة نظرهم وكذلك الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الطلبة حول دور المعلم في تنمية القيم تعزي الى الجنس ،مكان السكن ، تخصص الطلبة وتخصص المعلم .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات للإجابة على أسئلة الدراسة ،كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي ، وتم أعداد الدراسة والتي تكونت من (70)فقرة لأربعة تخصصات هي معلم اللغة العربية ومعلم التربية البدنية ومعلم التربية الإسلامية ومعلم اللغة الانجليزية ، حيث تم حساب صدقها باستخدام صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي ، وكذلك ثباتها باستخدام التجزئة النصفية ومعامل الثبات ك والذي بلغ 76و(0)لاختبار فرضيات الدراسة ،وقد وقد بلغت عينة الدراسة (720)طالب وطالبة من الطلبة النظاميين والذين يدرسون في الصف الثاني عشر بمديريات التعليم الثلاث بمحافظات غزة 5%من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (13371)طالبا وطالبة وتم استخدام T-test وتحليل التباين الأحادي لاختبار صحة الفرضيات ، وكذلك النتائج كما يلي:

1. تؤكد الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كلا من الذكور والإناث في تنمية بعض القيم الاجتماعية
2. تؤكد الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05.)بين متوسطات درجات طلبة الصف الثاني عشر نحو دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية يعزي لمكان سكن الطلبة.
3. تؤكد الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ()

9-دراسة المزني 2001م بعنوان (القيم وعلاقتها بالاتزان الانفعالي ومستوياته لدى طلاب الجامعة الإسلامية)

هدفت الدراسة إلى :1-الكشف عن درجة تمسك طلبة الجامعة الإسلامية بغزة بالقيم

الدينية.

2-التعرف على مدى تمسك طلبة الجامعة الإسلامية بالاتزان الانفعالي ومستوياته لديهم .

3-التعرف على الفروق في مستوى الاتزان الانفعالي بين طلبة وطالبات الجامعة الإسلامية.

4-التعرف على العلاقة بين الطلاب والطالبات أصحاب الدرجات المرتفعة على اختيار القيم الدينية ،والطلاب والطالبات أصحاب الدرجات المنخفضة.

وأستخدم الباحث المنهج الوصفي ألعلائقي وهو المنهج الذي يسعى إلى المقارنة بين مجموعتين منفصلتين أو أكثر من العوامل وذلك باستخدام مقاييس كمية،كما أن إيجاد العلاقة سمة أساسية في البحث ألارتباطي (ألعلائقي)،وبلغت عينة الدراسة (255) منهم (135) طالبا (120) طالبة،من طلاب وطالبات المستوى الرابع في الفصل الدراسي الأول من العام 2000-2001م

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة :

- أن طلاب وطالبات الجامعة الإسلامية بغزة يتحلون بدرجة عالية من القيم الدينية والاتزان الانفعالي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التمسك القيم بالقيم الدينية والاتزان الانفعالي بين طلاب وطالبات الجامعة الإسلامية بغزة وذلك لصالح الطالبات.

10-دراسة ألجلادي1990م بعنوان(تنمية بعض القيم الأخلاقية عند تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي)

هدفت الدراسة الى

- توضيح الدور الوظيفي الذي يجب ان تقوم به مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي اتجاه التربية الخلقية لتلاميذها.
- التعرف على متطلبات تنمية هذه القيم في هذه المرحلة وكيفية تحقيقها
- اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة : وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قصور المدرسة في هذه المرحلة الأولى من التعليم الأساسي في الاهتمام بالقيم الأخلاقية الأربعة هي(الصدق-الأمانة-الحياء-الشجاعة) وهذه المؤشرات تتناول مؤشرات خاصة بالمدرسة والمعلم والمعلمين والعاملين في المدرسة .

نتائج الدراسة :

وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قصور المدرسة في هذه المرحلة الأولى من التعليم الأساسية في الاهتمام بالقيم الأخلاقية الأربعة وهي (الصدق-والأمانة-والحياء-والشجاعة)وهذه

المؤشرات نتناول مؤشرات،خاصة بالمدرسة والمعلم والمتعلمين والعاملين في المدرسة .

هناك معوقات تقف في سبيل تحقيق المدرسة الابتدائية لدورها في إكساب التلاميذ القيم الخلقية ،من بينها (انعدام العلاقة بين المنزل والمدرسة – ضعف العائد المادي للمعلم –عدم وجود متخصص للتربية الدينية – القصور في توظيف الأنشطة التربوية وعجزها عن تحقيق اهدافها.

الدراسات الأجنبية :

1. دراسة هليري رأين (hilry Ryan)1991م بعنوان (قياس القيم في المدارس والتعرف على القيم المناقضة وكيفية تسويتها بطريقة إبداعية وبناءة)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيم المتناقضة وكيفية قياسها وتسويتها بطريقة إبداعية وبناءة،واستخدمت الباحثة أستانة مكونة من ثلاثة أجزاء وهي(خبرة المعلم التدريسية- وجهات النظر المتعلقة بالقيم نحو منهاج اللغة الانجليزية –وجهات النظر المتعلقة بالمنهاج الوطني)

وكانت عينة الدراسة هي عبارة عن مجموعة من المدارس الشاملة في ولاية (مولاندزالجنوبية) التي تقدم التعليم لما يزيد عن 2000طالب،واتبعت الباحثة المنهج التجريبي منهاجا لدراستها ، وبعد التطبيق توصلت إلى نتائج منها :

- يمكن لمجموعة من القيم ان تعمل كقوة كبيرة تساهم في اهتمام الناس وتحفيزهم
- التمسك الأعمى بالقيم قد يكون خطيرا
- على المؤسسات ان تراجع قيمها مع تفعيل دور المراقبة والمحاسبة لهذه القيم.

2- دراسة سيليفان ويتدل (sulivan&yand)1990م،بعنوان (مدى فاعلية القيم الأخلاقية والدينية الموجودة في كتب الأطفال في التأثير على النسق ألقيمي لديهم)

هدف الدراسة إلى الكشف عن القيم الدينية والأخلاقية المتضمنة في مجموعة كتب الأطفال والتعرف على مدى استيعاب الأطفال لتلك القيم من خلال تحليل مجموعة من القصص الخيالية والواقية .

استعان الباحث بآراء الباحثين والخبراء في أدب الأطفال وثلاثة خبراء من المتخصصين في مجال التربية، وقام بأجراء مقابلات مع طلاب الصف السادس من الجنسين .

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي منهاجا لدراسته،وكانت أداة الدراسة هي الاستعانة بآراء المختصين وإجراء مقابلات مع الطلبة.وقد أسفرت الدراسة عن وجود قصور واضح في المجهود ألقيمي لتلك الكتب وبالذات الدينية والأخلاقية.

التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال الدراسات السابقة يتضح أن هناك جهود علمية كبيرة بذلت من قبل الباحثين لدراسة واقع التصرفات الأخلاقية والقيمية وآداب المتعلم لدى الطلبة بشكل عام وطلبة المرحلة الثانوية بشكل خاص.وأكدت الدراسات السابقة عدة أمور منها :

1. **أهمية القيم التربوية الأخلاقية وآداب المتعلم للفرد والمجتمع وأثره الايجابي على سلوك المتعلمين بما يكفل النجاح والتقدم للعملية التربوية .**
2. **أهمية الدور الوظيفي الذي تقوم به المؤسسات التعليمية في تنمية القيم والأخلاق والآداب الإسلامية لدى الطلبة.**
3. **إن تعليم القيم والأخلاق ليست عملية ارتجالية وإنما لها أسس تتضمن التوجيه الداعم لتعليم القيم الخلقية .**
4. **أن غرس القيم يحتاج إلى أعداد معلمين أكفاء لدورهم المهم في كيفية غرس القيم والأخلاق من خلال معاملتهم وتوجيههم .**

تعد الأساليب التربوية مهمة في مجال التربية والتعليم وهي التي تساعد على الارتقاء بالتعليم.

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في :-

1. **بناء قائمة قائمة القيم التي تكونت من ثلاث مجالات القيم الشخصية والقيم الاجتماعية والقيم الأسرية**
2. **استخدام المنهج والأسلوب الذي اتبعته الدراسات السابقة وهو المنهج الوصفي التحليلي**
3. **الاطلاع على المصادر والمراجع التي تتناسب مع الدراسة**

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في

- **أنها ركزت على القيم الخلقية بينما الدراسات السابقة ركزت على الآداب الإسلامية والإيمانية والتربوية**
- **أجريت الدراسة في الجمهورية اليمنية بمحافظة البيضاء وتناولت موضوع دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية من وجهة نظر طلبتهم نظرا لأهمية هذه المرحلة وأثرها على الأسرة والمجتمع.**
- **اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة أمور منها.**

1- ضرورة الاهتمام بغرس القيم الخلقية و والآداب الإسلامية وتنميتها في نفوس الطلبة وخاصة المرحلة الثانوية

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ما يلي:

1. استنبطت الباحثة القيم الخلقية من خلال الاطلاع على بعض الدراسات السابقة وكذلك في المحاور التي حاولت الباحثة ان تكون ذا طابع مميز وجديد وكذا القيم التي لم تتطرق لها بعض البحوث
2. تم تقديم مقترحات لتنمية القيم في المدارس الثانوية عن طريق جماعات النشاط المدرسي بإشراف جميع معلمي المواد الدراسية
3. قدمت تصور لتوظيف القيم الخلقية في المرحلة الثانوية لمواجه التحديات التي تواجهها الأسرة والمدرسة

إجراءات الدراسة :

تناولت الباحثة في هذا الفصل منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها بالإضافة إلى أداة الدراسة وخطوات إعدادها والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ،وكذلك التعرف على صدق الاستبانة وثباتها وفيما يلي وصف للعناصر السابقة

منهج الدراسة :

اتبعت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تناول دراسة الإحداث والظواهر والمتغيرات والممارسات كما هي بحيث يتفاعل معها بالوصف والتحليل دون التدخل فيها من خلال دراسة ماضي هذه المشكلة دون استغراق ، والمقارنة لأخذ العظة والعبرة واستبصار الحاضر لتشخيص جوانب القوة والقصور ،ثم التنبؤ بما ستئول إليه هذه الدراسة (الخطيب2005-50)

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب الذكور والإناث في المدارس الثانوية في محافظة البيضاء بقسميه العلمي والأدبي والبالغ عددهم (490)طالبا وطالبة للعام الدراسي 2015-2014م والجدول التالي يصف مجتمع الدراسة :

جدول رقم (1)

مجتمع الدراسة بمدارس البنين والبنات بمحافظة البيضاء2014-2015م

الجنس	علمي	أدبي	المجموع
الذكور	150	100	250
الإناث	90	150	240
المجموع	240	250	490

عينة الدراسة :

تم اختيار العينة بالطريقة الطبقية البسيطة حيث بلغت حجم العينة (60)طالب وطالبة منهم (30)ذكور و(30)إناث ،والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب المدرسة والتخصص والجنس

مدينة البيضاء	القسم الأدبي	العدد	القسم العلمي	العدد	المجموع
مجمع العاقل	ذكور	15	ذكور	15	30
مدرسة اللسواس	إناث	15	إناث	15	30
المجموع		30		30	60

إعداد استبانه الدراسة :

لقد استعانت الباحثة في بناء الاستبانة في صورتها الأولية بالاطلاع على الأدب التربوي المتعلق بالقيم الخلقية والإسلامية ،وكذلك أراء بعض خبراء التربية ، كما تم الاستفادة من بعض الدراسات السابقة، فضلا عن ذلك خبرة الباحثة في هذا المجال حيث بلغ عدد فقرات الدراسة (71) فقرة تناولت ثلاث مجالات رئيسية تمثلت في الآداب الشخصية ،الآداب الأسرية،الآداب الاجتماعية ،خاضعة لمقياس ليكتر ومتدرجة على النحو التالي (متوفرة بدرجه كبيرة جدا متوفرة بدرجه كبيره متوفرة بدرجه متوسطه،متوفرة بدرجة قليلة ، متوفرة بدرجة قليلة جدا)على كل فقرة في أداة الدراسة ،بحيث يعطي إجابة بدرجة كبيره جدا خمس درجات،وإجابة متوفرة بدرجه كبيره أربع درجات ومتوفرة بدرجة متوسطة ثلاث درجات، وبدرجه قليلة درجتان ، ومتوفرة بدرجة قليلة جدا درجة واحده

صدق الأداة :

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين ممن لديهم الخبرة في ذات المجال والبالغ عددهم (5) وذلك للوقوف على عدة جوانب أهمها،معرفة صلاحية الاستبانة للفئة المستهدفة ،وكذلك سلامتها اللغوية،ومدى انتماء الفقرات إلى مجالها، والتعديل أو الحذف أو الإضافة ، وقد أبدى معظم المحكمين على صلاحية الأستبانة مع تعديل بعض الفقرات ودمج بعضها وحذف ماهو مكرر وتعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات،لتكون الأداة في صورتها النهائية مكونة من (69) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي الآداب الشخصية (27) الآداب الأسرية (17)الآداب الاجتماعية (25)

ثبات الأداة :

للتأكد من ثبات الأداة تم حساب معامل الثبات باختيار عينة استطلاعية حيث بلغت (20) طالبا وطالبة ،وقد تم حساب معامل الثبات عن طريق معادلة ألفا كرنباخ،حيث بلغ معامل الثبات (0.84)للأداة ككل، وهي نسبة جيدة ومطلوبة في أغراض البحث العلمي ،مما يدل على ثبات فقرات جميع أنماط المقياس والجدول رقم (2)يظهر معاملات الثبات لكل مجال من مجالات الأداة ومعامل الثبات ككل كالأتي:

جدول رقم (3)

معامل الثبات باستخدام معادلة إلفا كرباج لكل مجال وللأداة ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الآداب الشخصية	27	83.0
2	الآداب الأسرية	17	0 .84
3	الآداب الاجتماعية	25	0 .82
	الأداة ككل		0 .84

إجراءات تطبيق الاستبانة

قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة من الطلاب والطالبات الصف الثالث الثانوي بقسميه العلمي والأدبي وعددهم 60طالبا وطالبة .وذلك للعام الدراسي 2014-2015

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لقد قامت الباحثة بتفريغ وتحليل المقياس من خلال برنامج (spss)الإحصائي وتم

استخدام الوسائل المناسبة لطبيعة البحث.

نتائج الدراسة :

تحديد درجة القطع

لتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حسب المدى (5-1=4) ثم قسم على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (4ﷺ5=0،80) وبعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس) وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما في الجدول الآتي:

جدول (4) الحدود الدنيا والعليا للأداة

مسلسل	المتوسط	الاتجاه (درجة الممارسة)
1	من1 إلى اقل من 1،8	قلية جدا
2	من 1،8 إلى اقل من 2،6	قليلة
3	من 2،6 إلى اقل 3،4	متوسط
4	من 3،4 إلى اقل 4،2	كبيرة
5	من 4،2 إلى 5	كبيرة جدا

واُعتبر أن المتوسطات المبينة في الجدول السابق هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابة وذلك لمتوسط الاستجابة للفقرة أو المجال أو الدرجة الكلية.

نتائج السؤال الأولى والذي ينص على» ما مدى ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لدورهم في تعزيز القيم الخلقية من وجهة نظر طلبتهم؟» للإجابة على هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية ونظمت النتائج بسحب مجال القيم الخلقية المتضمنة في الاستبيان على النحو الأتي:

1. مجال الآداب الشخصية:

جدول (5): المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات العينة لعبارات محور الصفات المهنية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الفقرة	الترتيب
1	يحثني المعلم على الالتزام بالكتاب والسنة النبوية	4.08	1.01	كبيرة	1
2	يوجهني إلى اتقاء وجه الله تعالى بالتعلم والعمل	4	0.88	كبيرة	2
3	يرشدني إلى أهمية ربط القضايا العلمية بالقران والسنة	3.22	0.90	متوسطة	8
4	يحثني على الاستزادة من العلم دون توقف	2.98	0.83	متوسطة	13
5	يحرص على تدريبي على التفكير والتأمل	1.80	0.90	قليلة	27
6	ينصحني بالمحافظة على صلاة الجماعة	2.87	1.03	متوسطة	14
7	يرشدني الى طلب العلم في مجالات الحياة المتعددة	2.67	0.84	متوسطة	19
8	ينمي لدي الخضوع لله والخشوع له	3.45	0.79	كبيرة	5
9	يحرص على ان يكون قدوة في النظافة الشخصية	2.87	0.81	متوسطة	15
10	يعزز لدي الاقتداء بالشخصيات الإسلامية البارزة	2.62	0.83	متوسطة	21
11	يحثني على الغبطة وعدم الحسد	2.72	0.90	متوسطة	17
12	يحذرني من الغرور والتكبر	3.15	0.88	متوسطة	9
13	يوصيني بالابتعاد عن النفاق	3.25	0.84	متوسطة	7
14	يوجهني نحو حسن الظن	3.12	0.90	متوسطة	10
15	يوصيني بالابتعاد عن النفاق	2.18	1.05	قليلة	25
16	يحذرني من الغرور والتكبر	2.98	0.54	متوسطة	12
17	يخلق جوا من الحرية داخل الفصل	2.08	0.79	قليلة	26
18	ينمي لدي الأمل والتفاؤل بالمستقبل	2.43	0.91	قليلة	23
19	يعزز لدي ضرورة تحري الصدق في القول والعمل	3.02	0.57	متوسطة	11
20	يرشدني إلى إماطة الأذى عن الطريق وكف الأذى عن المارة	2.70	0.83	متوسطة	18
21	ينصحني بضرورة وضع اليد أو المنديل على الفم مع خفض الصوت عند العطس	2.18	0.75	قليلة	24
22	يحثني على عدم المبالغة في التثاؤب واصدار صوت عالي	2.52	0.91	قليلة	22
23	ينصحني بالتوسط في المزاج وعدم الإفراط فيه	3.48	0.85	كبيرة	4
24	يوجهني إلى تجنب أذى الآخرين عند المزاح	2.67	0.95	متوسطة	20
25	ينصحني بعدم تسمية الآخرين بألقاب يكرهونها	3.83	0.85	كبيرة	3
26	يرشدني على تجنب قضاء الحاجة في المرافق العامة	3.38	0.72	متوسطة	6
27	يرشدني على رد السلام على من عرفت ولم اعرف	2.85	1.30	متوسطة	16
	المجمـــــــوع	2.90	0.42	متوسطة	

يوضح الجدول رقم (5) ان الفقرات التي حصلت على درجة كبيرة وهي خمس فقرات 1- يحثني المعلم على الالتزام بالكتاب والسنة النبوية وحصلت على متوسط حسابي (4.80) وانحراف معياري (1.01) والمرتبة الثانية الفقرة 2- يوجهني إلى اتقاء وجه الله بالتعليم والعمل وحصلت على متوسط (4) وانحراف معياري (0.88) والفقرة 3- ينصحني بعدم تسمية الآخرين بألقاب يكرهونها

وقد حصلت على متوسط حسابي (0.9) وانحراف معياري (3.83) والفقرة 4- ينصحني بالتوسط في المزاح وعدم الإفراط فيه بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.85) والفقرة5- ينمي لدي الخضوع لله والخشوع له وحصلت على متوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.85) وتفسر الباحثة ذلك إن معلمي المرحلة الثانوية يوجهون الطلبة إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وان المجتمع اليمني بطبيعته مجتمع متدين ويحافظ على التعاليم الإسلامية من الحفاظ على ما جاء في الكتاب والسنة والخوف من الإثم والعقاب وكذلك تنبيه كلا من المعلم والأسرة في توجيه الأبناء إلى عدم التنابز بالألقاب والتقليل من المزاح لما فيه من مخاطر قد تؤدي إلى الخصام والقطيعة ، كما أن المعلم وكذا الأسرة تنمي لدى الأبناء الخضوع لله . وهذا لا يعني إن المعلم ليس بحاجة إلى المزيد من التدريب على كيفية توجيه الطلبة للاهتمام بتعاليم الدين والحفاظ عليها . وحتى وان كانت متواجدة في كثير من الأسر التي تساعد أبنائها على التمسك بما جاء في الكتاب والسنة.إما الفقرات التي حصلت على نسبة متوسطة وهي 6- يرشدني على تجنب قضاء الحاجة في المرافق العامة. والتي حصلت على متوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.72)والفقرة 7- يوصيني بالابتعاد عن النفاق وقد حصلت على متوسط حسابي (3.25)وانحراف معياري (0.84).اما الفقرات التي حصلت درجة قلية هي الفقرة 5-يحرص على تدريبي على التفكير والتأمل والتي حصلت على متوسط (1.80)وانحرف معياري(0.90)وهذا يدل على عدم معرفة المعلم لكثير من المعلومات التي تساعد الطلبة على التفكير والتأمل وهي من المعلومات المهمة التي تجعل الطلبة على يقين بوجود الله من خلال التأمل في مخلوقاته واثبات قدرته . إما الفقرة 15- يوصيني بالابتعاد عن النفاق،والذي حصلت على متوسط (2.18) وانحرف معياري(1.05) ويتضح إن هذا الضعف قد يؤدي إلى غرس قيم النفاق وهذا يؤدي إلى إيجاد جيل لا يبالي بالقيم السامية في الابتعاد عن النفاق الذي يولد الحقد والكراهية ، إما الفقرة17- يخلق جو من الحرية داخل الفصل والتي حصلت على متوسط (2.08)وانحراف معياري (0.91) ويتضح من ذلك إن المعلم الذي لا يعطي الطلاب فرصة للتعبير عن رأيهم في بعض المسائل التي تخصهم أو معلومات لم تتضح لهم فهذا يدل على عدم المعرفة الكافية بإعطاء الطالب الحرية في الأخذ والعطاء وإقناعه بأسلوب منطقي .والفقرة18- ينمي لدي الأمل والتفاؤل بالمستقبل والتي جاءت بدرجة قليلة والذي كان متوسطها (2.43) والانحراف المعياري (0.91) ويتضح إن هناك فئة من المعلمين لا تعطي الطلاب الأمل في المستقبل وتزيد في الإحباط وهذا يعني إننا بحاجة الى معلم متفائل يشجع على العلم والتطور والتطلع للمستقبل.والفقرة 21–ينصحني بضرورة وضع اليد أو المنديل على الفم مع خفض الصوت عند العطس والذي جاءت بدرجة قليلة و حصلت على متوسط (2.18) وهذا يدل على ضعف الاهتمام بالآداب الإسلامية والتربية الصحيحة والسلوك الطيب الذي يجعل الطالب

يحافظ على عدم رفع الصوت إثناء العطس حتى لا يؤذي غيره وهناك أحاديث تحث على ذلك مع الحمد والثناء وتوجيه الطلاب إلى ذلك في حديث تشميت العاطس اما الفقرة 22- يحثني على عدم المبالغة في التثاؤب وإصدار صوت عالي جاءت بدرجة قليلة ومتوسط حسابي (2.58)وهذا يتطلب من المعلم إن ينصح ويوجه إلى الابتعاد عن مثل هذه القيم الأخلاق السيئة التي تجعل من أبناءنا جيل مستهتر بالقيم ولا يبالي بالآخرين فيجب على المعلم ان يوجه لمثل هذه القيم وان يهتم بالاطلاع ويذل الجهد في كيفية بناء جيل صالح.داخل المدرسة وخارجها في تحري الصدق والأمانة وقول الحق والبعد عن النفاق والحفاظ على عدم أذى الآخرين وتمييز المقبول من الخلق والغير مقبول والحلال والحرام. (سماره(2000-191-192)وتفسر الباحثة ذلك إن حصول هذه الفقرات على درجة قلية ونسب متدنية هو دليل على ان بعض المعلمين لا يقومون بممارسة مثل هذه القيم والأخلاقيات و انه مازال هناك البعض من المعلمين بحاجة إلى تدريب وتوعية في كثير من الجوانب وقد جاء في (دراسة العاجز 2001)عن الرضا الوظيفي في إن هناك بعض المعلمين يمارسون المهنة دون رغبة فيها وهناك من لايهتم بالاطلاع والمثابرة على ماهو مفيد للطلبة وكذلك الطرق الحديثة في كيفية توصيل المعلومة لذلك يصبح الطلاب مقلدين لبعض القيم وليس لديهم أي فكرة عن مثل تلك القيم . وهذه الممارسات والأخلاقيات تحتاج إلى نصح مستمر ومتابعة من الأسرة ومن جميع مدرسي المواد الدراسية ولا تقتصر على معلمي الإسلامية والقران إنما على جميع المربيين فكل فرد يجب أن يكون نافع في مكان عمله وان يكون متمكنا من مادته العلمية ونقلها بأمانة دون الإهمال واللامبالاة وهذه مسؤولية الجميع .

2. مجال الآداب الأسرية

جدول (6): المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات العينة لعبارات مجال الآداب الأسرية

م	الفقرة	Mean	Std. Deviation	اتجاه الفقرة	الترتيب
28	يحثني على التعامل الراقي مع الصغير والكبير	2.18	1.05	قليلة	16
29	يرشدني إلى طاعة الوالدين في كل أمر	3.57	0.67	كبيرة	6
30	يرشدني إلى خفض الصوت في حضرة الوالدين	3.45	0.72	كبيرة	7
31	يحثني إلى الاحسان للوالدين وإكرامهما	4.27	0.58	كبيرة جدا	2
32	يرغبني في الدعاء للوالدين والاستغفار لهما	4.67	0.60	كبيرة جدا	1
33	يرشدني إلى احترام الأخ الكبير	3.85	0.76	كبيرة	3
34	يرشدني إلى العطف على الأخ الصغير	3.17	0.62	متوسطة	10
35	يحثني على مساعدة الأسرة في الإعمال المنزلية	1.67	0.51	قليلة جدا	17
36	يحثني على التعاون مع الإخوة وعدم الأنانية	2.93	1.06	متوسطة	13
37	يوجهني الى قول الصدق مع الأبوين	3.77	0.70	كبيرة	4

38	يوجهني إلى قول الصدق مع الأهل وإفراد العائلة	3.10	1.54	متوسطة	12
39	يرشدني إلى مخاطبة الأقرباء بأدب واحترام	3.38	0.80	متوسطة	8
40	يحثني على صلة الرحم	3.60	0.74	كبيرة	5
41	يحثني على مشاركة الأرحام في أفراحهم	3.30	0.94	متوسطة	9
42	يحثني على مشاركة الأرحام في إحزانهم	3.15	0.97	متوسطة	11
43	يحثني على عدم نشر الفتنة بين الأهل	2.33	0.57	قليلة	15
44	يعلمني كيفية التعاون مع الأهل	2.68	0.65	متوسطة	14
	المجموع	3.31	0.21	متوسطة	

يتضح من الجدول (6) إن أعلى فقرتين الفقرة (32) يرغبني في الدعاء للوالدين والاستغفار لهما والتي حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.67) والفقرة (31) يحثني إلى الإحسان إلى الوالدين وإكرامهما والتي حصلت على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.27) وتفسر الباحثة ذلك بان المعلم لديه اهتمام بجانب الإحسان للأبوين وإكرامهم والدعاء لهم وهذا ما دعاء له الإسلام وحث عليه .وكذلك الطلاب لديهم هذه القيم متوارثة من الإباء وأيضا أئمة المساجد وفي كثير من الأحيان خطبة الجمعة التي تحث على بر الوالدين والدعاء لهما وكذلك الأحاديث النبوية وما فيها من حث على الطاعة والإحسان والدعاء للوالدين فنلاحظ إن المجتمع لديه قيم أخلاقية في هذا الجانب ، أما الفقرات التي حصلت على درجة كبيرة وهي الفقرة (33) يرشدني إلى احترام الأخ الكبير وحصلت على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.85)إما الفقرة (37) يوجهني إلى قول الصدق مع الأبوين والتي حصلت على متوسط حسابي (3.77) وكان ترتيبها الرابع إما الفقرة (40) يحثني على صلة الرحم وحصلت على متوسط حسابي (3.60) إما الفقرة (29)يرشدني إلى طاعة الوالدين في كل أمر بمتوسط حسابي.(3.57) والفقرة (30) يرشدني إلى خفض الصوت في حضرة الوالدين بمتوسط حسابي (3.45) وهذه المتوسطات الحسابية المتقاربة تدل أن هناك توجه خلقي في الأسرة ،وقد أصبح لدى الطلبة عدد من القيم التي توجهه إلى الاحترام والصدق والطاعة ووجدت الباحثة إن هذه الأخلاقيات نجدها في مجتمعنا اليمني والعربي وهي متوارثة من خلال العادات الحسنة التي يشاهدها الطلبة وكذا التعاملات الأسرية التي يمارسها الطلبة في بيوتهم مثل احترام الأخ الأكبر الذي يعتبر في مقام الأب وكذلك بعض التصرفات الذي يلاحظها الأبناء في الإباء في تعاملاتهم مع إبائهم مثل خفض الصوت وقول الصدق وصلة الرحم إنما هي عادات وقيم دينية تم تعلمها في المدارس والأسرة والمجتمع وسوا كان مدرس الإسلامية والقران او إي مادة أخرى فالمدرس يوجه طلابه إلى السلوك والخلق الجيد .أما الفقرات التي حصلت على تقدير متوسط فهي الفقرة (39) يرشدني إلى مخاطبة الأقرباء بأدب واحترام .وحصلت على متوسط حسابي (3.38)أما الفقرة (41) يحثني على مشاركة الأهل الأرحام أفراحهم كان متوسطها (3.15) .أما الفقرة (34)

يرشدني إلى العطف على الأخ الصغير فقد حصلت على متوسط حسابي (3.17). والفقرة (42) يحثني على مشاركة الأرحام إحزانهم ومتوسطها (3.15) .أما الفقرة (38) يوجهني إلى قول الصدق مع الأهل وإفراد العائلة فكان متوسطها (3.10). الفقرة (36) يحثني على التعاون مع الإخوة وعدم الأنانية وبلغ متوسطها (2.93).الفقرة (42)يعلمني كيفية التعاون مع الأهل بمتوسط (2.68) .وتفسر الباحثة إن الطلبة بحاجه ماسة إلى من يوجههم لان هذه القيم موجودة لديهم من الواقع وتحتاج إلى تعزيز وإرشاد وتوجيه من المعلمين وحث الطلبة على ممارستها بشكل صحيح ،وأننا بحاجة ماسة إلى توعية الطلبة إلى مثل العادات والأخلاقيات التي اندثرت ،لان الإنسان بطبعه اجتماعي .ويحتاج إلى توجيه مستمر لتستمر العلاقات الأسرية مترابطة متينة قوية (صالح .104-44) . إما الفقرات التي حصلت على ترتيب قليل ونسب ضعيفة فهي الفقرة 43- يحثني على عدم نشر الفتنة بين الأهل بمتوسط حسابي (2.33)إما الفقرة 28- يحثني على التعامل الراقي مع الصغير والكبير وبلغ متوسطها (2.18) وتفسر الباحثة ذلك بعدم الاهتمام أو بقلة وعي المعلمين بخطورة نشر الفتنة وهذه من القيم المنبوذة التي يجب على المعلمين توجيه الطلبة الى عدم الخوض في الفتن وما تسببه من مشاكل التفرقة والتناحر بين الأسر وهذه امرض اجتماعية يتعاون فيها كلا من المدرسة والأسرة وانتشار مثل هذه الأخلاقيات يجعل المجتمع عرضة للفتن فسعي المعلمين إلى حث الطلبة على عدم الخوض فيما لا يعنيهم وان يبتعدوا عن نشر الفتن وان يسعى المعلم إلى توجيههم وإرشاد هم إلى القيم الخلقية التي تبني جيل ناضج ذا خلق سليم إما الفقرة الأخيرة والتي حصلت على تقدير قليلة جدا كان متوسطها (1.67)وهي يحثني على مساعدة الأسرة في الإعمال المنزلية. وتفسر الباحثة ذلك إن المجتمع اليمني مجتمع قبلي يعتبر العمل المنزلي والتعاون مع الأهل انتقاص في حق الذكور فا الأنثى هي من تتحمل أعباء المنزل وتتحمل العمل داخل وخارج المنزل ،وقد أصبح ذلك قانون متبع من قبل اغلب الأسر في اليمن هذا الخلق يتعارض مع تعاليم الدين الذي حث على التعامل الراقي والتعاون مع الأهل وهذا يشكل الشخصية السليمة كما حثنا وعلمنا سيد الخلق على كيفية التعاون وكيفية خدمة النفس وكيفية الاعتماد على النفس ودور المعلم فعال في حث الطلبة على الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.

3. مجال الآداب الاجتماعي

جدول (7): المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات العينة لعبارات مجال الآداب الاجتماعية

م	الفقرة	Mean	Std. Deviation	اتجاه الفقرة	الترتيب
45	يوجهني إلى الاهتمام بالجار والإحسان إليه	2.95	1.20	متوسطة	19
46	ينمي لدي حب التعاون مع الجيران في أحزانهم وأفراحهم	3.08	1.15	متوسطة	15
47	ينمي لدي حب التعاون تغليب المصلحة العامة على مصلحتي الشخصية	1.67	0.77	قليلة جدا	25
48	ينمي لدي حب الخير للآخرين	2.90	0.73	متوسطة	21
49	يشجعني على الإصلاح بين المتخاصمين	4.23	0.65	كبيرة جدا	2
50	يحثني على التسامح في تعاملي مع الآخرين	3.03	1.07	متوسطة	17
51	يحثني على المشاركة في نظافة الحي	2.12	0.85	قليلة	24
52	يوجهني إلى احترام كبار السن وتوقيرهم	3.88	0.49	كبيرة	6
53	يشجعني على تقديم المساعدة لمن يحتاج	3.40	0.98	كبيرة	11
54	يحثني على البذل والعطاء لمن يحتاج ماديا	3.37	1.04	متوسطة	13
55	يشجعني على التبسم في وجه الآخرين	2.18	1.00	قليلة	23
56	ينصحني بعدم التدخل فيما لا يعنيني	2.35	1.05	قليلة	22
57	ينصحني بعيادة المريض والتلطف في الحديث معه	3.05	0.87	متوسطة	16
58	يرشدني الى عدم مجالسة أصدقاء السوء	4.05	1.03	كبيرة	4
59	يرشدني إلى تجنب نشر الفتنة بين الناس	4.10	0.84	كبيرة	3
60	يرغبني في العطف على الفقراء والمساكين	3.52	1.07	كبيرة	9
61	يوجهني إلى عدم إيذاء الآخرين بقول أو فعل	3.72	0.87	كبيرة	7
62	يرشدني إلى خفض الصوت إثناء التحدث	3.57	1.29	كبيرة	8
63	يعلمني مبدأ الإنصات لحديث الغير وعدم المقاطعة	3.95	0.96	كبيرة	5
64	يحثني إلى ضرورة تحكيم أهل العلم والدراية في الخلاف	2.95	0.85	متوسطة	20
65	ينصحني بالتسامح والبعد عن الانتقام	4.43	0.72	كبيرة جدا	1
66	ينصحني بعدم الحقد غلى الآخرين	3.40	0.91	كبيرة	10
67	يوجهني إلى مبدأ التسامح والترفع عن الصغائر	3.37	0.80	متوسطة	12
68	ينصحني بالالتزام بالمواعيد مع الآخرين	2.97	86 .0	متوسطة	18
69	يعلمني أدب الاستئذان في كل تصرفاتي	3.20	0.95	متوسطة	14
المجموع		3.26	0.49	متوسطة	

يتضح من الجدول رقم(7) والذي تم معرفة ممارسة الطلبة للآداب الاجتماعية وقد ورد في الفقرة رقم (65) ينصحني بالتسامح والبعد عن الانتقام وكانت رتبتها كبيره جدا (1)ومتوسطها الحسابي (4.43) كما أن الفقرة(49)يشجعني على الإصلاح بين المتخاصمين ورتبتها (2) ومتوسطها الحسابي (4.23) وهذا يدل على إن معلمي المرحلة الثانوية حريصين على مبدأ التسامح بين الطلبة ونشر الألفة والتصالح وتوجيه الطلبة إلى كيفية حل المشكلات وتفادي الانتقام والعنف. وتعزو

الباحثة ارتفاعها بنسب كبيره جدا إنما هو اهتمام بهذه الآداب وإنها سوف تخرج جيل متسامح بعيد عن العنف والإرهاب وهذه قيم تساعد في بناء نسيج اجتماعي متماسك متعاون وكون المعلم لديه خبره في كيفية التعامل مع المشكلات ومعرفة تلافيها هذا يحسن من خلق جيل مفكر ولديه استطلاع إلى الأهم .

وتأتي الفقرات التي حصلت على درجة كبيرة وهي حسب الرتب 3-الفقرة(59)-يرشدني الى تجنب نشر الفتنة بمتوسط (4.10)والمرتبة 4--الفقرة (58) يرشدني إلى عدم مجالسة أصدقاء السوء بمتوسط (4.05) والمرتبة 5- في الفقرة (63)-يعلمني مبدأ الإنصات لحديث الغير وعدم المقاطعة بمتوسط (3.95) –والمرتبة 6-الفقرة 52-يوجهني إلى احترام كبار السن وتوقيرهم بمتوسط (3.88)والمرتبة 7-الفقرة 61- يوجهني إلى عدم إيذاء الآخرين بقول أو فعل بمتوسط (3.72) والمرتبة 8- الفقرة 62- يرشني إلى خفض الصوت أثناء التحدث ومتوسطها (3.57) والمرتبة 9- الفقرة 60- يرغبني في العطف على الفقراء والمساكين بمتوسط (3.52) والمرتبة 10- الفقرة 66- ينصحني بعدم الحقد على الآخرين ومتوسطها (3.40) والمرتبة 11- الفقرة 53- يشجعني على تقديم المساعدة لمن يحتاج بمتوسط (3.40) وهذه من الآداب الخلقية التي حث عليها الإسلام وأكد عليها في أحاديث منها وهي إن وجدت خصوصا بين طلبة المرحلة الثانوية كما ان دراسة المكرم (2002)في نتائجها

أما الفقرات الحاصلة على درجة متوسطة المرتبة 12-الفقرة 67- يوجهني إلى مبدأ التسامح والترفع عن الصغائر (3.08)والمرتبة13-الفقرة 54- يحثني على البذل والعطاء لمن يحتاج ماديا (3.37) والمرتبة 14- يعلمني آداب الاستئذان في كل تصرفاتي بمتوسط (3.20)والمرتبة 15- الفقرة 46- ينمي لدي حب التعاون مع الجيران في أحزانهم وأفراحهم بمتوسط(3.08) والمرتبة 16- الفقرة 57- ينصحني بعيادة المريض والتلطف في الحديث معه بمتوسط (3.05) والمرتبة17- الفقرة 50- يحثني على التسامح في تعاملي مع الآخرين بمتوسط (3.03) والمرتبة 18- ينصحني الالتزام بالمواعيد مع الآخرين بمتوسط (2.97) والمرتبة 19- الفقرة 45- يوجهني إلى الاهتمام بالجار والإحسان إليه بمتوسط (2.95)والمرتبة 20-الفقرة 64- يحثني إلى ضرورة تحكيم أهل العلم والدراية في الخلاف بمتوسط (2.95)والمرتبة 21- الفقرة 48- ينمي لدي حب الخير للآخرين بمتوسط (2.90) وتفسر الباحثة ذلك أن اليمنيين بطبعهم وخصوصا في محافظة البيضاء يهتمون بالتحكيم لشرع الله ،وكذلك توجيه أبناءهم إلى حب الخير والإحسان إلى الجار وهذه من المميزات التي نشاهدها في مجتمعنا اليمني بشكل عام .

أما الفقرات الحاصلة على تقدير قليله فهي المرتبة 22- الفقرة 56- ينصحني بعدم التدخل

فيما لا يعنيني بمتوسط (2.35) والمرتبة 23- الفقرة 55- يشجعني على التبسم في وجه الآخرين بمتوسط (2.18) والمرتبة 24- الفقرة 51- يحثني على المشاركة في نظافة الحي بمتوسط (2.12) والمرتبة 25- الفقرة 47- ينمي لدي حب التعاون وتغليب المصلحة العامة على مصلحتي الشخصية بمتوسط (1.67) وقد حصلت على درجة قليلة .جدا تفسر الباحثة إن التدخل فيا لايعني وكذا التبسم في وجه إخواننا وتغليب مصلحتنا على مصالح الآخرين هذه القيم من القيم المهمة التي تشكل شخصية الفرد المسلم . وتوفرها بنسبة قليلة دليل إن هناك قصور من الأسرة والمدرسة في تربية الأبناء على عدم التدخل في شئون الغير مما يثير الفتن والقطيعة بين الأسر ،وكذلك التعاون وبذل الجهد في مد يد العون لمساعدة الآخرين وقلة ممارستها بالشكل المطلوب دليل اندثار مثل هذه القيم يدل على عدم المبادرة من الأسرة والمدرسة في حث الطلاب على الاهتمام والمزيد من تفعيل مثل هذه القيم التي تجعل المجتمع مترابط متماسك .وقد أكد (عبدالله1985)إن هذه القيم تظهر مع المسلم عندما يقوم بإعمال من عبادات ومعاملات على أكمل وجه ويحافظ عليها لأنها جزء من دينه،وأيضا نتيجة التعليم المستمر والمتابعة من قبل الأهل والمعلمون يساعد على تثبيت الأخلاق.

وبصورة عامة يمكن عرض نتائج التقييم بحسب المجال كما في الجدل (8)

الجدول (8) النتائج ..... بحسب المجال والأداة ككل

م	المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الاستجابة	الترتيب
1	الآداب الشخصية	2.90	0.42	متوسطة	3
2	الآداب الأسرية	3.31	0.21	متوسطة	1
3	الآداب الاجتماعية	3.26	0.49	متوسطة	2
المجموع		3.16	0.30	متوسطة	

يتضح من الجدول (8)أن وجهة نظر الطلبة القيم الخلقية في المجالات ككل جاءت متوسطة ،حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.16،)وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (الهندي 2001) حيث جاءت إجابات المتدربين في دراسته بدرجة متوسطه،ويبين من الجدول الآداب الأسرية حصلت على المرتبة الأولى ،بمتوسط حسابي (3.31)وانحراف معياري (0.21)وهذا يدل على إن الأسرة لها دور كبير تنشئة الأبناء على القيم والآداب بالإضافة إلى ما يقوم به المعلمين من مهام صفية لإكساب الطلبة قيم ومهارات لكيفية التعامل الأسري .وتلاه مجال الآداب الاجتماعية حيث حصل على المرتبة الثانية ، بمتوسط حسابي (3.26)وانحراف معياري (0.49)وهذا يتفق مع دراسة (مرتجى 2004) اما المرتبة الأخيرة فهي مجال الآداب الشخصية ،بمتوسط حسابي (2.90). وهذا يدل إن المجالات

ككل حصلت على درجة متوسطة وهذا يؤكد أن المعلمين والمعلمات بحاجة إلى توجيه لغرض ربط الدروس بالواقع العملي للطالب والطالبة وحاجتهم إلى كيفية توجيه الطلبة إلى القيم الخلقية .وهذا ما جاء في دراسة (الحسني2006)وكانت النتائج ككل متوسطة وان المعلم لابد أن يبذل جهدا لكي يحقق نتائج ايجابية أفضل.

الجدول (9) : اختبار t- test للتباين في ممارسة المعلمين لدورهم في تعزيز القيم الخلقية يعزي لعامل الجنس (ذكر-أنثى)

المجال	الجنس	N	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المجال الشخصي	طلاب	30	2.95	0.15	-0.94	58	0.10
	طالبات	30	2.85	0.58			
المجال الأسري	طلاب	30	3.28	0.16	0.79	58	0.43
	طالبات	30	3.33	0.26			
المجال الاجتماعي	طلاب	30	2.89	0.44	-8.66	58	0.00
	طالبات	30	3.62	0.13			
المجموع	طلاب	30	3.02	0.37	-3.79	58	0.00
	طالبات	30	3.29	0.09			

يوضح الجدول رقم (9) إن متوسط درجات أفراد العينة حول دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية يعزو لعامل الجنس (ذكر-أنثى)لا توجد فروق كبيرة بينهم في المجال الشخصي والمجال الاجتماعي وتفسر الباحثة النتيجة بان التعليم في المدارس الثانوية متساوي في المناهج الذي يتلقاها كلا من الذكور والإناث الإناث متساوي وكذلك البيئة المجتمعية واحدة وتأهيل كلا من المعلمين والمعلمات بدرجة متساوية وتعزو الباحثة ذلك إلى طبيعة المجتمع اليمني الذي يهتم بتربية الشباب،إما إن المجال الأسري كانت نسبتها مرتفعة فيه وذلك لطبيعتها كأ أنثى وإنها أكثر مكوثا في المنزل وتتلقى تعليمات وقيم من الأم وكذلك البرامج التي تبثها بعض الفضائيات والتي تساعد على توعيتها بكيفية التعامل الشخصي والأسري وأيضا هناك المؤسسات الدينية التي تؤهل الفتاة لكيفية بناء الأسرة وتربية الأبناء على الفضائل كذلك ما تتلقاه من تربية منذ الصغر على الفضائل والتعامل الشخصي والأسري وترى الباحثة أيضا إن تربية الأنثى في المجتمع اليمني يكون فيها كثير من الحرص على أن تتعلم وتتقن فن التعامل مع الأهل ومع من حولها كونها ستصبح أم في المستقبل وستكون مسئولة عن أسرة وهذه التربية يكون فيها تنافس وتختلف من أسرة إلى أخرى فهناك من يكون شديد الحرص على تربية الإناث بطريقة مخالفة تماما عن تربية الذكور بالإضافة إلى ماتستفيد منه في المدرسة من معلميها وهذا مما جعل هناك فروق إحصائية بسيطة في الدور الأسري وذلك لطبيعة بقاء الأنثى

أكثر وقت في المنزل تتلقى كثير من القيم التي تؤهلها لبناء آسره ،يسوده التفاهم والاحترام،

إجابة السؤال الثالث:-

ما سبل تفعيل دور المعلم في تنمية القيم

من خلا الاطلاع علي بعض الدراسات والبحوث التي لها علاقة بالقيم الخلقية والتربوية ومن خلال النقاشات مع بعض التربويين والموجهين الذين لهم دراية وخبرة طويلة في مجال التوجيه والتعليم كذلك الباحثة لها خبرة في مجال التعليم وأيضا نتائج البحث وما توصلت إليه الباحثة .

من خلال الأتي:

أولا: العمل على زيادة معرفة للقيم الخلقية وأثرها على الإنسان من خلال :-

1. التركيز على فهم المعلم للهدف الأساسي لعمله وهو غرس القيم الخلقية وكيفية تزويد الطلبة لهذه القيم
2. عقد دورات للمعلمين داخل المدرسة لتوجههم وتعريفهم بكيفية ربط المناهج وربط الدروس بالقيم الخلقية والتربوية.
3. أن يضع لنفسه خطة على مدار الفصل الدراسي او السنة الدراسية تحتوي على افكار ونصائح وتوجيهات يراد منها تنمية قيم وتعديل سلوك من خلال المواقف التعليمية التي تمر على المعلمين في مدارسهم .
4. أن يمثل القدوة الحسنة في قوله وفعله وسلوكه من قيامه بواجبه نحو ربه ومجتمعه وطلبته وان يكون مؤثر فيهم بحسن التعامل.
5. تذكير المعلمين بأهمية الوقت وكيفية استغلال وقت الفراغ ،مثل حصص الاحتياط والإذاعة المدرسية والمناسبات الدينية
6. تدريب المعلمين على كيفية حل المشكلات بطريقة علمية صحيحة مع الاستشهاد بالكتاب والسنة

ثانيا بناء مناهج ترسخ قيمة الأخلاق من خلال

1. تضمين المناهج الدراسية لمادة القيم والأخلاق في المحتوى الدراسي
2. حث المعلمين على إعداد خطط تتضمن تنمية القيم الخلقية والتربوية وتفعيلها في أثناء سير الدرس
3. ضرورة ربط المواد العلمية بالأحاديث والآيات القرآنية لأهميتها في حياتهم العملية
4. تقويم دورا لمعلمين في تنمية القيم الخلقية من قبل المشرفين والموجهين وإدراج ذلك في تقاريرهم.

ثالثا : تفعيل دور المؤسسات التربوية في المجتمع المحلي:

1. **ضرورة التواصل مع مؤسسات المجتمع المختلفة مثل المساجد والأندية الثقافية والتنموية المختلفة للعمل على زيادة الوعي لدى الشباب في الجانب الخلقي**
2. **ضرورة التواصل مع الأسرة بكافة الطرق لتنمية القيم الخلقية لدى الأبناء من خلال (مجالس الآباء-النشرات-المجلات- الرحلات –المناسبات الدينية)**
3. **ضرورة تفعيل كافة الأنشطة المدرسية والتربوية مثل فريق الكشافة وجماعة النشاط والإذاعة المدرسية والفرق المسرحية وفرقة الإنشاد مستغلة ذلك لتنمية القيم الخلقية والتربوية داخل المدرسة وخارجها.**
4. **حث الطلبة على الطلبة على الالتحاق بالمراكز الصيفية التي تشرف عليها المؤسسات التربوية التي تعمل على تربية الطلاب تربية صالحة من خلال تزويدهم بالقيم والأخلاق وتنميتها لديهم.**

توصيات الدراسة :

1. **شعور المعلم بأهمية دوره في تعليم القيم وأنها جزء رئيسي من عمله التربوي واهتمامه بالموضوعات المهمة في حياة الطلبة .**
2. **حث المعلمين على زيادة ترسيخهم للقيم الخلقية التي برز اسهامها بدرجة ضعيفة والعمل على ترسيخها .**
3. **الاهتمام بحالة المتعلمين النفسية ،وخاصة المتأخرين دراسيا.**
4. **ضرورة اهتمام ، المعلمين بالقيم الخلقية والتحلي بها ليكونوا قدوة حسنة للطلبة ،**
5. **الاهتمام بإعطاء المعلمين والمعلمات بدورات لتدريبهم على كيفية استخدام الوسائل الحديثة للاستفادة منها في تنمية القيم الخلقية.**
6. **رصد منظومة القيم الايجابية بين الطلبة وتنميتها ورصد السلبية ومحاربتها والكشف عن أضرارها على الفرد والمجتمع**
7. **ضرورة وجود المعلمين القدوة الملتزمين بالفضائل والآداب الخلقية التي تعكس ذلك ايجابيا على طلاب المرحلة الثانوية .**
8. **الاستفادة من المواد الدراسية في ترسيخ الأخلاق الصالحة.**
9. **ضرورة تضافر كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع للعمل على تنمية القيم الشخصية والاجتماعية والأسرية في نفوس الطلاب.**

10. الاهتمام بإعداد المعلمين والمعلمات أعدادا تربويا وتزويدهم بالقيم الخلقية وكيفية نقلها للطلبة وتشجيعهم على التثقيف الذاتي .

مقترحات الدراسة :

1. إجراء دراسة مشابهه للتعرف على مساهمة المعلمين في تنمية القيم الخلقية في مراحل دراسية أخرى.
2. أجراء دراسة تنمية القيم الخلقية في محافظات اخرى.
3. إجراء المزيد من الدراسات عن القيم الخلقية وكيفية تنميتها والعمل من اجل إزالة القيم السيئة التي تدمر المجتمعات.
4. مدى ممارسة طلبة المرحلة الثانوية للأساليب الخلقية التي أوصى بها ديننا لتوجيه الشباب والعمل بها.
5. العلاقة بين امتلاك القيم الخلقية ومتغيرات أخرى كالتحصيل والتفوق.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

1. احمد،فرغلي(1986):الدور التربوي للمسجد محلة الشريعة والدراسات الإسلامية العدد السادس، الكويت. الأول يناير.
2. باهي، أسامه إبراهيم (1983):الاختلاف والإنفاق ألقيمي بين طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة الأزهر-غزة
3. الجراح،مصباح (1996):أخلاقيات التعليم في ضوء التربية الإسلامية ومدى التزام اساتذة وطلبة كليتي الشريعة في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك : بها رسالة ماجستير غير منشورة ،ط1،عالم الكتب ،القاهرة
4. الحسني،عوض حمد (2006):تنمية القيم الأخلاقية في المرحلة الثانوية من خلال الأنشطة غير الصفية (دراسة ميدانية)،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة أم القرى مكة المكرمة.
5. الخطيب، عامر (2000):دور الوسائط الإعلامية في تدعيم قيم التربية السياسية لدى طلبة جامعة الأزهر ، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية ، العدد الثالث،غزة.
6. الخطيب ،عامر (1997):فلسفة التربية –قضايا وأعلام فكر ،مكتبة القدس غزة
7. الجلاد ، ماجد (2005)تعلم القيم وتعليمها ، تصور نظري وتطبيقي لطرائق وإستراتيجيات تدريس القيم ط1، مكتبة دار الميسرة عمان
8. سليمان، عرفات عبد العزيز (1987)دور المعلم في المجتمع الاسلامي المعاصر ،المؤتمر العلمي الخامس للتربية الإسلامية 8-13مارس،القاهرة المركز العام جمعية الشبان المسلمين العالمية ،الجزء الثالث.
9. سماره،سامي (2000):القيم التربوية المتضمنة في شعر علي ابن ابي طالب رضي الله عنه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية -غزة
10. الشنقيطي ،أحمد (2008):الأساليب النبوية لتنمية القيم الإيمانية لدى الشباب المسلم في ضوء التحديات المعاصرة ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ،جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية
11. الصالح ، عطية محمد (2003): تنمية القيم الأخلاقية لدى طلاب مرحلة التعليم

الأساسي العلياء من وجه نظر معلمي التربية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة أم القرى.

12. الصانع ،محمد (2006) دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ،اربد

13. عبيدات، سليمان (1988) القياس والتقويم التربوي،ط1عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع

14. .عبد الله، محمد حسين (1985) مفاهيم إسلامية ط1الاردن

15. العاجز، فؤاد(2006)دور الجامعة الإسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها ، بحث منشور مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)المجلد الخامس عشر،العدد الأول يناير 2007م

16. القرني ،عبد الله (2008):قيم العمل الواردة في ميثاق أخلاقيات التعليم من المنظور الإسلامي والية تفعيلها لدى المعلمين ،رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة

17. مرتجى ،عاهد(2004) مدى ممارسة طلبة المرحلة الثانوية للقيم الأخلاقية من وجهة نظر معلميهم في محافظة غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر

18. مكروم ،عبد الودود (2002)بعض متطلبات تنمية القيم العلمية لدى طلبة المرحلة الثانوية ،مجلة مستقبل التربية العربية ،مج8 ،ع 27، المركز العربي للتعليم والتنمية، الإسكندرية

19. مقداد،بالجن (1993)منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر ودور التربية الإسلامية وقيمها في معالجتها ،الرياض، دار عالم الكتب

20. المزيني، أسامه عطية (2001) القيم الدينية وعلاقتها بالاتزان الانفعالي ومستوياته لدى الطلبة الجامعيين في محافظات غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، المدينة المنورة.

21. الهندي ،سهيل (2001) دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظة غزه من وجهة نظرهم ،رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية

المرجع الأجنبية

1. 1-sullivan،Emilie&yandell(what are religious ، spiritual values in children›s book?، Do children get the valuer message،)U.S.A، Kansan universally press (1990).
2. 2-Ryan Helary ،(conflicting values، managing the tensions) Educational management & administration. V .2 .(No.p259،1992).

المشاركة السياسية للمرأة اليمنية 1990-2010

د. علي أحمد علي الحاوري
أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية،
كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء

الملخص:

تناولت الدراسة مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية في الفترة الممتدة من قيام الوحدة اليمنية عام 1990 وحتى 2010، أي خلال الحقبة التي حفلت، اكثر من غيرها في التاريخ الحديث والمعاصر، بمظاهر النشاط السياسي والحرية الفكرية والمنافسة الانتخابية بين الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة.

توزعت الدراسة في خمسة مباحث، تناول الأول منها الاطار العام للدراسة، وتناول الثاني أوضاع المجتمع اليمني بوجه عام والأوضاع الاجتماعية- الثقافية للمرأة اليمنية بوجه خاص، فيما تناول المبحث الثالث موقف التشريع اليمني والأدبيات الحزبية من المشاركة السياسية للمرأة، وفي المبحث الرابع كان الحديث في واقع مشاركة المرأة خلال أعوام الدراسة، أما الخامس فحاول استكشاف معوقات مشاركتها ومتطلبات تفعيل تلك المشاركة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها أن مشاركة المرأة في جميع ميادين وصور الحياة السياسية -باستثناء مشاركتها الواسعة في عملية الاقتراع بالانتخابات المختلفة- كان متدنيا ضعيفا أو غائبا بالكلية، وان ذلك التدني العام في مشاركتها يرجع لجملة من المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ابرزها هشاشة وشكلانية العملية الديمقراطية، وضعف المجتمع المدني، وتدني المستوى الاجتماعي الثقافي للمرأة، والتأثير الكبير للبنى الاجتماعية - الثقافية التقليدية على السلوك السياسي ، علاوة على عدم وفاء السلطة السياسية والحزب الحاكم و الأحزاب السياسية المعارضة على السواء بتعهداتها التي قطعتها تجاه المرأة بتوسيع دمجها في الحياة السياسية والثقافية سواء بترشيحها للمناصب المختلفة أو من خلال فكرة الكوتا ، وان المعالجة العاجلة، وإن كانت جزئية، لأوضاع المرأة السياسية تتطلب، في أول الأمر، قراراً سياسياً، وإصلاحا تشريعياً ملزماً، يفسحان المجال لإصلاح الأوضاع السياسية للمرأة، كأن يتم اعتماد ما يسمى منهج الحصص (QOTA) الذي يمكن المرأة من الولوج إلى مختلف المؤسسات القيادية.

مقدمة :

في العقود القليلة الماضية، حظيت قضية المرأة، لاسيما ما يتعلق بمشاركتها السياسية، باهتمام متزايد سواءً من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية والسياسية الوطنية أو على مستوى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وهو امر لربما يرتبط بجملة من التحولات الايديولوجية والسياسية لعل في طليعتها ذلك الانهيار الكبير الذي حدث للنموذج الايديولوجي والسياسي الاشتراكي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وما تبعه من تحول كبير، على مستوى الانظمة والمجتمعات، نحو النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، الذي يركز على الحريات السياسية، ويؤكد على التعدد والتنوع والمنافسة وحرية الاختيار.

وبصرف النظر عما حدث ولايزال يحدث من توظيف ايديولوجي وسياسي لقضايا المرأة من قبل الدول الغربية خاصة، في مواجهة خصومها، فان تزايد الاهتمام بمشاركة المرأة عكس إدراكا متزايدا بأهمية الدور الذي تستطيع أن تضطلع به في عملية التقدم والتنمية، اتساقا في ذلك ربما مع المفهوم الشائع بخصوص التنمية، والذي فحواه أن الثروة البشرية هي أهم الثروات وأساسها، وأن التنمية، تبعا لذلك، ينبغي أن تتوجه أولا نحو الإنسان نفسه، لأجل تعزيز امكاناته، وتنمية مهاراته، وإطلاق ما هو مكنون من قدراته، ويجب أن تتوجه، من ناحية ثانية، إلى جميع مكونات المجتمع وجميع طاقاته البشرية، بمن في ذلك، المرأة التي تمثل نصف المجتمع، أي نصف طاقته الإنتاجية وثروته البشرية، فلا تنمية حقيقية وناجحة بدون مشاركة المجتمع، ولا مشاركة حقيقية وناجحة للمجتمع بدون مشاركة المرأة. ما يعزز من اهمية الأمر أن المشاركة تعد من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن في مجتمعه ، وهي الى ذلك مبدا اساسي من مبادئ النظم الديمقراطية ،اذ يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق تلك المشاركة .

الواقع أنه حتى العصر الحديث كانت المشاركة السياسية في العالم الغربي مقتصرة في الغالب على اثرياء المجتمع ووجهائه من اصحاب المولد النبيل، اما الاغلبية الساحقة فكانت بعيدة عن المشاركة . ومنذ مطلع عصر النهضة بدا الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية ،وبلغ هذا الاتجاه ذروته اثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1] .

وبخصوص المرأة كانت القاعدة السائدة في جميع دول العالم تقريبا هي حرمانها من الحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب ، واستمر الامر على ذلك النحو حتى أوائل القرن العشرين ،اذ تتابعت الدول الغربية في منح المرأة حق الانتخاب[2].

وكما هو شان المجتمعات النامية التي تطلعت للتحديث والتقدم خلال القرن العشرين ، تفاعل

المجتمع اليمني - قبل الوحدة وبعدها - ايجابيا مع المؤثرات الحضارية الغربية بوجه عام ومع المذاهب الفكرية والسياسية الحديثة ومنها الديمقراطية بوجه خاص . ومن المحتمل كذلك أن تكون رياح التحولات الفكرية والسياسية العالمية وموجاتها العاتية ، قد طالته واثرت فيه بعض التأثير.

وفي المناخ الذي توافر مع اعلان الوحدة اليمنية عام 1990، واتسم بالتعددية الحزبية والسياسية وشيء من حرية التعبير والتفكير، انخرطت المرأة اليمنية في الشأن السياسي والانتخابي، سعيا لتوسيع حضورها ونيل حقوقها.

بالالتفات الى الموروث الحضاري بهذا الخصوص، يمكن القول بأن المرأة اليمنية المعاصرة– وخلافا لحال المرأة المعاصرة في معظم البلدان من الافتقار للعمق التاريخي والرصيد الحضاري – انخرطت في الحياة السياسية اليمنية وهي تختزن من التاريخ و الموروث الحضاري اليمني حول المشاركة السياسية للمرأة ، رصيدا حافلا بالمشاركة ومن ثم العراقة والعمق والفرادة . وفي بعض ذلك التاريخ اليمني لم تكن المرأة اليمنية مجرد « مشارك « في ادارة السلطة ، أو فقط احد الاطراف الصانعة للقرار السياسي بالدولة ، بل احتلت احيانا الموقع الأول في هرم السلطة السياسية (منصب الملك) ، وتمتعت خلال ذلك بسلطات حقيقية كبيرة في توجيه دفة الدولة وتدبير امور السلطة والمجتمع . وفي فرادة ذلك الموروث الحضاري اليمني ، يكفي الاشارة الى الملكة اليمنية السبئية بلقيس وما قصه القران الكريم عن حكمها وحكمتها عند أن جاءها كتاب النبي سليمان . ولاشك أن ما يزيد من قيمة هذه الاشارة والاشادة الالهية أنها الملكة الوحيدة التي اشاد الخالق الكريم بحكمتها وحصافتها في محكم التنزيل ، بل الملكة الوحيدة التي اشار اليها القران الكريم ، مجرد الاشارة ، وفي ذلك تخليد وتكريم لها ، ومصدر من مصادر الثراء التاريخي الحضاري لقومها بالتأكيد.

المبحث الأول

الاطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة :

منذ أخذت اليمن بنظام التعددية السياسية والحزبية في العام 1990 – توازيا مع اعلان الوحدة اليمنية – توافرت للمرا□ة اليمنية فرصة كبيرة لتعزيز حضورها وتوسيع مشاركتها السياسية، وبالفعل انخرطت في كثير من مجالات الحياة السياسية العامة بما فيها المشاركة في الانتخابات بمختلف صورها، وفي ضوء ذلك ذهب بعض الباحثين الى أن المرأة حققت مشاركة فاعلة في الحياة السياسية في

العقدين الذين اعقبا قيام الوحدة، فيما ذهب اخرون الى أن مشاركتها اتسمت بالضئالة والضعف وغياب الفاعلية، وأنها اقتصرت على بعض الجوانب الرمزية الشكلانية الأمر الذي جعل تأثيرها محدودا أو غائبا سواء بخصوص نيل حقوقها السياسية المختلفة وترسيخ حضورها وتفعيل مشاركتها أو في التأثير على عملية صنع القرار السياسي بشكل عام. وفي كل الاحوال يمكن القول بأن تباين الآراء المتوافرة بهذا الخصوص ناتج من أن تلك الآراء اما أنها قيلت بالنظر لحالات ومظاهر محددة، ما يعني خلوها من النظرة الشاملة، أو أنها كانت أقرب إلى الافتراضات أو الانطباعات، وكل ذلك يعكس حالة من الالتباس أو الغموض الذي يستدعي الدراسة.

اهمية الدراسة وأهدافها وحدودها:

يعتقد الباحث بأهمية الدراسة بالنظر للاتي:

- أهمية المشاركة السياسية ذاتها في عملية التنمية الشاملة بالمجتمع.
- بوصفها تتناول الإسهام السياسي لفئة اجتماعية هي الأكبر في المجتمع اليمني أو بالأقل تمثل نصف المجتمع اليمني.
- ينظر عادة إلى مستوى مشاركة المرأة كأحد المعايير المهمة العاكسة لمستوى التطور السياسي الذي بلغه المجتمع بوجه عام.
- أهمية الحقبة ذاتها وما حفلت به من أحداث وتموجات ومظاهر المشاركة الشعبية والمنافسة السياسية.

وفي أهداف الدراسة يسعى البحث إلى:

- محاولة استكشاف مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية اليمنية وما إذا كانت مشاركتها قد أثرت على صانع القرار السياسي فعلا أم أنها كانت ذات طبيعة رمزية شكلانية لا أكثر ولم تتجاوز مستوى التفاعل.
- دراسة الموقف القانوني لمشاركتها وما إذا كانت التشريعات اليمنية قد منحتها جميع الحقوق السياسية المتعارف عليها أم أن ثمة انتقاص قانوني في حقوقها.
- استكشاف موقف الأحزاب السياسية النظري والفعلي من مشاركة المرأة سياسيا ومستوى تلك المشاركة.
- محاولة التعرف على جملة المعوقات التي واجهتها المرأة في ثنايا مشاركتها السياسية.

والحدود الزمانية التي تشملها الدراسة تمتد منذ إعلان الوحدة في مايو 1990 وحتى العام 2010، أي خلال الحقبة التي حفلت، أكثر من غيرها ، بمظاهر النشاط السياسي والحرية الفكرية

والمنافسات الانتخابية الصاخبة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية، على الرغم مما تخللها من أزمات وحروب وما شاب بعض جوانب الحياة السياسية فيها من جمود .

وبطبيعة الحال ، لقد توقفت الدراسة عند العام 2010 لأن التحولات الهامة التي شهدتها الساحة اليمنية منذ العام 2011 – والناجمة أساسا عما أطلق عليها ثورة / انتفاضة 2011 الشبابية الشعبية السلمية، والتي هي بدورها امتداد لثورات الربيع العربي– لاشك أنها أدخلت المجتمع اليمني في مرحلة جديدة حافلة بالأحداث، ولكن المختلفة إلى حد كبير في سماتها العامة وسياقاتها ومضامينها عما سبقها، الأمر الذي تحتاج معه لدراسات خاصة مستقلة ومختلفة ايضا.

منهج الدراسة :

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المضمون بدرجة اساسية، علاوة على المنهج المقارن، مستفيدة في ذلك من عدد من المعطيات أهمها المعطيات الاحصائية والقانونية التي توافرت بشكل متناثر، كمواد خام ، تتطلب التحليل السياسي واستكشاف ما تعكسه من دلالات ذات علاقة بمشاركة المرأة. وكان التركيز في ذلك على المعطيات الرقمية في الفعاليات الانتخابية خاصة، وكذلك على الوثائق القانونية المتصلة بموضوع الدراسة، علاوة على الكتابات والادبيات المحدودة التي تناولت الموضوع في بعض جزئياته.

مفاهيم الدراسة :

Political Participationالمشاركة السياسية

نشاط سياسي يشير إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعا لتعريف السيد عليوة ومنى محمود تعني(تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها.)[3]. ولدى صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، هي (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال)[4] . وعند د.جلال عبدالله معوض تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها (حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية)، وفي اضيق معانيها تعني (حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من قبل الحاكم)[5] .

أما تعريفها الاجرائي فهي (السلوك الذي يباشره الافراد طوعا، إما لاختيار شاغلي المناصب

العامة أو تقرير السياسات العامة أو كليهما[6].

ومن مؤشرات المشاركة: التصويت، عضوية حزب ما، عضوية جماعة مصلحة، الاتصال بالنواب والمسئولين، جمع تبرعات، إعطاء تبرعات، حضور ندوات ومؤتمرات سياسية، الدخول في مناقشات سياسية، الترشح لمنصب عام، شغل منصب عام[7] .

وتتسم المشاركة السياسية بخصائص عامة، فهي سلوك تطوعي ونشاط إرادي ،وهي كذلك سلوك ايجابي واقعي تتضمن إشراكا للفرد في نشاط التنمية، وهي حق وواجب في آن واحد ، ومن مزاياها أنها تسهم في بلورة فكر جماعي واحد للجماهير إزاء القضايا العامة فتعزز بذلك العلاقة بين الفرد والمجتمع، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء والولاء لوطنه الكبير ومن ثم في استقرار المجتمع وتحسين الفعالية الفردية والجماعية. وفي ممارستها ترجمة للسلطة الشعبية ولشعور المواطنين بالمسئولية تجاه المجتمع، وهي إلى ذلك الوسيلة المثلى لحماية الحقوق الفردية من ناحية وتوسيع وتعميق الاحساس بشرعية النظام من ناحية اخرى[8].

وفي مستوى المشاركة، يميز كثير من الباحثين بين أربع شرائح:

- المشاركون، ويتسمون بالتفاعل والتجاوب، وفي الغالب يكونون أعضاء نشطين في التنظيمات السياسية الوسيطة من احزاب وجماعات المصالح.
- المهتمون، أي المتابعون، وهم يشاركون بالمعنى الضيق، كالتصويت في العملية الانتخابية، ومناقشة الاحداث العامة.
- السلبيون، أي " اللاسياسيين" وغير المهتمين وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الازمات.
- المتطرفون سياسيا، وهم الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجأون إلى أساليب العنف[9].

الدراسات السابقة:

بالتأكيد ليست هذه الدراسة هي الأولى في مجالها، إذ سبقتها كتابات عدة ذات علاقة بالموضوع، منها التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة العربية بوجه عام ومنها التي تناولت مشاركة المرأة اليمنية بوجه خاص. وقد يكون من الصعوبة استقصاء الكتابات والابحاث ذات العلاقة، الا أن اهمها واقربها موضوعا إلى هذا البحث، الكتابات والابحاث الاتية:

- دراسة سعيد محمد المخلافي، الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين النص القانوني والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء،2002، وهي في تناولها الموضوع اقتصرت على الفترة الممتدة من أول الوحدة وحتى انتخابات 7991 النيابية.

- دراسة د.صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق،مجلد52، ع(2)، 9002 ،ys.vog.tnemailrap.www ركزت على أوضاع المرأة العربية في عدد من البلدان العربية، ولم تحض المرأة اليمنية باهتمام الباحث.
- دراسة د.نهال ناجي العولقي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية،32- 52 يوليو 5102 ، بيروت – لبنان . lij-moc.crlij. moh/retneC تناولت دور المرأة في انتفاضة/ ثورة 1102 الشبابية اليمنية.
- دراسة عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر، مجلة جيل حقوق الانسان، ع 9، العام 6102 tth: / / rg/nadao.arzan، ركزت على العوائق، وعلاقة المشاركة بالتنمية والسلم الاهلي، ثم على فكرة الكوتا كآلية لتمكين المرأة .

بوجه عام تضمنت هذه الابحاث معطيات وبيانات مفيدة بخصوص مشاركة المرأة، إلا أنها مع ذلك لا تقدم صورة عامة لموضوع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية تحديدا، وخلال عقدين كاملين من الحياة السياسية، إذ يلاحظ على الكتابات السابقة وسواها الاتي:

- بعضها تناولت مشاركة المرأة العربية بشكل عام وليس اليمنية تحديدا، الذي هو موضوع هذا البحث، الامر الذي مال بها نحو التجريد احيانا، وتعميم النتائج في معظم الاحيان.
- وبعضها تناولت مشاركة المرأة اليمنية ولكن إزاء انتخابات بعينها من الانتخابات الكثيرة التي جرت في اليمن على مدى الاعوام العشرين.
- وفئة ثالثة من الكتابات تناولت مشاركتها في ثورة/ انتفاضة 2011، اي خلال مرحلة تقع خارج النطاق الزمني لهذا البحث.
- فيما ركزت كتابات أخرى على جزئية معينة كآلية تفعيل المشاركة أو تمكين المرأة.
- فئة من الكتابات خلت من بعض اهم شروط البحث العلمي، كالتوثيق، وكانت اقرب الى المقالات الصحفية والانطباعات.

المبحث الثاني
في الأوضاع العامة للمجتمع اليمني والأوضاع الاجتماعية- الثقافية للمرأة

أولا : الأوضاع العامة للمجتمع اليمني

بالتوازي مع قيام الوحدة اليمنية وظهور الدولة اليمنية الجديدة عام 1990 نشأ نظام سياسي جديد يقوم على التعددية السياسية والحزبية ويمنح المواطنين مزيدا من الحقوق والحريات العامة.

وبالفعل اخذت كثير من التنظيمات السياسية والأحزاب إلى الإعلان عن نفسها ومباشرة الحياة الحزبية بجانب الحزبين الحاكمين، لتشهد الساحة السياسية اليمنية تضخما حزبيا كبيرا حتى بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أعلنت عن نفسها عند إجراء أول انتخابات برلمانية في ابريل 1993 م(46)حزبا وتنظيما سياسيا[10].

والواقع أن النظام السياسي للدولة الوليدة - الذي تقاسم فيه حزبا المؤتمر والاشتراكي السلطة باعتبارهما صانعي الوحدة ولفترة انتقالية تنتهي في 1993- تعرض منذ الأعوام الأولى لميلاد الدولة لجملة من المشكلات التي ما لبثت مع تنامي وتيرة الاحتقان والاستقطاب بين الحزبين ثم تصدع العلاقة بينهما كليا بعد انتخابات ابريل 1993 (التي افرزت تفاوتا كبيرا بين المؤتمر من ناحية وبين شريكه الاشتراكي والاحزاب الاخرى من ناحية ثانية لمصلحة المؤتمر) وفشل المحاولات المختلفة لمعالجة الخلافات، أن تحولت تلك المشكلات إلى أزمات سياسية حادة لتتفجر بعد ذلك في شكل حروب مريرة، أبرزها حرب 1994 (بين شريكي الحكم ومعهما حلفاؤهما)، والحرب المفتوحة بين الدولة وتنظيم القاعدة المتطرف وكذلك حروب الدولة الست مع الحركة الحوثية خلال الفترة الممتدة من 2004 وحتى 2009.

ومع ما أدت اليه كل تلك الأزمات والأحداث من أثار سلبية عميقة على الحياة السياسية، لعل في طليعتها تدمير الحزب الاشتراكي سياسيا وعسكريا وخروجه من دائرة المنافسة منذ 1994، إلا أن معظم الاستحقاقات الانتخابية بشتى انواعها استمرت في الانعقاد طيلة العقدين التاليين لقيام دولة الوحدة.

وعلى وجه الاجمال شهدت اليمن منذ عام 1990 وحتى عام 2010 ثلاث دورات انتخابية تشريعية (1993- 1997 - 2003)، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (1999-2006) ودورتين انتخابيتين للمجالس المحلية (2001 - 2006). وبغض النظر عما قالت المعارضة بعدم توافر شروط

النزاهة في الانتخابات، أو في بعضها على الأقل، فالواضح أن تلك الانتخابات – وبمعيار النتائج الرسمية لها والواقع الذي نشأ عنها – اتجهت بفصيل سياسي واحد، هو المؤتمر الشعبي العام ومن ورائه الرئيس السابق على عبد الله صالح، في مسار واحد، هو مسار السيطرة والاستحواذ على السلطة، فيما اتجهت بالأحزاب الأخرى جميعها في المسار المقابل، أي في اتجاه الضعف والتراجع المستمر. وقد بدأت سيطرة المؤتمر جزئية في السنين الأولى، لكنها تدرجت صعوداً لتنتهي في السنين الأخيرة إلى ما يشبه الهيمنة الكلية.

وكان لابد لذلك الاستحواذ وما تخلله من أزمات وحروب أن يؤثر تأثيرا سلبيا بالغا على الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع اليمني بوجه عام، وهو ما حدث بالفعل، فعلاوة على ما كان يتسم به الاقتصاد الوطني، في الاساس، من اختلالات بنيوية واضحة ممثله في اعتماده الكبير على القطاع النفطي وضعف القطاعات الانتاجية والخدمية وتواضع الاستثمارات وضعف الايرادات، ادت تلك الأوضاع والأزمات وما صاحبها أو نجم عنها من أزمات أخرى وتفشي الفساد في الادارة والمال، الى اتساع حجم تلك الاختلالات وزيادة حدتها وانتهى الامر - منذ مطلع الالفية الثالثة تقريبا - إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية وتضاؤل حاد لحجم الواردات والمصادر المالية واتساع رقعة الفقر والبطالة والفساد.

وفي ذلك تشير البيانات بأنه خلال الفترة 2005-2010 أسهم النفط والغاز بنسبة (67٪) من الإيرادات العامة للدولة، و (90٪) من قيمة الصادرات الإجمالية، وأن مستويات انتاج النفط انخفضت من (160) مليون برميل عام 2000 إلى (103) مليون برميل عام 2009 [11]، وأظهر مسح ميزانية الاسرة لعام 1998 بأن(17.9%) من سكان اليمن كانوا يعيشون تحت خط الفقر ، وترتفع هذه النسبة الى (41.8%) عند الاخذ بمعايير الأكل والمأوى والصحة والتعليم[12]، ويأخذ الفقر طابعا ريفيا حيث يحتضن الريف اليمني(83%) من الفقراء و(87%) من الذين يعانون من فقر الغذاء [13]. وفيما كان عدد الفقراء عام 1998 نحو (6.9) مليون نسمة، فانه بلغ عام 2006 نحو (7.3) مليون نسمة [14] ، وارتفع معدل البطالة من (13٪) عام 1990 الى (15٪) عام 2008[15] .

وتشير البيانات كذلك إلى ان معدلات الأمية في اليمن كانت من أعلى النسب في الوطن العربي، ففي عام 2004 بلغت(62.7٪)، وارتفعت الاعداد المطلقة للأميين خلال الفترة 1994-1999 من (4.6) مليون الى (4.9) مليون امي وامية وفي سنة 200 زاد عدد الاميين الى (5.2) مليون [16] .وفي بيانات 2010 بلغت معدلات الامية نحو 27.2٪(25٪ في الحضر ،و٥٤٪ في الريف[17]

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية -الثقافية للمرأة

1- السياسات الحكومية :

على المستوى النظري والقانوني، أكدت التشريعات اليمنية على كفالة الدولة حق المواطنين المتساوية في التعليم (18)، وحق المرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي وعلى مبدأ المساواة بين الجنسين في التعيين والترقية والاجور (19)، وتوازيا مع تلك التأكيدات تبنت الدولة عددا من الخطط والاستراتيجيات الهادفة لتحسين أوضاع المرأة الاجتماعية والثقافية وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، ومن ابرزها :

أولاً: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010 وتضمنت كثيراً من المواد الخاصة بالمرأة، والهادفة، في مجموعها، إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة، وإزالة مظاهر التمييز المختلفة وإلى تمكين المرأة اقتصادياً باعتبارها شريكاً فاعلاً في تحقيق التطور في المجتمع. وقد حددت الخطة أربعة اتجاهات رئيسة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية :

الأول: تضييق الفجوات النوعية وخاصة في التعلم والصحة من خلال توفير البيئة الملائمة لتعلم الفتاة وتحسين الخدمات الصحية للمرأة.

الثاني: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وبناء قدرات العاملات في المواقع الإدارية والمجالس المحلية والمنتخبات في البرلمان والدبلوماسيات.

الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة في كل القطاعات وتوفير التمويل والقروض لتشجيع وتنمية أنشطتهن.

الرابع : مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تحتوى نصوصاً تمييزية ضد المرأة .(20)

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية المحدثة لتنمية المرأة 2006-2015 ، سعت إلى الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية الألفية والأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة اليمنية، فكان من أهداف الاستراتيجية :

- توفير التعليم الأساسي بحلول عام 2015 وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في بقية المراحل وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات إلى نصف معدلها الحالي. -توسيع فرص المرأة للحصول على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية بتكاليف ميسرة.
- خفض نسبة النساء الفقيرات إلى النصف وتعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً ورفع

مستوى المشاركة السياسية كماً ونوعاً.

- تعزيز دور المرأة في الإعلام ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم قضايا النهوض بالمرأة[21].

ثالثا: الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي، وتعتبر من أكثر الاستراتيجيات التنموية باليمن إدماجا لقضايا النوع الاجتماعي، ومن أهدافها تحقيق الاستيعاب للفئة العمرية (6-14) سنة بنسبة 100% للبنين والبنات في مختلف مناطق اليمن، وتوفير التعليم الاساسي ل 95% من الفئة العمرية (6-14) سنة بحلول عام 2010 (22).

ب- الواقع الاجتماعي - الثقافي للمرأة :

تتأثر المشاركة السياسية سلبا وايجابا بالأوضاع الاقتصادية والاحوال المعيشية التي عليها المجتمع عموما، والفئات التي يحق لها الخوض في معترك السياسة بوجه خاص، فمن غير شك أن الفئات التي تعاني من الفقر والبطالة وغياب الحاجات المعيشية الاساسية تكون اضعف اقبالا واقل اهتماما بالحياة السياسية ومن ثم اقل فاعلية وتأثيرا في مجرياتها من تلك الفئات التي تتمتع بدرجة مناسبة من الاستقرار والاستقلال الاقتصادي والمعيشي ،فغالبا ما يكون الفقراء والعاطلون عن العمل مشغولين ومنشغلين بمحاولة توفير حاجاتهم المعيشية الضرورية وحاجات من يعولون. والواقع أن ذلك لا يؤثر فقط على حجم مشاركتهم بل في نظرتهم كذلك للممارسة السياسية، حيث تصير الحياة السياسية والمنافسات الانتخابية، بنظرهم ،من قبيل الترف والعبث وهدر الوقت.

كما تتأثر المشاركة السياسية سلبا أو ايجابا كذلك بالمستوى التعليمي والوضع الثقافي السائد بالمجتمع ووضع الفئة التي يحق لها الخوض في معترك السياسة، فلا مشاركة فاعلة من غير تعليم فاعل، وقد اثبتت الدراسات الصلة الوثيقة بين المستوى التعليمي وبين فعالية المشاركة، إذ ترتفع فعالية المشاركة بارتفاع المستوى التعليمي، وتضعف بضعف ذلك المستوى، والمواطنون ،سواء الذكور منهم أو الاناث، الذين يعانون من الامية أو من تدني مستواهم التعليمي، في الغالب، لا يدركون الأهمية الكبيرة للشأن السياسي، بل قد يرون الانخراط فيه- كما هي نظرة الفقراء- من قبيل هدر الوقت والانشغال بما لا يجب الانشغال به.

يلاحظ بأن الاوضاع الاجتماعية الثقافية للمرأة اليمنية في الأعوام الممتدة من 1990 وحتى 2010 لم تشهد تطورا يتناسب مع الخطط والاستراتيجيات المرسومة من ناحية، ومع الدور المأمول من المرأة من ناحية اخرى، وحجمها في السكان من ناحية ثالثة. فوفقا لمسح القوى العاملة عام 1999، أظهرت مؤشرات عمالة النساء ونشاطها الاقتصادي بأن نسبة النساء ضمن قوة العمل

بلغت(23.7%) منها قوة العمل في الريف ونسبتها تصل الى (74.9%)، فيما بلغت نسبة النساء اللائي يتقاضين اجرا على عملهن (8.2%)،يقابلها (91.8%) للرجال[23].

كما تظهر البيانات بأن نسبة المشتغلات من إجمالي الاناث في القوة البشرية لم تتجاوز (20%)، تركز معظمهن وبنسبة عالية في مهنة الزراعة (37%)، فيما ظل تواجد المرأة في الحضر ضعيفا سواء في القطاع الحكومي أو القطاعين الخاص والمختلط [24] .

وفي الحضر يلاحظ بأن عمل المرأة قد اقتصر على الوظائف المكتبية والسكرتارية وغيرها من الوظائف التي لا تحتاج الى مهارات فنية متخصصة [25] .

وكنتيجة لذلك تشير الاحصاءات الى أن معدل البطالة بلغ عام 2012 نحو 17%، نصيب النساء منها نحو 54% والرجال 12% [26].

ويمكن إرجاع تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ،خارج نطاق الاسرة، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة بين النساء الى عوامل ثقافية اجتماعية واقتصادية، يأتي في مقدمتها سيادة القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية التي تعطي الأولوية للرجال في الحصول على العمل[27] .

والمحصلة النهائية أن المرأة اليمنية تعد من أكثر فئات المجتمع اليمني التي طالتها ظاهرة الفقر، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني لظاهرة الفقر أن نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة بلغت (60.3%) مقارنة ب(39.7%) من الأسر التي يعيلها رجل، حيث تتحمل المرأة عبء اسرتها[28].

واتساع نطاق الفقر بين النساء ناجم عن جملة من الأسباب، فعلاوة على ما سبق، تشير كثير من الدراسات إلى أن الفقر باليمن ظاهرة ريفية بالأساس، ذلك أن سكان الريف اليمني يشكل حوالي(72%) من اجمالي سكان اليمن ،وتشكل النساء اغلبه سكان الريف ، وهو ما يعني - طبقا لبعض الدراسات- أن الفقر باليمن ظاهرة ريفية مؤنثة[29].

وبالتأكيد فان ذلك يحد من امكانات سكان الريف في الانفاق على التعليم عموما، والانفاق على تعليم الفتاة بشكل خاص.

وبخصوص حق المرأة في التعليم أكدت التشريعات الوطنية بأن التعليم حق للمواطنين جميعاً، الذكور منهم والإناث على السواء، كما أكدت على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وعلى مجانية التعليم الأساسي والزاميته، وعلى كفالة الدولة هذا الحق بإنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية المختلفة[30].

ومع أن الدولة أعلنت عن عزمها تقليص الفجوة بين الذكور والإناث في المجالات المختلفة، ومنها التعليم، ورسمت لأجل ذلك خططاً وتبنت استراتيجيات، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن تلك الخطط والاستراتيجيات ظلت حبرا على ورق، وأن أوضاع المرأة التعليمية لم تشهد تحسنا يذكر، بل

شهدت تراجعا وتدنيا، إذ تشير بيانات عام 1994 بأن عدد النساء الاميات كان قد بلغ (3) مليون ، ليصل في عام 1999 الى (3.4) مليون امية[31].

وتظهر بيانات عام 2003 بأن الفجوة في التعليم بين الذكور والاناث ظلت قائمة، إذ بلغت نسبة الامية في أوساط الاناث (67.5%) وفي أوساط الذكور(27.7%) (32)، وفي بيانات 2004 بلغت امية الاناث في الحضر (40.5%) يقابلها (15.2 %) ، أما الريف فبلغت أمية الاناث (75.6%) يقابلها (31.1%) للذكور (33).

وتزداد الفجوة بين الجنسين في الاتساع كلما ارتفع المستوى التعليمي، ففي التعليم الاساسي بلغ معدل التحاق الذكور نحو (94%) بينما بلغ معدل التحاق الاناث (74%). وفي التعليم الثانوي كانت نسبة مشاركة الاناث (35.5%) عام 2009، وبما يعني أن الإناث لم يمثلن سوى ثلث الملتحقين بهذه المرحلة. بالنسبة للتعليم الجامعي أشارت البيانات أن نسبة الملتحقات به تصل الى(28%) من اجمالي الملتحقين (34).

من الواضح أن تلك الفجوة تشير إلى أن مشكلة المرأة بهذا الخصوص مضاعفة ومتعددة الأبعاد، وأنها أشد حدة وأكثر تعقيداً من المشكلة ذاتها عند الذكور.

ومن غير شك ان المشكلة في تعليم الفتاة لا تكمن فقط في الفجوة القائمة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم في مختلف مستوياته، بل تكمن أولا في اتساع معدلات الأمية وانخفاض معدلات التحاق الجنسين معاً في التعليم من ناحية، وهي كذلك في تدني مستوى التعليم للجنسين أيضاً من ناحية ثانية ، كما ان الأمر لا يتعلق بالتفاوت في العدد فقط، بل يتعلق أيضاً بمجالات التعليم والتفضيلات التي يتمايز فيها الجنسان في إطار المرحلة ذاتها، ففيما خلا استثناءات محدودة، يلاحظ أن الفتيات يتركزن، في مجال معين من التعليم الجامعي، هو مجال الدراسات الإنسانية، الأدبية والاجتماعية بالدرجة الأولى.

ويعود تدني مستويات التحاق الفتيات بالتعليم الى معوقات تمويلية مالية وكذلك ديمغرافية تعليق بالطبيعة المشتتة المتناثرة لأغلب سكان اليمن (تجمعات سكانية صغيرة تصل الى نحو ٤٠ الف تجمع سكاني)، بالإضافة الى معوقات ثقافية - اجتماعية ابرزها ظاهرة الزواج المبكر للفتاة وما يترتب عنها من اعباء ومسؤوليات اسرية كثيرة وكبيرة تتحملها الفتاة وهي لم تزل في سن مبكرة ، علاوة على ما هو سائد، بالريف اليمني خاصة، من تدن لمستوى الوعي بحقوق المرأة ومن توجهات ثقافية بخصوص تعليم الفتاة في المراحل التالية للتعليم الاساسي، منها عدم الرضا باختلاط الذكور مع الاناث في التعليم، وعدم وجود كادر تعليمي نسائي في مدارس الريف بشكل خاص.

المبحث الثالث

المشاركة السياسية للمرأة في التشريع اليمني والادبيات الحزبية

أولا : التشريع اليمني

كان من الطبيعي ان يعبّر التشريع اليمني في مرحلة ما بعد الوحدة عن الأوضاع الجديدة ويؤسس لها كذلك، ومن ذلك ما يتعلق بالحقوق والحريات العامة والتحول نحو التعددية السياسية والحزبية، وهو الامر الذي حدث بالفعل بصدور دستور دولة الوحدة، المستفتى عليه عام 1991،والقوانين المختلفة كقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم(66) 1991 وقانون الانتخابات العامة وغيرها، وفي هذا الشأن ورد بالمادة (4) من الدستور بان (الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بشكل غير مباشر عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية)، وفي المادة (5) (يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية)[35].

بخصوص المرأة وحقوقها السياسية يمكن القول بأن المبدأ الذي قررته التشريعات اليمنية المختلفة هو مساواتها بالرجل كمبدأ عام، ففي حديثه عن الحقوق والواجبات السياسية لم يميز الدستور اليمني بين اليمنيين على اساس الجنس أو العرق أو اللون أو المذهب أو الطائفة وانما تحدث فقط عن المواطنين، وهو ما يعني بانه نظر الى هذا الميدان على أنه من الميادين التي يتساوى فيه المواطنون جميعا، بما في ذلك النساء بوصف المواطنة صفة قانونية تشمل الذكور والاناث على السواء.

نصت المادة (41) من الدستور(المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة) ،وفي المادة (٢٤) من الدستور ذاته(تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً وثقافياً)[36].

المنصب الوحيد الذي يمكن القول بان الدستور اشترط فيمن يتقلده صفة الذكورة هو منصب رئيس الجمهورية، وهو شرط لم يذكر بعبارة صريحة مباشرة، ولكن يمكن فقط استنتاجه مما ورد بالفقرة (هـ) من المادة (107) التي ذكرت أن من بين الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية (أن لا يكون متزوجاً من أجنبية، وألا يتزوج أثناء مدة ولايته من أجنبية)[37].

ومع ذلك فان هذا النص التمييزي لم يلُتَفَت إليه في ميدان الممارسة الفعلية، كما حدث على سبيل المثال عند تقديم طلبات الترشح من النساء اللائي أردن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية 2006 ، إذ قبلت ملفات النساء المتقدمات للترشح من قبل الهيئة المشكلة من

مجلسي النواب والشورى×، وإن كان قد حال دون إتمام ترشحهن ذلك الشرط الذي نصت عليه المادة (108) من الدستور والمتعلق بحصول المرشح لمنصب رئيس الجمهورية على التزكية من (5%) من اعضاء مجلسي النواب والشورى .

وبخصوص الحق في الانتماء الى الاحزاب السياسية وتشكيل هذه الاحزاب نص الدستور في مادته (58) على ان (للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم انفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم اهداف الدستور)[38] .

وفي قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم(66)لسنة 1991(لليمنيين حق تكوين الاحزاب والتنظيمات السياسية ولهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي طبقا للشرعية الدستورية واحكام هذا القانون)[39] ، واشترطت الفقرة (4)من المادة(8) من القانون ذاته (عدم قيام اي حزب سياسي على اساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس. ..) وجرى تأكيد ذلك بالفقرة (د) من المادة (9) اذ نصت على (عدم جواز ان يتضمن النظام الداخلي أو البرنامج السياسي لأي حزب شروطا للعضوية قائمة على اساس التفرقة بسبب الجنس.)[40].

وخلافا لما احتواه الدستور من نصوص والفاظ عامة كاستعماله مصطلح المواطنين بدلا من الاشارة الصريحة الى المرأة فقد جاء قانون الانتخابات العامة رقم (41) لعام 1992 بنصوص واضحة عن حق المرأة بالمشاركة فقد ورد بالمادة (3)(يتمتع كل مواطن يمني أو يمنية بلغ من العمر 18 عاما بحق الانتخاب والترشيح)(41) ، غير ان القانون ذاته تضمن موادا يمكن عدها معيقة للمشاركة الفاعلة للمرأة ، ومن ذلك اشارته بالمادة (7) الى دور المرأة كناخبة فقط ، حيث يتم تشكيل لجان انتخابية نسائية تتولى تسجيل وقيد اسماء الناخبات ، فيما غفل عن دورها كمرشحة . وفي المادة (19) المتعلقة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لم تشترط المادة تمثيل المرأة في اللجنة[42] . ويمكن الاشارة كذلك الى مادة اخرى يمكن القول انها اسهمت في اعاقة المرأة المستقلة عن المشاركة السياسية، وتتمثل في اشتراط المادة (58) من القانون نفسه حصول المرشحين على تزكية (300) من الناخبين للمرشح في الانتخابات النيابية[43].

ويلاحظ بان التشريع اليمني -ربما شان معظم التشريعات الديمقراطية - وسع من دائرة من يحق لهم الانتخاب بان جعله حقا لكل مواطن بلغ من العمر(18) عاما خلافا لحق الترشح للمناصب ، كالترشح في الانتخابات النيابية أو المحلية(25)عاما ،والانتخابات الرئاسية(40)عاما .

بنظر البعض لا تكمن المشكلة في الدستور وما نص عليه من مواد عامة ساوت بين الرجل والمرأة ، اذ هو في الغالب (يحيل الى القوانين مهمة تنظيم الحقوق ووضعها موضع التنفيذ) ، بل تكمن

غالبا في القوانين التي تضع قواعد تفصيلية تنظم قواعد الدستور وفيها (يجري الانتقاص من الحقوق المكفولة بالدستور من خلال ضوابط تأخذ شكل القيود)[44] .

ثانيا : الادبيات الحزبية

في الادبيات السياسية الفكرية للأحزاب السياسية، اتسمت مواقف الاحزاب بالإيجابية والتفاؤل حيال المرأة، فجميع الاحزاب تقريبا لم تخل أدبياتها من التنويه بدور المرأة في المجتمع واهمية حضورها في الحياة السياسية وفي ادارة الدولة وضرورة توسيع ذلك الحضور في جميع المرافق والميادين.

ففيما يتعلق بعضوية المرأة في الاحزاب السياسية أكدت جميع الأحزاب اليمنية تقريبا- في انظمتها الداخلية أو في برامجها الانتخابية- على حق المرأة في عضويتها وعلى اهمية المشاركة الفاعلة لها في الحياة العامة .

ورد في النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام بان (العضوية حق لكل يمني ويمنية)، وفي البرنامج السياسي(النساء شقائق الرجال، والتمايز بين الجنسين لا يصلح للتفاضل ولا يبرر عدم المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة) ،وفي الهيكل التنظيمي للمؤتمر هنالك دائرة خاصة بالمرأة هي (دائرة النشاط النسوي)[45].

ولم يختلف حزب الاصلاح عن المؤتمر في هذا الجانب، ففي النظام الاساسي للإصلاح (يقبل في عضوية الاصلاح كل يمني ويمنية بشكل عام)، ووفقا للمادة (64)انشا الاصلاح (امانة للتنظيم النسائي) ،تتولى العمل في قطاع المرأة [46].

والموقف ذاته نجده لدى الحزب الاشتراكي، ففي النظام الداخلي(يكون عضوا في الحزب الاشتراكي اليمني كل يمني ويمنية لديه الرغبة في الانضمام)، وان(الحزب يشجع المرأة اليمنية على الانخراط في الحياة العامة ويدعمها في مطالبها الاساسية ويساعدها على نيل المزيد من المكاسب الحقوقية والشرعية والدستورية)[47].

ما هو جدير بالإشارة أن نتائج الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية التي جرت في الفترة من 1993 وحتى 2006 اظهرت سيطرة شبه مطلقة للأحزاب على هذه النتائج ومن ثم على مجمل الحياة السياسية تقريبا ، وعلى سبيل المثال حصدت الاحزاب في انتخابات 1993 النيابية على (254)مقعدا من بين مقاعد المجلس النيابي البالغة(301) وفي انتخابات 1997 النيابية حصلت على (245) مقعدا وفي انتخابات 2003 على(287) مقعدا، فيما لم يحصل المستقلون الا على (47)-(56)-(14) مقعدا على التوالي[48].

وفي وضع كهذا تكون المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية مرهونة الى حد كبير بموقف الاحزاب السياسية الفعلي من تلك المشاركة ومستوى الدعم الذي تقدمه لها. بكلمة اخرى لقد كانت فرصة المرأة في الفوز في اية انتخابات أو الحصول على اية مناصب عليا منعدمة أو شبه منعدمة في غياب الترشيح الواضح والاسناد الحقيقي من الاحزاب السياسية.

المبحث الرابع
واقع المشاركة السياسية للمرأة

وفرت التحولات السياسية والحقوقية المهمة التي شهدتها اليمن في مرحلة ما بعد الوحدة فضاءات ايجابية مشجعة لنشاط المرأة وتوسيع حضورها الاجتماعي والثقافي والسياسي، فما إن أعلنت دولة الوحدة تبني التعددية السياسية والحزبية في العام 1990، ونشات من ثم الاحزاب السياسية الكثيرة - بجانب حزبي المؤتمر والاشتراكي السابق نشوؤهما على قيام الوحدة -حتى بدأت المرأة في التعامل من هذا الفضاء الايجابي في محاولة لتعزيز حضورها الاجتماعي والسياسي والثقافي، فانخرطت في كثير من منظمات المجتمع المدني، بما فيها الاحزاب السياسية، وشاركت في كثير من فعالياتها، واسهمت كذلك في تأسيس عدد غير قليل من الجمعيات والمنظمات والمراكز الثقافية والاجتماعية التي تعنى بالمجتمع اليمني عموما وبحقوق وشؤون المرأة على وجه خاص.

وقد كانت الفترة منذ العام 1990 وحتى العام 2010 حافلة بالمسابقات الانتخابية الامر الذي وفر فرصة ثمينة للمرأة لتوسيع حضورها وحقوقها ، اذ شهدت اليمن ثلاث دورات انتخابية تشريعية(1993-1997-2003) ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (1999-2006)، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (2001-2006)

مع كل ما تقدم لربما يصعب القول بان ثمة تحولات ومكاسب كبيرة قد تم تحقيقها في ميدان المشاركة الفعلية للمرأة طيلة فترة الدراسة .

ا – الانتخاب :

في الفلسفة الديمقراطية يعد الانتخاب صورة من صور المشاركة السياسية الاكثر اهمية بوصفه (الطريق الديمقراطي الوحيد في اختيار الحكام واسناد السلطة)(49) ، كما يعد من التعبيرات المهمة لمبدا السيادة الشعبية وحرية المواطنين واستقلال ارادتهم . وهو الى ذلك -خلافا للترشيح- اجراء يتسم بسهولة الممارسة وامكان التنفيذ دونما كلفة كبيرة من مال أو جهد أو وقت.

وفي المشاركة الفعلية للمرأة اليمنية في عمليات الانتخاب يلاحظ بانها كانت متدنية الى في

المراحل الأولى لكنها لم تلبث ان سجلت حضورا متصاعدا في المراحل التالية :

جدول (6-1) تطور عدد المسجلات والمرشحات من النساء خلال الدورات الانتخابية (بالألف)

الدورة الانتخابية	النساء المرشحات	الرجال المرشحون	إجمالي المرشحين	نسبة النساء المرشحات الى الذكور%	عدد الفترات
1993	42	3124	3166	1.3	2
1997	19	1292	1311	1.5	2
2003	11	1385	1396	0.8	1

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، والمجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة، تقرير عن وضع المرأة في اليمن 2006م.

تظهر البيانات بان حجم النساء المشاركات في انتخابات 1993 النيابية لم يبلغ سوى 18% من اجمالي المقترعين ، ثم انه تصاعد في انتخابات 1997 النيابية الى نحو 28%،ويستمر في الاتساع والتنامي ليبلغ في انتخابات 2003 نحو 42% من اجمالي المقترعين(50)(البحث عن مصدر) .

وكما هو واضح ، ظلت مشاركة المرأة في عملية الاقتراع ادنى من مشاركة الذكور في جميع المنافسات الانتخابية ، لكنها باعتبار العوائق الكثيفة التي واجهتها وتواجهها المرأة اليمنية، تعد مرتفعة الى درجة كبيرة.

وكما هو معلوم فان المشاركة الكثيفة للمرأة في عملية الانتخاب، مع ما تقدمه من دلالات مهمة، لا تفضي بالضرورة الى مكاسب مباشرة للمرأة ذاتها ، وذلك في الواقع شان كل الفئة الناخبة، فكثيرا ما يستغل المترشحون من ارباب السياسة والمال -ومعظمهم ان لم يكن جميعهم من الرجال- جموع الناخبين في سبيل تحقيق مكاسب خاصة بهم ويكون الناخبون مجرد مطايا وقنوات للعبور، ويمكن القول بان الاحزاب السياسية اليمنية كانت الفاعل الاكثر تأثيرا ودفعا وتجييشا للمرأة باتجاه المشاركة الكثيفة في المعارك الانتخابية ،ولكن ليس لأجل ان تحقق المرأة ذاتها مكاسب سياسية وحقوقية وثقافية معينة خاصة بالفئة ذاتها بل لأجل الإفادة من صوتها واستغلاله لمصلحة الرجل وحده. ما يعني ان تلك المشاركة الكثيفة تعكس تأثير الاحزاب اكثر مما تعكس وعي المرأة بأهمية الاقتراع.

ب- الترشيح :

خلافا لما اظهرته المرأة من مشاركة فاعلة في ميدان الانتخاب ، فان حجم مشاركتها في ميدان الترشح ظل متدنياً الى اقصى الدرجات .

ففي انتخابات 1993 التشريعية لم يتجاوز عدد المرشحات على (42) امرأة من مجموع المترشحين البالغ(3166) . وفي انتخابات 1997 تراجع عدد المرشحات الى (19) امرأة من (1311) هو مجموع المرشحين ، ويستمر مسلسل التراجع ليصل في انتخابات2003الى(11) امرأة فقط - من بين (1396)مرشحا - منهن (5)مرشحات في مدينة عدن وحدها [51] .

ومن الطبيعي- بالنظر لعدد المرشحات ولعوامل اخرى كثيرة - أن يكون عدد الفائزات بعضوية المجلس النيابي في الدورات الثلاث في غاية التدني والضعف، إذ لم يتجاوز مقعدين اثنين في كل من دورتي 1993،1997 ومقعد واحد فقط في دورة 2003 من مجموع مقاعد المجلس النيابي البالغة (301) مقعدا[52] ،

وهي مقاعد لا تتوازى البتة لا مع حجمها السكاني ولا مع حجم مشاركتها في الانتخاب، كما انها اقل بكثير مما كانت قد حصلت عليه في مجلس النواب الذي جرى تشكيله بالتعيين في المرحلة الانتقالية (90-1993) ، وهي (10) مقاعد[53] .

وفي انتخابات 2006 الرئاسية- المحلية، لم تحظ المرأة بفرصة الترشح لمنصب رئيس الدولة فمع ان ثلاث نساء تقدمن بطلباتهن لهيئة مجلس النواب طبقا للإجراءات التي حددها الدستور والقانون ،الا ان النساء الثلاث لم تحز اي منهم على النسبة المطلوبة للتزكية وهي(5% كحد أدنى من عدد اعضاء مجلسي النواب والشورى ،وبالمقابل تمت تزكية خمسة مرشحين ذكور لحصولهم على النسبة المطلوبة[54].

وبخصوص المجالس المحلية يلاحظ تراجع عدد النساء الفائزات مقارنة بانتخابات 2001 ،اذ اشارت الاحصاءات الى ان اجمالي عدد المرشحات بانتخابات 2006 هو(27)لمجالس المحافظات من اجمالي (1600) مرشحا فاز منهن (7) مرشحات ، فيما كان عدد المرشحات لمحليات المديريات (122) مرشحة من اجمالي (19000)مرشحا، فاز منهن(28) مرشحة، وبما يعني فوز (33) امرأة فقط بهذه الانتخابات مقابل(38) امرأة بانتخابات 2001 [55].

بالتأكيد ثمة فجوة كبيرة بين المستوى المرتفع لمشاركتها في عملية الاقتراع في جميع الانتخابات والمستوى الضعيف، اشد الضعف، لمشاركتها في الترشيح ومستوى ما يسند اليها من وظائف سياسية وغير سياسية وما تجنيه من مكاسب عامة اخرى كذلك.

من غير شك أن الاحزاب السياسية هي المسؤول الأول عن هذا التدني الشديد في ترشح المرأة، إذ تشير البيانات بان الاحزاب السياسية قد احجمت عن ترشيحها – عدا حالات استثنائية محدودة– سواء في الانتخابات المختلفة أو ترشيحها للمناصب الحكومية، وعلى سبيل المثال فان أكبر الأحزاب اليمنية وهو المؤتمر الشعبي العام، مع ما كان يمتلك من إمكانات كبيرة، وما تمتع به من هيمنه على السلطة، وتحديدا منذ 1994، اكتفى في الانتخابات النيابية لعام 2003 بترشيح امرأة واحدة فقط، شأنه شأن التنظيم الوحدوي الناصري، والجبهة الوطنية، أما الحزب الاشتراكي فقد دفع بثلاث مرشحات، في حين لم يرشح حزب الإصلاح أية امرأة على الرغم من إمكاناته الكبيرة أيضاً وكذلك فعلت بقية الأحزاب الأخرى[56].

وقد عنى ذلك بحسب البعض(خذلان كافة الاحزاب السياسية للمرأة كمرشحة وعدم الوفاء بتعهداتها تجاهها، ،وعلى راسها الحزب الحاكم الذي كان قد دعا على لسان مرشحه للرئاسة الى سحب مرشحي حزبه من امام المرشحات من النساء، غير ان ذلك لم يتم على ارض الواقع، بل ربما حدث العكس)[57].

ج –المناصب الحكومية :

فيما يتعلق بتواجد المرأة في المناصب السياسية في الدولة ظل هو الآخر متسما بالضعف سواء في ذلك الحكومة ووزاراتها أو في مجلس الشورى المعين، أو المؤسسات العامة ومؤسسات الحكم المحلي أو الهيئات القضائية ، ففي جميع هذه المناصب ربما لم يزد حجم تواجد المرأة عن (2.76%) من مجموع المناصب[58]،

جدول(6-2) تمثيل النساء في المجالس والوظائف الحكومية العليا لعام 2007

مستوى الوظيفة	رجال	نساء	نسبة النساء الى الرجال %
	عدد	عدد	
أعضاء مجلس النواب	1	300	0.3
أعضاء مجلس الشورى	2	109	1.8
أعضاء المجالس المحلية	37	7000	0.5
مجلس الوزراء	2	31	6.5
وزير	6	227	0.8
نائب وزير	2	214	0.9
وزير مفوض	2	140	1.4

وكيل محافظة	0	46	0
وكيل مصلحة	0	2	0
وكيل مكتب	0	15	0
وكيل وزارة	14	799	1.8
وكيل هيئة	0	16	0
وكيل وزارة مساعد	11	423	2.6
مدراء عموم	186	4971	3.7
مدراء عموم مساعدين	6	163	3.7

المصدر: اللجنة الوطنية للمرأة 2007م.

وعلى سبيل المثال لم تحتو الحكومة التي تلت الوحدة 90-1993 على اي امرأة، ثم اقتصرت مشاركتها على بعض التمثيل الرمزي وصل في فبراير 2006 الى حقيبتين وزاريتين وعضوتين في مجلس الشورى المعين[59].

د-الهيئة الدبلوماسية :

منذ البدايات الأولى لظهور الهيئة الدبلوماسية اليمنية ظلت هذه الهيئة بجميع مستوياتها ووظائفها مقصورة على فئة الرجال بصورة كلية بما يعني غيابا كليا للمرأة عن هذا الميدان. ومع أن الهيئة الدبلوماسية شهدت توسعا في وظائفها وتكويناتها بعد الوحدة الا انها لم تشهد تطورا يذكر بخصوص مشاركة المرأة، وقد ظل الامر كذلك الى ان شهد العام 1999 تعيين أول امرأة في منصب سفير لليمن بمملكة هولندا ،لتكون المرأة الوحيدة من بين 95 سفيرا يمنيا[60].

وظل تمثيلها في وزارة الخارجية ضعيفا، وفي العام 2005 بلغت نسبة تواجدها بالخارجية (7.5%) . وفي المنظمات الدولية ظل حضور المرأة محدودا كذلك، واقتصر في مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية على امرأتين فقط، الأولى في منصب المدير الاقليمي للبرنامج الانمائي العربي في الامم المتحدة، والثانية في المكتب الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)[61].

ه – ادارة العملية الانتخابية :

تشير الاحصاءات إلى أن مشاركة المرأة في لجان القيد والتسجيل في انتخابات 2006

الرئاسية -المحلية ارتفعت الى 15% ،وقد كانت في مراحل سابقة لا تتجاوز 1%، غير أن مشاركتها في مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين كانت متواضعة حيث عينت (6)نساء في اللجان الإشراقية على مستوى المحافظات من مجموع (66)عضوا، كما عينت (60) امرأة في لجان اساسية بالدوائر الانتخابية من مجموع(903)عضوا، اما في المرحلة الاكثر حسما للانتخابات وهي مرحلة الترشيح والاقتراع فلم تشرك اي امرأة في اللجان الإشراقية[62].

وهذا التراجع في إسهام المرأة وتمثيلها حدث كذلك على مستوى اللجنة العليا للانتخابات، فبعد أن كانت ممثلة بعضو واحد منذ أول تشكيل لها بعيد تحقيق الوحدة وإعلان التعددية الحزبية، أصبحت بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة التي سبقت انتخابات 2003، غير ممثلة على الإطلاق[63] .

و- المناصب القيادية بالأحزاب :

على مستوى الهياكل التنظيمية للأحزاب والمناصب القيادية فيها ، تبين بعض الاحصاءات(عام 2003) بان عدد النساء اللائي تولين مراكز في قيادات الاحزاب اليمنية بلغ (259) امرأة من اجمالي(12975) عضوا قياديا في كافة الاحزاب وبنسبة (2%). وتظهر البيانات كذلك بان مشاركة النساء بالمواقع القيادية بالمؤتمر الشعبي العام لم تبلغ سوى (3.7%)، تلاه الحزب الاشتراكي بنسبة (1.7%) ،فيما اتى حزب الاصلاح في المرتبة الاخيرة بنسبة (0.7%) من مواقعه القيادية . ويبين الجدول (3) بان المستوى الأول من الهيئة القيادية العليا للحزب الاشتراكي احتوى من النساء عددا اكثر مما احتوته المستويات المماثلة من الاحزاب الأحزاب الاخرة ، اذ كان هناك (4) نساء عضوات في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، اعلى هيئاته القيادية ، اضافة الى (34) امرأة في اللجنة المركزية ، فيما وجدت امرأة واحدة فقط في عضوية اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي و(152) امرأة في قوام اللجنة الدائمة للمؤتمر ، بنسبة (4%) ، (11.2%) على التوالي، بينما كان هناك (6) نساء فقط في عضوية مجلس الشورى لحزب الاصلاح (54 تقرير افندي 2003 ص 178-179). وكل ما سبق يعني بان وضع المرأة على المستوى التنظيمي للأحزاب ظل هامشيا في معظم الاحزاب، وانها بالتالي كانت محرومة عمليا من الاسهام في اتخاذ القرارات[64] .

حضور المرأة في المواقع القيادية العليا			
		الهيئة القيادية العليا	
	اسم الحزب	المستوى الأول	المستوى الثاني
1	المؤتمر الشعبي العام	1	151
2	الحزب الاشتراكي العام	4	34
3	التجمع اليمني للإصلاح	0	6
4	التنظيم الوحدوي الناصري	0	8
5	حزب البعث العربي الاشتراكي	0	2
6	رابطة أبناء اليمن	1	6
المصدر: تقرير التنمية البشرية 2000/ 2001 (تقرير أفندي 2003، ص189)			

المبحث الخامس

المعوقات ومتطلبات التفعيل

أولا : المعوقات:

في أوساط الباحثين الاجتماعيين - السياسيين ثمة ما يشبه الاجماع بان العادات والتقاليد والبنى الاجتماعية الثقافية التقليدية السائدة بالمجتمع اليمني ذات تأثير سلبي بالغ على المشاركة السياسية للمرأة بوصف تلك التقاليد والبنى لاتزال من النوع الذي ينكر أو بالأقل لا يشجع المرأة على الانخراط في الحياة العامة. مع ذلك فان تدني المشاركة السياسية للمرأة يصعب ارجاعه الى عامل واحد أيا كان، فإذا كان من الممكن الاعتراف بحضور العامل الثقافي الاجتماعي وتأثيره، فانه بنظر بعض الباحثين (لا يقدم تفسيرا للأسباب التي تمنع تعيين النساء في المؤسسات التي تملأ عادة بالتعيين، وفي مقدمتها مجلس الوزراء ومجلس الشورى والسلك الدبلوماسي وغيرها من المؤسسات)[65].

من غير شك أن المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية قد حالت دونها جملة من العوائق والعقبات المتشابكة المتداخلة، منها ما يتصل بالأوضاع الاجتماعية -الاقتصادية ومنها ما يرجع الى الثقافة والتعليم ومنها كذلك ما يتعلق بالأوضاع السياسية والقانونية ايضا، ويمكن اجمال ابرزها في الاتي:

1 – معوقات اجتماعية اقتصادية :

وفي هذا الشأن يمكن الاشارة الى المعوقات الاتية :

- تفشي ظاهرة الفقر بالمجتمع اليمني بوجه عام وبأوساط النساء بوجه خاص، وهو ما يعني افتقار المرأة للأمن الاقتصادي والاستقلالية ومن ثم حرية التصرف السياسي والاختيار.
- خضوع المرأة – على اختلاف في الدرجة من أسرة لأخرى- لوصاية الذكور(الاب، الاخ، الزوج ...) داخل الاسرة وبالمجتمع ايضا، وهي وصاية تكاد تشمل كل المجالات بما في ذلك التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية واختيار الزوج وسن الزواج وغيرها.
- ظاهرة الزواج المبكر للفتاة وما ينتج عنها من أعباء ومسؤوليات كثيرة وكبيرة تتحملها الفتاة وهي لم تزل في سن مبكرة، الأمر الذي يقلل من إمكانية استمرارها بالتعليم من ناحية ومن اندماجها في الحياة السياسية على نحو كثيف ومؤثر من ناحية اخرى.
- افتقار المرأة للدعم الاجتماعي الشعبي وميل الناخبين عادة للتصويت للرجل دون المرأة بتأثير عوامل عدة منها الثقافة السلبية السائدة بالمجتمع تجاه المرأة التي ترشح نفسها.
- ما تتطلبه الدعاية الانتخابية من اختلاط بالناخبين ولقاءات وزيارات وخطابات وانتقال من مكان لأخر واتصال بوسائل الاعلام، وكل ذلك مما لا تشجع عليه الثقافة اليمنية السائدة بالنسبة للمرأة.
- ما تتطلبه الدعاية الانتخابية من نفقات كبيرة تعجز المرأة عن توفيرها غالبا .

ب– معوقات ثقافية :

وبهذا الخصوص يمكن الاشارة الى الاتي :

- ارتفاع مستوى الامية في المجتمع اليمني بوجه عام وفي أوساط النساء بوجه خاص .
- تدني مستوى الوعي لدى المرأة بحقوقها السياسية وبأهمية مشاركتها بالحياة العامة .
- هشاشة الثقافة الديمقراطية بالمجتمع وسيادة القيم التي تشجع على الاستبداد واقصاء المخالف وتهميشه.
- ما هو سائد في المجتمع اليمني عامة والريف خاصة - الذي تشكل المرأة اغلب سكانه- من ثقافة محافظة ازاء كل ما من شانه اختلاط الاناث مع الذكور، كالتعليم والحياة السياسية والوظيفة العامة.
- اعتقاد بعض فئات المجتمع اليمني بان ميدان السياسة غير ملائم للنساء وانه ميدان خاص بالرجال فقط
- الاعتقاد الخاطئ لدى بعض الفئات بان الدين الاسلامي لا يسمح للمرأة بالانخراط في الحياة

السياسية.

- تدني مستوى ثقة المرأة بنفسها و بقدراتها القيادية.

ج –معوقات سياسية وقانونية:

وفي هذا الشأن يمكن الاشارة الى المعوقات الاتية:

- المشاركة السياسية للمرأة هي في الحقيقة جزء من مشكلة عميقة تتعلق بغلبة الطابع الشكلاني للعملية الديمقراطية وغياب أو تدني المشاركة السياسية الحقيقية للمجتمع كله ، وبتعبير بعض الباحثين فان (الاسباب التي لم تساعد المرأة في الوصول الى المناصب القيادية والسياسية هي ذاتها الاسباب التي لم تساعد الرجال اليمنيين القادمين من مناطق مختلفة للحصول على مواقع سياسية)[66]، وبما يعني ان (غياب المواطنة المتساوية بأبعادها المختلفة يمثل عائقا ليس فقط امام النساء ولكن امام الكثير من الرجال ايضا)[67].
- ضعف السياسات الحكومية وغياب الرغبة الحقيقية للدفع بتمكين المرأة سياسيا.
- غياب الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة، وازالة النظرة السلبية والقاصرة عنها.
- امتناع الاحزاب السياسية عن ترشيح المرأة سواء في المسابقات الانتخابية أو لشغل المناصب الحكومية المختلفة أو في الهياكل القيادية الحزبية.
- الثقافة التقليدية لمراكز صنع القرار في الدولة، ولقيادات الأحزاب السياسية التي تقلل من قدرة المرأة وإمكاناتها لتولي مناصب قيادية.
- ما يكتنف الحياة السياسية عامة والعملية الانتخابية خاصة من احتمالات الصراع والعنف واللجوء الى اساليب غير قانونية ،كالتهديد، وكل ذلك مما لا تقوى المرأة على تحمله غالبا .
- ندرة المنظمات النسوية المهتمة بشئون المرأة والمدافعة عن حقوقها .
- ما اشتمل عليه الدستور اليمني – وان بنصوص غير مباشرة – من شرط الذكورة فيمن يحق له الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بما يعني حرمان المرأة دستوريا من تقلد هذا المنصب.

ثانيا: متطلبات التفعيل:

حتى العام 2014 كانت التحولات الناجمة عما اطلق عليها انتفاضة / ثورة فبراير 2011 الشبابية اليمنية السلمية تدور وتتمحور بوجه عام حول المسار السياسي الديمقراطي الذي عرفته البلاد طيلة عقدين كاملين ، غير ان عوامل عدة ، داخلية يمنية واخرى اقليمية ودولية – وفي الواقع كنتيجة طبيعية للهشاشة في بناء الدولة اليمنية منذ أول الوحدة – افضت ببعض القوى في أواخر

العام 2014 الى اسقاط ذلك المسار بالكلية حين لجات الى القوة والحرب ضد الخصوم المحليين، تزامنا وتوازيا مع اجتياح عناصرها المدن والمحافظات ، لينتهي الامر الى اعلان « دول التحالف» الخليجية العربية ،وغير الخليجية، الحرب على الداخل اليمني في مارس 2014.

من غير شك ان هذه الحرب الجارية بالداخل اليمني وعلى الداخل اليمني لا تمثل فقط انتكاسة كبيرة للمكتسبات السياسية وغير السياسية للمجتمع اليمني –ومنها المكتسبات التي حققتها المرأة بخصوص مشاركتها السياسية – ، بل تمثل تدميرا لكل ما يمكن تصوره من قيم وحقوق ومكتسبات، مادية وغير مادية، خاصة ووطنية على حد سواء.

في حال عودة الأوضاع الى مسارها السياسي الذي كانت عليه قبل 2011 أو حتى قبل 2014 ، ولأجل اشراك المرأة سياسيا على نحو فاعل ، سيكون على القوى السياسية والاجتماعية المختلفة اعتماد منهج تكاملي، يأخذ بعين الاعتبار معالجة جميع العقبات التي تحول دون مشاركتها الفاعلة، ومن ذلك الاتي :

- اعتماد منهج الكوتا) (QOTA الذي نصت عليه الاتفاقات الدولية ، باعتباره الالية الاكثر فعالية للإسراع في تمكين المرأة سياسيا ،في المجتمعات النامية خاصة ، ويكون ذلك من خلال النص التشريعي الملزم بالقوانين الوطنية بتخصيص مقاعد/حصص للمرأة (وهي بحسب الاتفاقات الدولية لا تقل عن 30%) (68) ،في مواق صنع القرار ، كالمؤسسات التشريعية والمناصب التنفيذية العامة والهياكل القيادية للأحزاب.
- وضع استراتيجيات وبرامج جادة وعملية تتعلق بتعليم المرأة ، يشرف عليها متخصصون اكفاء، تسعي للقضاء أو بالأقل تقليص مساحة الامية بين النساء الى ادنى مستويات ممكنة.
- سن قوانين واعتماد اليات يكون من شانها معالجة ظاهرة الزواج المبكر للفتاة أو بالأقل معالجة التأثيرات السلبية للظاهرة على استمرار الفتاة بالتعليم الى المراحل الدراسية الجامعية والعليا.
- تنفيذ حملات توعية تطال المجتمع كله وتهدف الى تنمية الوعي السياسي والحقوقي وما كفلته التشريعات المحلية والدولية من استحقاقات قانونية للمرأة .
- تحسين أوضاعها المعيشية سواء بتحسين الأوضاع المعيشية للأسرة اليمنية عموماً ، أو بتوفير فرص عمل للمرأة في القطاعات الاكثر انتاجية بما يتناسب مع حجمها في قوة العمل بالمجتمع وبما يمنحها قدرا مقبولا من الاستقلال الاقتصادي .
- وتقليص مساحة الفقر ، لاسيما بالريف اليمني باعتبار المرأة تمثل اغلبيه سكانه .
- اسقاط أو معالجة كل ما هو غير إيجابي وغير أصيل في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، وفي العادات والتقاليد السائدة.

ومع اهمية المتطلبات السابقة فانه يبقى من الواضح ان المعالجة الفاعلة لقضية المشاركة السياسية للمرأة

ترتبط، على نحو وثيق، بإنجاز التنمية الشاملة والمستقلة للفرد وللمجتمع على السواء، الأمر الذي يتطلب بالنسبة لبلد نام كاليمن، جهوداً استثنائية على كل المستويات، وتمتد ربما لعقود عدة من الزمن.

نتائج الدراسة

- باستثناء مشاركتها الواسعة في عملية الاقتراع بالانتخابات المختلفة التي جرت خلال فترة الدراسة، فان حضورها في معظم ميادين وصور الحياة السياسية كان اما رمزيا متدنيا الى اقصى الدرجات أو غائبا بالكلية.
- بالمفهوم الدقيق الذي تحدث عنه علماء السياسة لمصطلح " المشاركة"، يصعب القول بان النشاطات السياسية التي مارستها المرأة اليمنية خلال فترة الدراسة ترقى الى مستوى" المشاركة " . بالمقابل يصعب القول بان تلك النشاطات ذاتها قد وقفت عند مستوى " الاهتمام" فقط، وهو مستوى- وفقا لعلماء السياسة انفسهم-ادنى من مستوى المشاركة، وبما يعني- ببعض المقاربة-ان حضورها بلغ مستوى معينا بين المستويين.
- تدني المشاركة السياسية للمرأة كان في الحقيقة جزءا من "ازمة مشاركة سياسية" طالت المجتمع اليمني كله خلال مرحلة الدراسة ،ذلك ان الحالة الديمقراطية التي عرفها المجتمع اليمني خلال الفترة ذاتها توافرت فيها فقط السمات الشكلانية الاجرائية من الحياة الديمقراطية فيما غاب عنها ما هو جوهري واساسي من السمات كالمشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار السياسي والتبادل السلمي للسلطة والمساءلة والرقابة وسيادة القانون والمؤسسية واستقلال القضاء وتمايز مؤسسات الدولة عن الاشخاص وعن مؤسسات الاحزاب.
- مع ان مشكلة المشاركة السياسية وتدني مستواها طالت المجتمع اليمني كله ،الا ان " مشاركة" المرأة تكاد تكون منعدمة ، قياسا" بالمشاركة" السياسية ش للذكور.
- لم تف السلطة السياسية والحزب الحاكم ولا الاحزاب السياسية المعارضة بتعهداتها التي قطعتها تجاه المرأة بتوسيع دمجها في الحياة السياسية والثقافية سواء بترشيحها للمناصب المختلفة أو من خلال فكرة الكوتا.
- باستثناء منصب رئيس الدولة، ليس بالتشريعات اليمنية ما يمكن عدها نصوصا تمييزية متحيزة ضد المرأة ولمصلحة الذكور، وعلى مستوى الواقع كان التعامل القانوني مع المرأة على نحو من المساواة

مع الذكور.

- السلوك السياسي الفعلي للسلطة السياسية والاحزاب جميعها ازاء مشاركة المرأة اختلف كثيرا عن خطابها السياسي والاعلامي.
- لم تبذل الاحزاب جهودا حقيقية لتوسيع حضور المرأة وكل الذي عملته هو اشراكها ببعض مناصب رمزية ، ربما نفيا عن نفسها تهمة الانتقاص من حقوق المرأة من ناحية وكسبا لصوتها بالانتخابات من ناحية اخرى.
- تدني مستوى مشاركة المرأة يرجع لشبكة كثيفة من المعوقات ابرزها هشاشة وشكلانية العملية الديمقراطية، وضعف المجتمع المدني، وتدني المستوى الاجتماعي الثقافي للمرأة، والتأثير الكبير للبنى الاجتماعية - الثقافية التقليدية على السلوك السياسي.
- على مدى السنين العشرين التي تمثل فترة الدراسة ظل مستوى" مشاركة" المرأة – المتدني في الأساس ثابتا راكدا بوجه عام ،فيما شهدت بعض لميادين ، بالأعوام الاخيرة، انخفاضا وتراجعا عما كانت عليه في الاعوام الأولى.
- بوجه عام كان حضورها كثيفا في الميادين الاسهل على الممارسة والاقل كلفة وادنى اهمية كالانتخاب والاحتجاج، فيما قل حضورها أو غاب في الميادين ذات المردود المباشر لجنسها من ناحية والاكثر مشقة واهمية من ناحية اخرى كالترشح في الانتخابات وتقلد المناصب المختلفة .
- كان حضورها كثيفا في النشاطات السياسية التي لا تحتاج فيها الى مؤازرة سياسية واجتماعية جوهرية (سواء من السلطة أو الاحزاب أو جنس الذكور....) كنشاط الاقتراع ، فيما كان حضورها متدن الى حد كبير في الميادين التي تستلزم اسنادا اجتماعيا وسياسيا كميدان الترشيح في الانتخابات وتقلد المناصب العامة.
- اتسمت الجهود التي بذلتها المرأة في سبيل نيل حقوقها وتوسيع اسهامها، بالضعف والتبعثر، الامر الذي حرمها من ممارسة ضغوط كافية على صانعي القرار السياسي .
- المعالجة العاجلة، وإن كانت جزئية، لأوضاع المرأة السياسية تتطلب، في أول الأمر، قراراً سياسياً، واصلاحاً تشريعياً ملزماً، يفسحان المجال لإصلاح الأوضاع السياسية للمرأة، كأن يتم اعتماد ما يسمى منهج الحصص (QOTA) الذي يمكن المرأة من الولوج إلى مختلف المؤسسات القيادية (69).

خاتمة

سيظل الحديث عن أهمية إشراك المرأة اليمنية في الحياة السياسية على نحو أوسع مما كان قائما قبل العام 2011 إيجابيا ومقبولا في الأساس ،ولكن ليس بوصف المشاركة السياسية الواسعة للمرأة غاية في حد ذاتها، أو بمنظور الفجوة القائمة بين الجنسين ودواعي ردم الفجوة ، بل - وهذا هو الاهم- بوصف المشاركة السياسية الواسعة توفر للمرأة اليات اضافية، سياسية ،لأجل تعظيم دورها بالمجتمع في الميادين الثقافية -الاجتماعية بوجه خاص من ناحية ،ولتعزيز شخصيتها واطلاق طاقاتها وتحسين أوضاعها ونيل حقوقها المختلفة من ناحية اخرى.

وعلى ذلك قد لا يكون من المبالغة القول بان المشكلة الأساسية التي تواجه المرأة اليمنية، والتي تقلل بالتالي من فاعليتها ودورها في جميع الميادين، تكمن في ثقافتها، وارتفاع مستوى الأمية في أوساطها ، وتدني المستوى التعليمي لغير الاميات، وضعف أو غياب شخصيتها داخل الوحدات الاجتماعية الأولية والأساسية، وفي القهر والتهميش الذي تعانيه داخل تلك الوحدات ويؤثر بالتالي على شخصيتها، ويعطل طاقاتها ودورها الثقافي والاجتماعي.

وكما انه من غير الممكن اختزال المشكلات التي عانت منها المرأة اليمنية خلال فترة الدراسة في مسالة المشاركة السياسية الواسعة ،فانه من غير الممكن كذلك اختزال المشكلة السياسية في اليمن في الفترة ذاتها في تدني المشاركة السياسية للمرأة، فالمؤكد ان المشكلة السياسية التي عرفها البلاد خلال الفترة ذاتها كانت اعمق من ذلك بكثير واشد تعقيدا، وتمثلت في الحقيقة في "ازمة مشاركة سياسية" طالت المجتمع اليمني كله، ولعل من ابرز تجلياتها ،وربما كذلك من ابرز اسبابها، غلبة الديمقراطية الشكلانية في الحياة السياسية، وغياب المشاركة الديمقراطية الحقيقية للشعب، واحتكار السلطة بيد فئة قليلة وربما شخص واحد ، والتماهي بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب الحاكم وشخص الرئيس ذاته، وفي ذات الوقت تسييس الوظيفة العامة وعدم الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وغياب المواطنة والمساءلة والرقابة الشعبية.

لقد كان المأمول -بعد سنين من التعددية السياسية والحزبية- أن يتصاعد الحضور السياسي للمرأة ويتوسع ، ولكن الذي حدث في الواقع ليس توسع إسهامها ، ولا حتى توقفه عند المستوى الذي عرفته في السنين الأولى لدولة الوحدة، بل تراجع حضورها السياسي بوجه عام ،لاسيما في تلك المجالات التي من شان التواجد الكثيف والفعال فيها ان يؤثر في القرار السياسي . وفي الواقع يمكن النظر الى ذلك التراجع على انه انتكاسة للطموحات والجهود المبذولة ، اما الانتكاسة الاكثر فداحة فهي تلك التي طالت المجتمع كله ، وحدثت - كما هو معلوم-منذ فبراير 2011 بوجه عام، وعند اسقاط المسار السياسي بالكلية ونشوب الحرب في اليمن وعلى اليمن في العام 2014 بوجه خاص.

المراجع

(ا) وثائق رسمية :

- دستور الجمهورية اليمنية لعام 1990 (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،1990) .
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل 1994 (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،1994).
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل 2001 (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،200).
- قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم(66) لسنة 1991(صنعاء، مجلس النواب،1991).
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (41) لسنة 1992 (صنعاء، مجلس النواب).

(ب) كتب:

- د. ابوبكر الزهيري، مبادئ النظم السياسية المعاصرة(دار الابداع، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2013).
- د. احمد البشاري، الاحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، كتاب الثوابت 17 (صنعاء، الطبعة الثالثة، 2003) .
- د.ثناء فؤاد عبدالله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997).
- د.عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية (الدار الجامعية، القاهرة، 1985).
- د. عبدالله الفقيه، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية(ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، تعز، ط 2007).
- د. علي الدين هلال واخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1986).
- د.كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت، 1984).

(ج) دوريات:

- د. محمد صالح قرعة، التحديات الاقتصادية الملحة، شؤون العصر،ع 52- 53 يناير-يونيو 2014.

- منصور البشيري، استراتيجية التخفيف من الفقر، شؤون العصر،صنعاء،ع 10-11 يناير-يونيو 2003.
- منصور البشيري، دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية، مجلة الثوابت،صنعاء،ع 44 ابريل-يونيو 2006.

(د) تقارير:

- التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين (اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2014).
- التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2006 -2012، (اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء ،2013).
- تقرير عن وضع المرأة باليمن 2004 -2005 (اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ، 2004)
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2006-2015 (اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ، 2006)
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 -2010 (الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).
- التقرير الاستراتيجي اليمني لأعوام 2003،2004،2006،2007 (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء).
- التقرير الاستراتيجي - اليمن 2002-2003 (المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار، صنعاء).
- التقرير الاقتصادي السنوي 2009-2010 (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).
- تقرير التمية البشرية الوطني الرابع 2013 (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

(ه) رسائل علمية:

- سعيد محمد المخلافي ،الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين القانون والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة صنعاء، كلية الاداب،2002) .
- عبدالله علي صبري، التجمع اليمني للإصلاح وقضية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة صنعاء، كلية التجارة) .

(و) مواقع الكترونية :

-"السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية)
httsp://www.mokarabat.com

https://ar.m.wikipedia.org- ويكيبيديا العربية

www.parliament.gov.sy، - د.صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع

-د.نهال ناجي العولقي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية ،ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية، يوليو 2015، بيروت- لبنان iilrc.com-iil.Center/hom

- عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي : قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر، مجلة جيل حقوق الانسان، ع 9، العام 2016 .. jilrc.com

- محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية،.democraticac.de

- أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية www.wavo.org.pics

-نظام الكوتا ، نماذج وتطبيقات حول العالم http//nazra.org/node

الهوامش :

1) السيد عليوة و منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية. httsp://www.mokarabat.com

ص 231 (2)د. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية (الدار الجامعية،القاهرة،1985)

3) السيد عليوة و منى محمود ، مصدر سابق

4) ويكيبيديا العربية،https://ar.m.wikipedia.org

5) د.جلال عبدالله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، بحث في : د .علي الدين هلال واخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط)2،1986 ص -63ص. 65

6) د.كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (د.د ، الكويت،1984) ص. 70

7) المصدر السابق، نفس الصفحة.

8) السيد عليوة منى محمود، مصدر سابق. انظر كذلك محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، demoocraticac.dea

9) د.جلال عبدالله معوض، مصدر سابق،ص-63ص.64

10) د .احمد البشاري، الاحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، كتاب الثوابت (17 صنعاء، ط2003) ص-6ص. 7

11) التقرير الاقتصادي السنوي2009 - 2010الجمهورية اليمنية، صنعاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ص. 105

12) منصور البشيري، استراتيجية التخفيف من الفقر، مجلة شؤون العصر،ع11-10يناير-يونيو2003،ص108

13) المصدر السابق،ص. 109

14) التقرير الاستراتيجي اليمني2007 صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ص. 92

15) منصور البشيري، دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية، مجلة الثوابت،صنعاء،ع44،ابريل-يونيو2006 ص. 104

16) التقرير الاستراتيجي - اليمن2002 - 2003 صنعاء، المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار ص. 96

17) تقرير اليمن 2010،الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ، ص 91.

18) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع 2013 ،الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ص. 91

19) المصدر السابق، ص. 93

20) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر2006 - 2010 (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ص51

21) الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2006 - 2015 اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء،2006 ص55

22) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013 ، مصدر سابق ص. 91

23) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ص222.

24) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013 ،مصدر سابق ،ص. 93

25) التقرير الاستراتيجي اليمني 2004، مصدر سابق،ص.221

26) د.محمد صالح قرعة، التحديات الاقتصادية الملحة، مجلة شؤون العصر،صنعاء،ع52 - 53 ،يناير-يونيو2014،ص. 197

27) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013 ، مصدر سابق،ص. 94

28) المصدر السابق، نفس الصفحة.

29) المصدر السابق، ص91

30) المصدر السابق، نفس الصفحة.

31) التقرير الاستراتيجي - اليمن2002 - 2003 ،مصدر سابق، ص. 96

32) التقرير الاستراتيجي اليمني2003،(صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)ص. 174

33) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 ،مصدر سابق،ص. 222

34) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013،مصدر سابق،ص. 92

35) دستور الجمهورية اليمنية لعام(1990 صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،)1990

36) دستور الجمهورية اليمنية المعدل. 2001

37) المصدر السابق.

38) التقرير الاستراتيجي اليمني2004،مصدر سابق،ص. 119

39) قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66لسنة1991،)صنعاء، مجلس النواب،1991

40) المصدر السابق.

41) قانون الانتخابات العامة رقم 41 لسنة1992، صنعاء ، مجلس النواب.

42) المصدر السابق.

43) المصدر السابق.

44) سعيد محمد المخلافي، الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين القانون والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة صنعاء، كلية الاداب،2002) ص51.

45) التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين (الجمهورية اليمنية ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ،2014) ص 50-51

46) المصدر السابق، ص50

47) المصدر السابق ، نفس الصفحة.

48) التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 2006 -2012 (اللجنة الوطنية للمرأة ، اليمن ، صنعاء ، 2013) ص21.

49) د.ابو بكر الزهيري، مبادئ النظم السياسية المعاصرة (دار الابداع -صنعاء، ط الثانية،2013) ص 119

50) التقرير الوطني السابع والثامن ،مصدر سابق ص 21 . وكذلك التقرير الاستراتيجي اليمني 2004 ،مصدر سابق، ص122

51) التقرير الوطني السابع والثامن ،المصدر السابق ص21

52) المصدر السابق ص21

53) د.عبدالله الفقيه، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، تعز - اليمن ،2007)ص. 201

54) التقرير الوطني السابع والثامن ، وكذلك التقرير الاستراتيجي اليمني 2006 (صنعاء ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية) ص43.

55) التقرير الاستراتيجي اليمني 2006 ،المصدر السابق ص. 149

56) المصدر السابق ص122

57) المصدر السابق،ص. 149

58) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 ، مصدر سابق،ص. 228

59) د.عبدالله الفقيه، مصدر سابق،ص. 201

60) تقرير عن وضع المرأة في اليمن 2004-2005 ،(اللجنة الوطنية للمرأة ،اليمن ،صنعاء،2004) ص.37

61) التقرير الوطني السابع والثامن ، مصدر سابق ،ص.27

62) التقرير الوطني السابع والثامن ، مصدر سابق ص21

63) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 ، مصدر سابق ص123

(٦٤) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013، مصدر سابق،ص. 97

65) د.عبدالله الفقيه، مصدر سابق،ص. 202

66) د.عبد الله الفقيه، مصدر سابق ، ص.202

67) المصدر السابق، نفس الصفحة.

68) التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين ، مصدر سابق ، ص49 ، وكذلك انظر: أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية www.wavo.org،pics

69) انظر : نظام الكوتا ، نماذج وتطبيقات حول العالم http: / / nazra.org/ node

الفكـــر الإجتماعي عند الإمـــام يحيى بن حمزة العلوي (1270-1348م)

قـــراءة إجتما-فكريـــة

د.سعد إبراهيم العلوي
أستاذ مشارك في تأريخ الأفكار
كلية التربية- جامعة صنعاء

الملخص:

هدف البحث إلى قراءة وتحليل الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي (1270-1348م)، والوقوف أمام معالمه وتحديد ملامحه وتعيين موقعه في تاريخ الفكر الإجتماعي العربي الإسلامي.

ولتحقيق الهدف قام الباحث بتحديد وتحليل الأسس الفكرية والشروط الإجتماعية – التاريخية والسياسية الدافعة لنشأة الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، وتصنيف قضاياه، وتبيان رؤيته للإصلاح الإجتماعي والفكري.

وقد أظهر الباحث دور كل من التكوين الفكري والمعرفي للإمام العلوي وجملة ممارساته الفكرية والإجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الواقع الإجتما-سياسي اليمني المأزوم حينها في نشأة الفكر الإجتماعي لديه.

وأوضح الباحث الصلة القائمة بين القضايا والمشكلات التي تقع ضمن دائرة فكر وتفكير الإمام يحيى العلوي وتلك التي يتضمّنها الفكر والتفكير الإجتماعيين وإثبات طابعها الإجتماعي وصلتها بالواقع الإجتماعي اليمني.

Abstract

The study aims at reading and analyzing Imam Yahyia Bin Hamza Al-Alawi 's social thought (1348-1270). The study also aims at examining the positions and influence of these social thoughts on the history of Arab Islamic social thought.

To achieve these goals, the study identifies and analyses the intellectual foundations and the social, political and historical environment that motivates and influenced the emergence of the social thought of Imam Yahyia Bin Hamza Al-Alawi and classifies his issues, and shows his vision for social and intellectual reform.

The study also shows the role of both the intellectual and knowledge formation of Imam Al-Alawi and his intellectual, social and political practices along with the socio-political complicated Yemeni reality at that time on the growth of Imam Al-Alawi's social thought.

The study explains the link between the issues and problems that fall within the circle of the thinking and thought of Imam Yahya Al-Alawi and those contained in the thinking and thought of the society proving its social character and its relevance to the Yemeni social reality.

مقدمة :

لا يوجد مجتمع من المجتمعات لا يمتلك رصيداً ما في الفكر الإجتماعي. فالفكر الإجتماعي يظل موجوداً طالما وجد البشر على ظهر الأرض. فهو يرتبط في النهاية بالمجتمعات الإنسانية والممارسات الإجتماعية.

ولكن -هناك تفاوت – في الكتابات التي تتعلّق بالفكر الإجتماعي من مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى، بحسب القدر من التطوّر والعمق الحضاري والثقافي والتاريخي الذي وصلت اليه هذه الدول والمجتمعات.(1)

وتعد الفترات التاريخية التي يواجه فيها أي مجتمع من المجتمعات أزمات عميقة وتحديات جسيمة من الفترات التي تتداخل فيها الامور وتختلط الرؤى، وتضطرب المرتكزات الإجتماعية. ويكون المجتمع حينها بحاجة إلى نوعية من أفراده كي تقوم بأدوار وأعمال تسهم في إصلاحه وتطويره نحو الأفضل.(2)

من هنا فإنه في مثل هذه الفترات المضطربة من تاريخ المجتمعات ينشأ الفكر الإجتماعي والذي تنتجه النخب الفكرية على إختلاف ألوانها وتوّجهاتها، وتنتشر وتتنوع الكتابات الفكرية التي تعرف إصطلاحاً بكتابات الفكر الإجتماعي.(3)

في ضوء ما سبق شهد النصف الثاني من القرن الثالث عشر والنصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي ذلك الحضور التاريخي والفكري لمفكر شامخ وعالم مجتهد موسوعي الفكر عزّ له نظير في تاريخ الفكر العربي الإسلامي وهو الإمام يحيى بن حمزة العلوي (1270-1348م) ذلك الذي وصفه الإمام الشوكاني بأنه «من أكابر الزيدية في الديار اليمنية، وله ميل إلى الإنصاف، مع طهارة لسانه وسلامة صدره، وعدم إقدامه على التكفير والتفسيق بالتأويل.. كثير الذب عن الصحابة وكان من الائمة العادلين..».(4) ويصفه باحث معاصر بالقول «يحيى بن حمزة موسوعة علمية نذر أن يكون له نظير.. إنه في الزيدية يناظر فخر الرازي عند الأشاعرة».(5) ووصلت عدد مصنفاته العلمية نحو مائة مصنفاً علمياً في مختلف ميادين الفكر والمعرفة.

ولقد حظى فكر الإمام يحيى بن حمزة بإهتمام كثير من الباحثين والدارسين الذين ينتمون لنظم معرفية مختلفة كالتفسير والفقه والنحو والفلسفة والعلوم السياسية والعلوم التربوية.(6) حيث تعدّدت وتنوّعت الدراسات والتحقيقات والقراءات التي غطّت جوانب مختلفة من فكره: منها الفكر التربوي والفلسفي والسياسي والديني، الأمر الذي يشير إلى ثراء وتنوّع فكر الإمام يحيى بن حمزة والإعتراف بالمكانة البالغة الأهمية التي يحتلها في تاريخ الفكر العربي – الإسلامي.

وعلى الرغم من تنوّع الدراسات والقراءات التي تناولت فكر الإمام يحيى بن حمزة إلاّ أنها قد خلت من دراسة أو قراءة متخصصّة إجتما-تاريخية وإجتما-فكرية تتناول فكره الإجتماعي.

من هنا جاءت مشكلة الدراسة الراهنة والتي تبحث في قضية الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة ويحاول الباحث من خلالها تحقيق هدف رئيس هو الوقوف أمام معالم ذلكم الفكر وتحديد ملامحه وتعيين قضاياه. وجاءت تحت مظلة هذا الهدف العام الأهداف الفرعية الأتية :

- تحديد وتحليل الشروط الفكرية والسياسية والتاريخية وتبيان دورها في نشأة الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة.
- تصنيف القضايا والموضوعات في كتابات الإمام يحيى بن حمزة وتوضيح صلتها بقضايا الفكر والتفكير الإجتماعيين.
- عرض وتحليل رؤية الإمام يحيى بن حمزة للإصلاح الإجتماعي والفكري.

في ضوء ما تقدّم يمكن تحديد تساؤلات الدراسة فيما يلي:

- ما الشروط الإجتماعية – التاريخية والسياسية والأسس الفكرية التي انطلق منها الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة؟
- ما القضايا التي تقع ضمن دائرة فكر وتفكير الإمام يحيى بن حمزة ؟ وما علاقتها بالفكر والتفكير الإجتماعيين؟
- ما المؤشرات الدالة على علاقة الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة بقضايا ومشكلات مجتمعه؟
- ما العناصر التي وجهّت نظر الإمام يحيى بن حمزة لتقديم اراءه للإصلاح الفكري والإجتماعي؟

بناءً على تساؤلات الدراسة السابقة تتحدّد المنهجية الخاصة بها والتي تتمثّل في المنهج التاريخي ومنهج التحليل السوسيو-فكري واللذان يتوافقان مع هدف الدراسة الرئيس وكذلك الأهداف الفرعية. فالهدف الرئيس والأهداف الفرعية والتساؤلات المختلفة المرتبطة بهما سوف يتم التعامل معها منهجياً من خلال قراءة وتحليل الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة في ضوء السياق الإجتماعي والثقافي الذي ظهر فيه، وفي ضوء الأوضاع الإجتماعية – التاريخية والشروط الفكرية والمعرفية التي أنتجته، وفي هذا الإطار تصبح قراءتنا للفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة مؤشراً على طبيعة علاقته بالمجتمع وبالقضايا الإجتماعية التي تناولها.

أولاً : الشروط المعرفية – الفكرية والإجتماعية – التاريخية لنشأة الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي

(1) الشروط الفكرية والمعرفية :

ولد الإمام يحيى بن حمزة العلوي وكنيته : أبو إدريس ، لقبه: المؤيد بالله عام 1270م بمدينة صنعاء. وينحدر من بيت أسرة الأئمة الزيديين الذين يشترطون للإمامة البلوغ في العلم والمعرفة إلى درجة الإجتهاد المطلق، وهذا الشرط دفع هذه الأسرة على مر التاريخ إلى التوجه نحو العلم".(7)

والشيء اللافت للنظر في شخصية الإمام يحيى بن حمزة، والذي كان له الأثر البالغ في تكوينه الفكري والمعرفي يتمثل في ذكاءه الحاد من جهة، وشغفه بالعلم من جهة ثانية.

ولقد تجلى ذكاءه الحاد في حفظه للقرآن الكريم وسرعة استيعابه للكثير من العلوم والمعارف في وقت قصير وفي مرحلة مبكرة من عمره. ويؤكد الشوكاني بأن الإمام يحيى بن حمزة اشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي فأخذ في جميع انواعها على أكابر علماء الديار اليمنية. وتبحّر في جميع العلوم وفاق أقرانه".(8)

أما شغفه للعلم فيتمثّل في هجرته إلى مدينة حوث والتي درس على يد علماءها مختلف العلوم والمعارف كعلوم اللغة العربية وعلم الكلام والسيرة والفقه، بالإضافة إلى العلوم الأخرى مثل المنطق والتاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية.

كما تجسّد شغفه للعلم في أن يتفرغ له تفرغا كلياً. حيث كان منشغلاً في جميع اوقاته بالعلم تصنيفاً وتأليفاً. وقد صنّف التصانيف الحافلة في جميع الفنون .. ويروى أنها زادت كراريس تصنيفه عن عدد أيام عمره.(9)

إنّ إهتمام الإمام يحيى بن حمزة في دراسة العلوم الدينية بالإضافة إلى العلوم الأخرى كالعلوم الطبيعية. فضلاً عن علوم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والتاريخ. إن كل ذلك يشير إلى إنفتاحه على كل علوم ومعارف عصره. وهذا ما ساعده في أن يتصّف تكوينه الفكري والمعرفي بمواصفات موضوعية منها أنه حاملاً لمعارف وعلوم مختلفة ذات مصادر متنوعه وامتلاكه لثقافة موسوعية.

لقد استطاع الإمام يحيى بن حمزة بما يتميّز به من قدرات عقلية وملكات إبداعية أن يصل إلى مرتبة الإجتهاد المطلق.(10) كما وصل عدد مصنفاته العلمية نحو مائة مصنفاً علمياً في مختلف ميادين العلم والمعرفة.

إنّ مفكراً وعالماً بهذا التكوين الفكري والمعرفي، وبتلك القدرات الإبداعية الإستثنائية قياساً

بعلماء ومفكري عصره لا يمكن أن تثير اهتمامه القضايا والمسائل الدينية وحدها من شعائر وعبادات وحدود وما اليها، ولا الفقه وأصوله وجملة العلوم الشرعية بل - قضايا الواقع الإجتماعي والسياسي- خصوصاً تلك التي تتعلق بالمصالح والحقوق العامة. بالإضافة إلى القضايا الكبرى الفكرية منها والمجتمعية التي تواجه المجتمع وتتطلّب القابلية على الإبداع والمقدرة العالية على التحليل والنقد.

(2) الدور السياسي والإجتماعي:

جاءت موافقة الإمام يحيى بن حمزة على الدعوة لنفسه إماماً بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر لتشكل مرحلة تحوّل في حياته الإجتماعية والفكرية. ولم تكن قضية الدعوة للإمامة لتحتل أهمية رئيسية في حياة الإمام يحيى بن حمزة وقد كان زاهداً في الإمامة، سخّر نفسه وقدراته للعمل الفكري والإنشغال البحثي. ولكن كانت هناك جملة أسباب دفعته إلى القيام بالأمر ومنها:

- الواقع الإجتماعي والسياسي اليمني المضطرب والمأزوم في عصره.
- إنتشار الفساد ومظاهر الظلم الإجتماعي والإقتصادي وفي هذا يقول: "إن تلبي ما تلبست به من أمر الإمامة والدخول في الزعامة ما كان إلاّ من أجل ما ظهر في الأرض من الفساد في البر والبحر فبما كسبت ايدي الناس، واستيلاء الظلم وتكالب الظلمة على الخلق.(11)

حاجة المجتمع إلى إمام وطلبهم له لما يتمتع به من صفات أخلاقية وقدرات علمية وفكرية ومكانه إجتماعية وفي مقدمتهم نخبة المجتمع من أهل الحل والعقد وفي هذا يقول "وما كان من ذلك عن عجل وطيش ولا فشل، ولا مسارعة منا إلى زخارف الدنيا وشهواتها.. بل كان عن تؤده، وترويد نظر وبصيرة واضحه، وإجماع من سادات هذا الدهر، وإتفاق من علماء الوقت والعصر، وأمر من أولي الحكمة بعد بذل واسع الجد والجهد منا في طلب الرخصة والإعتذار فلم نجد إلى ذلك سبيلاً يسقط الفرض..(12)

ويعترف الإمام يحيى بن حمزة بأهمية الدور الفكري والمعرفي بل وتأثيره على اداء دوره السياسي والإجتماعي في قيادة المجتمع "منصب الإمامة" حيث يقول "ثم أني لم أقم هذا المقام العظيم الذي أرجو فيه التوفيق والتسديد من الله تعالى والإعانة بلطفه إلاّ بعد احرازي للعلوم الدينية التي تفتقر اليها الأمة من المباحث الكلامية، والقواعد الأصولية، والأسرار القرانيه والمعاني الإعرابية، والمضطربات الشرعية الخلافية، مع أن الله خصني بخصال والحمدلله لا توجد في غيري، لولا ما نهى الله عن التزكية لذكرتها، والرجوى في الله عز سلطانه أن ينفع المسلمين بصالح مقصدي إن شاء الله تعالى".(13)

لقد جاءت موافقة الإمام يحيى بن حمزة لتولي منصب الإمام لتشكّل الفرصة الواقعية والوسيلة التي تجعل من دوره الإجتماعي والسياسي أكثر ارتباطاً بالواقع المجتمعي ومستمداً منه.

في حين أكسبه ذلك المنصب خبرة واسعة بالواقع الإجتماعي والسياسي لليمن. كما أتاح له فرصة تاريخية للإطلاع والإقتراب من دائرة صياغة ووضع السياسات التشريعية والإدارية وما يترتب منها من إجراءات تنفيذية تكون مسئولة في معظمها عن صنع قضايا ومشكلات الواقع الإجتماعي.

من هنا ساعدت الممارسة السياسية والإجتماعية للإمام يحيى بن حمزة من موقعه كإمام في التعرّف عن قرب بطبيعة ونوع المشكلات التي يعاني منها مجتمعه والمسئولة بالتالي عن تدّهور أوضاعه وهذا ما دفعه للتفكير في تلك المشكلات التي أفسح لها جزءاً كبيراً من كتاباته، وأصبحت مدار بحث وتحليل من قبله.

(3) أوضاع المجتمع اليمني في عهد الإمام يحيى بن حمزة

شهد المجتمع اليمني في عهد الإمام يحيى بن حمزة أوضاعاً مضطربة ومتدهورة على الأصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية. ولقد تجسّدت مظاهرها في إنتشار الحروب والقتال سواءً تلك التي دارت بين الإمام يحيى بن حمزة والائمة المنافسين له "حيث وقع بين أتباع الإمام يحيى بن حمزة وأتباع من عارضه حرب ضروس سالت فيها الدماء وأزهقت النفوس".(14) أو تلك التي خاضها الإمام يحيى مع الإسماعيلية والتي طالت مدتها ولم تحسم بالإضافة إلى حروبه مع الدولة الرسوليه.(15) وكان لهذه الحروب أثارها الخطيرة التي هددّت من تماسك البناء الإجتماعي في المجتمع اليمني آنذاك.

كما أحتل الفساد مساحة واسعة بين أفراد المجتمع فضلاً عن إنتشار الظلم والتعصّب المذهبي والجمود الفكري على حساب تقاليد الإجتهاد وإعمال العقل والإنفتاح الفكري.

إنّ واقعاً إجتماعياً وسياسياً وفكرياً مضطرباً ومتدهوراً كواقع المجتمع اليمني في عهد الإمام يحيى بن حمزة لا يمكن إلاّ أن يدفع مفكرنا بما يمتلكه من سلطة معرفية على درجة عالية من الثراء والتنوع، وما يشغله من موقع اجتماعي وسياسي وديني (الإمامة) نحو التفكير بما آلت إليه أوضاع مجتمعه من تشظي وفتن وفساد وتعصب مذهبي والبحث في أسبابها وإقتراح الحلول والمقاربات المناسبة لها.

نخلص من كل ما سبق إلى أن هناك شروطاً فكرية – معرفية وإجتماعية تاريخية تقف وراء نشأة التفكير والفكر الإجتماعيين عند الإمام يحيى بن حمزة تتلّخص في النقاط التالية:

أ) المكانة الفكرية للإمام يحيى بن حمزة كعالم مجتهد ومفكر مجدّد ومبدع والتي لا يمكن إلاّ أن تدفعه لاداء دوره السياسي والإجتماعي والفكري المتمثل في النظر والتفكير بما أصاب مجتمعه من مشكلات والعمل على تحديد أسبابها وتحليل ونقد مظاهرها وتقديم رؤيته للإصلاح المجتمعي والفكري.

ب) واقع المجتمع اليمني المضطرب والمتدهور وما أفرزه من قضايا ومشكلات.

ج) الممارسة السياسية والإجتماعية للإمام يحيى بن حمزة "منصب الإمامة"، وما أكتسبه خلالها من خبرات بالواقع الإجتماعي والسياسي اليمني في عهده، وما أتاحت له من فرصة للتعرّف عن قرب بمشكلات وقضايا ذلك الواقع.

لاشك أن توّفر شروط فكرية – معرفية – وإجتماعية – تاريخية تشكل دافعاً قوياً لنشأة الفكر والتفكير الإجتماعي، ولكنها ليست كافية للإستنتاج بأن الإمام يحيى بن حمزة يمتلك فكراً إجتماعياً.

من هنا يستوجب علينا الإنتقال إلى مستوى أخر من القراءة والتحليل والذي نحاول من خلاله تصنيف وتحليل القضايا التي تقع ضمن دائرة إهتمام وتفكير الإمام يحيى بن حمزة وتبيان مدى صلتها بالفكر والتفكير الإجتماعيين.

ثانياً : قضايا المجتمع اليمني وموقعها من فكر الإمام يحيى بن حمزة

تقف أمام هذا المحور مجموعة من الاسئلة وهي: ما نوع القضايا التي أفرزها الواقع الإجتماعي – التاريخي في عهد الإمام يحيى بن حمزة؟ وهل تلك القضايا تقع ضمن دائرة إهتمام الفكر الإجتماعي؟

لمناقشة وتحليل القضايا المعروضة أعلاه كان لا بد لنا من العودة إلى إنتاج الإمام يحيى الفكري للكشف عن القضايا التي تقع ضمن دائرة اهتمامه وتفكيره. بالإضافة إلى البحث عن العوامل الأخرى كالواقع الإجتماعي – التاريخي والممارسات السياسية والإجتماعية للإمام يحيى ودورهما في أن تنال تلك القضايا نصيبها من الإهتمام والتحليل والمقاربة من قبله.

في إطار قراءتنا لما هو متاح من إنتاج فكري للإمام يحيى بن حمزة في شكل كتب ورسائل ومخطوطات أمكن لنا أن نرصد 3 ثلاث قضايا وعلى النحو الآتي:

(1) الواقع الإجتماعي والسياسي المضطرب:

شهد اليمن في النصف الثاني من القرن الثالث عشر وحتى النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي تنافس وصراع ثلاث قوى سياسية على إمتداد رقعته الجغرافية. وتتمثّل الأولى بالدولة الرسولية وعاصمتها تعز (1228-1454م) والثانية الدولة الإسماعيلية وكان مركزها بلاد حراز. أما الثالثة فهي الدولة الزيدية وعاصمتها صعدة (897-1962م). وهو صراع قديم له أبعاده السياسية والإقتصادية والمذهبية قبل صعود الإمام يحيى بن حمزة إلى سدة الحكم.

من هنا واجه الإمام يحيى بن حمزة التحدّي الأول والمتمثّل بالدولة الرسولية في صورة حروب هدفها التوسع والسيطرة على مزيد من الأراضي والمناطق وتعزيز النفوذ وأتخذ الحرب بين

الدولتين طابعاً سياسياً – إقتصادياً.(16)

في حين أتخذ التحدّي الثاني مع الدولة الإسماعيلية صورة حروب ذات طابع عقائدي ومذهبي وفكري.

بالمقابل برز للإمام يحيى بن حمزة تحدّي ثالث يتمثل في الائمة المنافسين له والذي دعا كل منهم في جهته وهم: علي بن صلاح بن تاج الدين (ت1329م) والواثق بالله المطهر بن محمد بن المطهر يحيى (ت1369م) وأحمد بن علي بن أبي الفتح الديلمي (ت1349م).(17)

لقد شكّل هؤلاء الدعاة معارضة حقيقية للإمام يحيى بن حمزة أنتجت بدورها الكثير من الحروب والصراعات وأفرزت حالة من عدم الإستقرار الإجتماعي والتدهور الإقتصادي. حيث يصف المؤرخ الأكوع تلك الحروب بـ "حروب ضروس سالت فيها الدماء وأزهقت النفوس" وبالمقابل كان لحالة عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي تأثيراتها على الأوضاع الإقتصادية التي غلب عليها الفقر وقلة الإنتاج وسوء الأحوال المعيشية.(18)

أ) الفساد والظلم :

اكتسبت قضية الفساد أهميتها في فكر الإمام يحيى بن حمزة إنطلاقاً من إدراكه العميق لدورها ومسئوليتها في ما آلت اليه الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية من تدّهور وإنتشار لمظاهر الفقر وأشكال الظلم وهذا ما دفعه إلى الدعوة لنفسه إماماً وبقوله "وإن تلبي ما تلبست به مني أمر الإمامة والقبول في الزعامة ما كان إلاّ من أجل ما ظهر في الأرض من الفسادوفي البر والبحر..."(19).

كما تميزّت أوضاع المجتمع اليمني في عهد الإمام يحيى بن حمزة بإتساع نطاق الظلم ليلقي بظلاله على قطاع واسع من أفراد المجتمع. وهنا نجد الإمام يحيى بن حمزة يميز بين حالتين ذات صلة بمسألة الظلم تتمثّل الأولى بإنتشار الظلم كظاهرة مسيطرة في المجتمع بقوله "استيلاء الظلم.." في حين تتمثل الثانية بالأفراد الذين يمارسون الظلم وإتساع نطاق ممارساتهم بحق المجتمع بقوله " تكالب الظلمة على الخلق.."(20).

(ب) النقل والتقليد والتعصب المذهبي:

إنّ من أهم المشكلات التي شغلت مساحه من تفكير الإمام يحيى بن حمزة وخصص لها جزءً من كتاباته تتمثل بإنتشار النقل والتقليد والتعصب المذهبي وسيطرته على الفكر الإسلامي وفي المقدمة الفقه الإسلامي على أيدي المقلدّين والمتعصبين.

وبدلاً أن يتحوّل الفقه الإسلامي من اداة إيجابية فاعله تخدم المجتمع تحوّل على ايدي هؤلاء المقلدين والمتعصبين إلى أداة سلبية معطّلة.

ولأن الفقه على صله عميقة بحركة المجتمع فكان لابد من وجود فكر فقهي متحرّر من أساليب

النقل والتقليد ويمتلك صفات الإجتهاد والتجديد وإعمال العقل يساعد على تأصيل العدل والعدالة والإنفتاح الفكري والإنتقال بهما من الإطار النظري إلى الواقع العملي.

(ج) ضعف التربية الإسلامية :

ليست الحروب والفتن وحدها من دفعت الإمام يحيى بن حمزة للتفكير بما آلت اليه أوضاع مجتمعه من تشظي وإنقسامات حادة ولكن -كان لهيمنة الجهل والأمية الأبجدية- فضلاً عن إنتشار الأمراض الإجتماعية مثل: المنازعات المستمرّة بين أفراد المجتمع، والإعتداء على حقوق الآخرين، والإعراض عن الأمر بالمعروف وضعف الوازع الديني والأخلاقي.

من هنا أتجهت أنظار الإمام يحيى بن حمزة نحو الواقع التربوي الذي وجده في حالة من التردي والضعف ومسئولاً بالتالي عن ظهور تلك الممارسات الإجتماعية السلبية المناقضة للقيم والأخلاق والتشريعات التي جاء بها القرآن الكريم.

نخلص من كل ما تقدم إلى أن القضايا التي شغلت مساحة من اهتمام الإمام يحيى بن حمزة كالفساد والظلم والمنازعات والتعصب المذهبي وضعف التربية الإسلامية، ذات صلة وثيقه بالفكر والتفكير الإجتماعين.

ثالثاً : رؤية الإمام يحيى بن حمزة للإصلاح الإجتماعي

أدرك الإمام يحيى بن حمزة من خلال ممارساته الإجتما-سياسية والفكرية، وبعد تحديده وتشخيصه لأوضاع ومشكلات المجتمع اليمني في عهده، أنها ليست مشكلات وأوضاعاً حتمية، وإنما لها أسباب قد توافرت وبالتالي فإنّ مسألة إزالتها والقضاء عليها يعد أمراً ممكناً إن توافرت شروط إزالتها.

ومن واقع كتاباته الفكرية يمكن رصد رؤية الإمام يحيى بن حمزة للإصلاح من خلال الآتي:

1) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

يعد مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المبدأ الرابع من المبادئ الخمسة في الفكر الزيدي (التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إثبات الإمامة في آل البيت). كما وأنه يُعد المبدأ الخامس من مبادئ الفكر المعتزلي (التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).(21)

والإمام يحيى بن حمزة بحكم تكوينه الفكري وممارسته الفكرية والعملية وفي ضوء إنتاجه العلمي يُعد مفكراً زيدياً-معتزلياً جمع بين الجانب النظري-الكلامي الذي تميز به المعتزلة والفكر المعتزلي والجانب العملي – الواقعي الذي أشتهر به الزيدية والفكر الزيدي.(22)

وبالنظر إلى ما رصده الإمام يحيى بن حمزة في مجتمعه من مشكلات إجتماعية في صورة منازعات بين أفراد المجتمع وإعتداء على حقوق الأخرين.

لذا فإنه قد أفرد لها رؤيته لمعالجتها وإصلاحها عن طريق إهتمامه ببيان الحقوق اللازمة للمسلمين على بعضهم البعض، بالإضافة إلى إهتمامه بالآداب الإجتماعية والتربوية المختلفة.

ويعد مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ الإسلامية التي أستشعر الإمام يحيى ضرورة تفعيله وتحويله إلى واقع عملي لكي يتمكن المجتمع المسلم من إصلاح أوضاعه.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يقول الإمام يحيى بن حمزة :"قطبان من أقطاب الدين، وهما المهمان اللذان بعث الله بهما جميع النبيين، فلو طوي بساطهما، وأهمل رعاية حفظهما لتعطلّت النبوة، وأضمحلت الديانة وعمت الفتنة، وفشت الظلالة وشاعت الجهالة وأنتشر الفساد، وأتسع الخرق وخربت البلاد".(23)

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكي يكون مؤثراً وفاعلاً فينبغي أن يحمل صفة التدّرج بحيث يبدأ بالقول والموعظة الحسنة والإقناع الهادئ مروراً إلى التعنيف اللفظي وأنتهاءً بالحبس وفرض العقوبات.

وحول من يقوم لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن الإمام يحيى بن حمزة يحدّد ذلك بحسب نوع المهمة أو القضية، وبما يتناسب لتلك المهمة من أدوار دينية وسياسية واستراتيجية يضطلع بها الأفراد. فهناك من المهام لا يقوم بها إلا الأئمة مثل إستخدام القوة العسكرية وتجييش الجيوش لهذا الغرض والدفاع عن أراضي الدولة الإسلامية وحماية الإسلام. بالإضافة إلى إقامة الحدود التي لا يحق لغير الإمام القيام بها.(24)

وهناك من المهام ما يقوم به الائمة وغيرهم من أفراد المجتمع مثل الإصلاح بين الناس وبناء المساجد وإصلاح الطرق. بينما يحق لكل فرد مسلم النهي عن المنكر في كل ما كان قادراً عليه أوله الولاية والقوامة عليه.

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في رؤية الإمام يحيى بن حمزة ليس حقاً عاماً يستطيع كل مسلم ممارسته وإنما هو قاصر على اللذين يعلمون، يعلمون ماهية المعروف وماهية المنكر ثم يعرفون كيف يمارسون الأمر والنهي، ومتى تكون الشدة، وأيان يكون اللين. حتى لا يكون الأمر بالمعروف سبباً إلى منكر، أو يكون النهي عن منكر سبباً إلى قطع معروف.

(2) إصلاح الفكر

لقد تبيّن للإمام يحيى بن حمزة بعد قراءته التحليلية – النقدية لمشكلات وأوضاع مجتمعه مقدار العلاقة القائمة بين التعصب المذهبي والجمود الفكري وسيطرته على مفاصل الحياة الفكرية

والإجتماعية وبين إنتشار الحروب والفتن وغياب الإستقرار الإجتماعي.

وبعد عشرات السنين من الحرب الضروس التي خاضها الإمام يحيى بن حمزة مع الإسماعيليين وما خلفته من دمار وإنهيار إقتصادي وإضطراب إجتماعي توّصل إلى أن الصراع مع الإسماعيلية لا يتم عن طريق الحرب والقتل وإنما بالفكر والمنطق وبالإنتصار للعقل وبالحوار المفتوح.(25)

إن هذه الرؤية وهي تصدر من مفكر عربي إسلامي في القرن الرابع عشر الميلادي تمتلك الأسبقية الزمنية والفكرية ليس على مستوى الفكر العربي-الإسلامي بل على مستوى الفكر الإنساني. وتشكّل واحداً من أهم المواقف في سلسلة الفكر الإسلامي المستنير وتعكس الطابع العلمي للتفكير المستنير.

ولإحلال الحوار المفتوح والإنتصار للعقل محل الحرب والقتل فإن ذلك الأمر يتطلب ارساء تقاليد فكرية تقوم على نبذ التعصّب المذهبي والدعوة إلى الإجتهاد وإعمال العقل والإنفتاح الفكري وبذلك تتم عملية تصحيح العلاقة بين الفكر والمجتمع في بعدها الإيجابي. وهذا كله يدخل ضمن مشروع إصلاح الفكر والذي تجسّد في الكتابات الفكرية للإمام يحيى بن حمزة والتي عكست تقديره لآراء الأخرين وتصويبها على إختلافها في المسائل الاجتهادية وأرساءه إسلوباً رفيعاً في الجدل نأى به عن الخوض في الباطل وتكفير فرق المسلمين، وعدم إستنكاره لتعدّد الآراء والأفكار وتنوّع المناهج، وارتكانه إلى العقل وما يعنية ذلك الإرتكان من المرونة والتفتح وإتساع الأفق.

إن إحلال التقارب الفكري والعقائدي محل التناحر والخلافات والإقتتال هو ما تدعوا اليه كتابات الإمام يحيى بن حمزة وهذه الكتابات في مضامينها وأبعادها وأهدافها تمثّل مشروعاً للإصلاح الفكري ولكن لم تتوّفر له الشروط الموضوعية ليتحول إلى واقع عملي.

(3) الإصلاح التربوي:

نظراً لإنتشار الكثير من الممارسات الإجتماعية المناقضة للقيم والأخلاق والتشريعات التي جاء بها القرآن الكريم.

لذلك أتجهت جهود الإمام يحيى بن حمزة نحو التربية والتربية الإسلامية على وجه الخصوص. لما لها من أثر عميق في حياة الفرد والمجتمع، ومن دور في إعداد الإنسان الصالح وفقاً للقيم الإسلامية الشاملة الكفيلة بتعديل السلوك وإصلاح النفوس.

من أجل ذلك أفرد الإمام يحيى بن حمزة عدد من المؤلفات التي أتجهت لمعالجة مسائل التربية إنطلاقاً من الأهمية التي تمتلكها في إصلاح الفرد والمجتمع.

وفي إطار الرؤية الإصلاحية للإمام يحي فإنه يولي إهتماماً لأربعة أنواع من التربية ويحدّد صفاتها وتأثيرها وإنعكاساتها على الإنسان المسلم وهي:

- التربية الروحية.
- التربية الخلقية.
- التربية العقلية.
- التربية الإجتماعية

ولكل نوع من أنواع التربية مجاله الحيوي وطبيعة تأثيره ودوره في تشكيل وإعادة تشكيل الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإصلاحهما على المستوى الروحي والقيمي والأخلاقي والمعرفي والإجتماعي.(26)

كما يقف الإمام يحيى بن حمزة أمام وسائط التربية ويشير إلى دورها في بناء الفرد المسلم وتقويم سلوكه وأخلاقه ومنها الأسرة، المسجد، الهجر العلمية، الكتاتيب.

ويولي الإمام يحيى بن حمزة الأسرة أهمية استثنائية وتعتبر لديه من أهم الوسائط التربوية التي تدفع إلى الوسائط الأخرى وتدّل عليها وفي ذلك يقول: أعلم أن الصبي أمانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية من كل نقش وصورة، وهو قابل لكل نقش، ومائل إلى ما يمال به اليه، فإن عود الخير تعوده ونشأ عليه وسعد في الدنيا والأخرة، وشارك في ثوابه أبواه، وكل معلم ومؤدب وإن عود الشر وأهمل إهمال البهائم شقي وهلك وكان الوزر في رقبة القيم عليه كالأب والوصي والقائم بمصالحه ومهما كان الأب يحرسه من نار الدنيا، فإن يصونه من نار الأخرة أولى وأحق، وصيانته تكون بتهذيبه وتأديبه وتعليمه محاسن الأخلاق وشريف الشيم، وتختلف به الآداب بإختلاف أوقاته وأحواله في التدريج".(27)

نخلص من كل ما تقدم إلى أن الواقع الإجتماعي والسياسي المأزوم وطبيعة المشكلات التي أنتجها ذلك الواقع ومنها: الحروب، والأزمات الإقتصادية، والتعصب المذهبي، وضعف التربية الإسلامية كان لها الدور الواضح في نشأة الفكر الإجتماعي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، ولم يكن بإمكانه وهو بذلك التكوين الفكري والمعرفي والموقع الديني والسياسي الذي يشغله (الإمامة) إلا أن يتصدى لتلك المشكلات بعد أن يشبعها قراءة وتحليلاً مقترحاً لها الحلول والمعالجات في صورة رؤية للإصلاح الإجتماعي والفكري تعبّر عن مستوى التطوّر التاريخي – الإجتماعي والمعرفي لعصره ولمجتمعه (المجتمع اليمني في القرن الرابع عشر الميلادي).

خاتمة واستنتاجات:

أثبتت القراءة الإجتما-فكرية التي خضع لها فكر الإمام يحيى بن حمزة العلوي أنه يمتلك فكراً إجتماعياً وبالإمكان تصنيفه كمفكر إجتماعي.

ولكن –أن يصيغ المفكر رؤيته - لإحلال التقارب الفكري والمذهبي محل التناحر والخلافات والإقتتال، وإحلال الحوار المفتوح محل الصراعات والحروب، والنظر إلى التقارب الفكري والمذهبي كوسيلة رئيسية من وسائل الإستقرار الإجتماعي فتلك تعد خلاصة الخلاصة والطفرة الابداعيه في فكر الإمام يحيى بن حمزة وجديرة بأن تمتلك أسبقية زمنية وفكرية على مستوى الفكر العربي الإسلامي في العصر الوسيط وصولاً للعصر الحديث.

وكان بإمكان تلك الرؤية في حال توافر الشروط الموضوعية أن تتحوّل من الإطار النظري إلى الواقع العملي ولكن كان لغياب تلك الشروط الأثر الواضح في إستمرار مشروع الجهل والتعصب المذهبي والإقتتال مقابل مشروع العقل والحوار والتقارب الفكري والمذهبي والسلم الذي دعا له الإمام يحيى بن حمزة العلوي.

أكثر من سبعة قرون تفصلنا عن الفترة التاريخية التي ظهر فيها الإمام يحيى بن حمزة ولا زالت القضايا التي وقف أمامها تمتلك حضورها في الواقع اليمني والواقع العربي الراهن ولا زالت الرؤية التي دعا اليها بحاجة إلى أن تتبلور في صورة مشروع للإصلاح والتحديث والانتقال بالمجتمع اليمني من مرحلة الجمود والتخلف والحروب إلى مرحلة التقدم والتغيير الإجتماعي.

الهوامش

1. سليم بركات: تطوّر الفكر الإجتماعي العربي، دمشق، 1998م، ص(40).
2. أفراح جاسم محمد: صورة المثقف العربي في ذهنية الواقع، مجلة (إضافات)، الجمعية العربية لعلم الإجتماع، العدد (21،22)، بيروت، خريف وشتاء 2012/2013م، ص(28).
3. صالح سليمان عبدالعظيم: الفكر الإجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، غانم محمد غباش نموذجاً، مجلة شئون إجتماعية، الجامعة الأمريكية بالشارقة، العدد (89)، المشاركة 2005م، ص(29).
4. محمد بن علي الشوكاني: البدر الطالع، ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1990م، ص(42).
5. أحمد محمد صبحي: الإمام المجتهد يحيى بن حمزة واراءه الكلامية، ط1، منشورات العصر الحديث، 1990م، ص(78).
6. هناك عدد من الدراسات والتحقيقات التي تغطي جوانب مختلفة من فكر الإمام يحيى بن حمزة وعلى سبيل المثال لا الحصر:
   - عبدالله حسن الرازحي: الفكر التربوي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي اليمني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة صنعاء، 2002م.
   - أحمد محمد صبحي: الإمام المجتهد يحيى بن حمزة وأراءه الكلامية، ط1، منشورات العصر الحديث، 1990م.
   - أحمد محمد صبحي: الزيدية، دار المعارف، الاسكندرية، 1988م.
   - إمام حنفي سيد عبدالله : نظرية الإمامة في الفكر الزيدي. دراسة مقارنه بين مذهبي الإماميين عبدالله بن حمزة ويحيى بن حمزة، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت، 2006م.
   - محمد عثمان إبراهيم: منهج يحيى بن حمزة العلوي في دراسة العقيدة مع تحقيق كتابه "النهاية في الوصول إلى علم حقائق الأصول. ج2، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة القاهرة، 2015م.
   - ملك الأحمد : منهج الإمام يحيى بن حمزة العلوي ت(749هـ) في كتابه : المنهاج في شرح جمل المزجاجي، مكتبة المنهل، بغداد، ط2، 2004م.
7. محمد الكمالي: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي، ط1، دار

الحكمة اليمانية، صنعاء، 1991م، ص(18).

8. محمد بن علي الشوكاني: البدر الطالع، مصدر سابق، ص(120).

9. محمد بن علي الشوكاني: المصدر السابق، ص(68).

10. تعريف الإجتهاد المطلق: الإجتهاد عند الفقهاء هو قدرة المجتهد وسعيه في طلب العلم بأحكام الشريعة اما الإجتهاد بمعناه اللغوي العام يشمل نيل التوسع والإجتهاد من العلماء في عمل التحقيقات العلمية النظرية والعملية.

ويعد الإجتهاد المطلق من أعلى مراتب الإجتهاد وهو الذي لا يلتزم فيه المجتهد لبيان حكم شرعي في أمر من الإمور المتعلقة بأفعال العباد والبلاد بمنهج لغيره وإنما يضع منهجه ويتخذ اصوله وطرق استنباطة للحكم الشرعي من دليله الشرعي وهذا الإجتهاد المطلق يشمل كل مسائل أحكام الفقه الإسلامي.

وتعد مرتبة المجتهد المطلق درجة علمية في المرتبة الأولى ولا يتحقق الإجتهاد المطلق إلا بتوفر مجموعة شروط وصفات لدى العالم الذي وصل إلى مرتبة الإجتهاد المطلق وهو : معرفة القرآن الكريم فقهاً ومعنى وحكماً والسيرة النبوية، والإجماع، القياس.

11. عبدالله حسن الرازحي: الفكر التربوي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي اليمني، رسالة ماجستير، 2002م، ص(58).

12. وصايا الإمام يحيى بن حمزة، الإمام يحيى بن حمزة (مخطوط).

13. وصايا الإمام يحيى بن حمزة (مخطوط).

14. إسماعيل بن علي الأكوع: هجر العلم ومعاقلة في اليمن، ج1، دار المفكر المعاصر، بيروت، 1995م، ص(62).

15. محمد الكمالي: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، مصدر سابق، ص(42).

16. وصايا الإمام يحيى بن حمزة (مخطوط).

17. عبدالله الرازحي: الفكر التربوي عند الإمام يحيى بن حمزة... مصدر سابق، ص(164).

18. فضل علي أحمد أبوغانم: القبيلة والدولة في اليمن، ط1، دار المنار، القاهرة، 1990م، ص( ).

19. عبدالله الرازحي : الفكر التربوي عند الإمام يحيى بن حمزة ، مصدر سابق، ص(58).

20. المصدر السابق، الصفحة نفسها.

21. عبدالعزيز المقالح: قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط2، 2008م، ص(114).

22. أحمد محمد صبحي: الإمام المجتهد يحيى بن حمزة واراءه الكلامية، القاهرة، ص(72).

23. وصايا الإمام يحيى بن حمزة (مخطوط).

24. وصايا الإمام يحيى بن حمزة (مخطوط).

25. عبدالعزيز المقالح: قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، مصدر سابق، ص(17).

26. عبدالله الرازحي : الفكر التربوي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، مصدر سابق، ص(167).

27. المصدر السابق نفسه، ص(169).

المراجع

1. الأحمد ملك (2004): منهج الإمام يحيى بن حمزة العلوي في كتابه : المنهاج في شرح جمل المزجاجي، مكتبة المنهل، بغداد.
2. أبو غانم فضل علي أحمد (1990): القبيلة والدولة في اليمن، ط1، دار المنار، القاهرة.
3. الرازحي عبدالله حسن (2002): الفكر التربوي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي اليمني، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء.
4. الشوكاني محمد بن علي (1990): البدر الطالع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
5. الأكوع اسماعيل بن علي (1995): هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت.
6. الكمالي محمد (1991): الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء.
7. المقالح عبدالعزيز (2014): قراءة في فكر الزيدية المعتزلة، ط2، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
8. بركات سليم (1998): تطور الفكر الإجتماعي العربي، دمشق.
9. جاسم محمد أفراح (2013): صورة المثقف العربي في دهنية الواقع، مجلة (إضافات) الجمعية العربي لعلم الإجتماع، العدد (21،22)، بيروت.
10. سيد إمام حنفي (2006): نظرية الإمامة في الفكر الزيدي، دراسة مقارنه بين مذهبي الإمام عبدالله بن حمزة ويحيى بن حمزة، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت.
11. صبحي أحمد محمد (1990): الإمام المجتهد يحيى بن حمزة واراءه الكلامية، منشورات العصر الحديث، القاهرة.
12. صبحي أحمد محمد (1988): الزيدية، دار المعارف، الاسكندرية.
13. عبدالعظيم صالح سليمان (2005): الفكر الإجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، غانم محمد غاش نموذجاً، مجلة شئون إجتماعية، الجامعة الأمريكية، العدد (89)، الشارقة.
14. وصايا الإمام يحيى بن حمزة (مخطوط).

جامعــة الملكــة أروى
كليــة الآداب والعلوم الإنسانيــة

النشـــاة:

أنشئت كلية الآداب والعلوم الإنسانية مع افتتاح الجامعة في العام الجامعي 1995/1996م.

التخصصـــات:

تعمل الكلية حالياً بمساقات تؤدي الى منح درجة البكالوريوس في التخصصات الاتية:

- قسم اللغة الإنجليزية: ويشمل تخصصات الترجمة والادب، " يسعى القسم الى إعداد خريجين وفق أحدث الاستراتيجيات والاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال اللغة والترجمة والأدب، وفي ضوء معايير الجودة، كما يسعى القسم إلى تنمية قدراتهم الإبداعية، ليكونوا قادرين على التغيير والتطوير والمنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي والعربي، وإعدادهم باحثين قادرين على تنمية المعرفة التخصصية وتوظيفها في حل مشكلات المجتمع المحلى".
- قسم الفنون الجميلة: ويشمل تخصص التصميم الداخلي، "يسعى القسم إلى تخريج كوادر مؤهلة ومتميزة في مجال الفنون الجميلة من خلال أحدث المنهجيات، والكوادر العلمية المتخصصة".

المميـــزات:

إن كلية الآداب والعلوم الإنسانية جزءٌ من جامعة الملكة اروى، مما يجعلها تمتاز عن غيرها بالكثيرمن المميزات منها :

- رسوم دراسية مناسبة ومخفضة.
- الاستعانة بتقديم خدماتها بنخبة من أعضاءالهيئة التدريسية ذوي الخبرة.
- الاستفادة في تقديم خدماتها بمرافق الجامعة المتنوعة من قاعات ومعامل وأجهزة ومكتبة.
- التركيزعلى الجانب التطبيقي والانشطة العملية داخل القاعات ومعمل اللغة والمراسم.
- العمل في جوأكاديمي وعلمي ذوسمعة.

خدمات اخرى:

تقدم الكلية برامج تدريبية عامة واساسية متخصصة للراغبين بدراسة اللغة الانجليزية لاغراض تعليمية عامة و خاصة ، وذلك بالتنسيق مع مركز التدريب بالجامعة .

فرص العمل المتوقعة:

قسم اللغة الانجليزية/ ترجمة	قسم اللغة الانجليزية/ أدب	قسم الفنون الجميلة / تصميم داخلي
العمل في مجالات الترجمة الفورية و التحريرية لدى : • مكاتب و شركات الترجمة. • مكاتب و شركات الدعاية و الاعلان. • المؤسسات الاعلامية و الصحفية. • الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة. • السفارات والقنصليات الأجنبية • المنظمات الدولية .	العمل في مجال اللغة لدى : • قطاع الفنون (مسرح، سينما، نقد فني و الكتابة في فنون الأدب بكافة أنواعها). • المؤسسات الاعلامية والصحفية. • الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة مثل العلاقات العامة والترجمة.	العمل في مجال التصميم الداخلى لدى : • مكاتب و شركات التصميم • مكاتب و شركات المقاولات • الشركات الهندسية العامة و الخاصة .

Research Journal of Queen Arwa University

A Refereed Bi-annual Journal issued by Queen Arwa University – Issue no. (20) (January- June 2018)

Editor in Chief
Prof. Waheeba Galeb Faree

Deputy Editor in Chief
Dr. Ghassan Ali M. Hashim

Editorial Board
Prof. Mohammad A. Al-Khayyat
Dr. Hazza Al-Homidi
Dr. Abdul-Malik Saif Al-Selwi

Editorial Advisers

Prof. Fred Kortell
University of 20 August 1955 - Algeria

Prof. Malika Zugheib
University of 1955 - Algeria

Prof.Kahaid Al-Sharjabi
Sana'a University - Yemen

Prof. Khalil Al-Hadi Vzvz
Tunis University, Tunisia

Dr. Fahmi Mohammed Saeed
Community College - Yemen

Art Direction
Aziz Ghaleb Ismail

جامعة الملكة أروى
بلدة طيبة ورب غفور
1996
Queen Arwa University

A Refereed Journal interested in providing scientific production of researchers in Arabic and English in various scientific fields